



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -

UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID -El Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion



السنة الجامعية: 2024/2023

الرقم التسلسلي:

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

إصلاح الموازنة العمومية وأبعاده على التنمية الاقتصادية

- حالة الجزائر -

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

- تحت إشراف الدكتور:

➤ رحيمي عيسى

من إعداد الطالبتين:

➤ عامر ميجاني ريجاب

➤ وناس سارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على إصلاح الموازنة العمومية وأبعاده على التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال إبراز الحاجة إلى الاستغناء عن الأسلوب التقليدي (موازنة البنود) في إعداد الموازنة العمومية، والاستفادة من مختلف التجارب الدولية، التي صارت تستخدم الاتجاهات الحديثة في الموازنة العمومية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد اعتمدنا في ذلك على عرض أهم الأدبيات المالية والاقتصادية ذات الصلة بموضوع الدراسة وتحليل المفاهيم النظرية والتوسع فيها، بالإضافة إلى توصيف وتحليل أهم التجارب الدولية في إصلاح الموازنة العمومية إضافة إلى التطرق إلى واقع وأفاق إصلاح الموازنة العمومية في الاقتصاد الجزائري.

وقد توصلت الدراسة إلى أن نجاح تجربة تحديث نظام الموازنة العمومية والاستفادة من الاتجاهات الحديثة منها موازنة البرامج، موازنة الأداء، موازنة التخطيط والبرامج، يعتبر خطوة مهمة في سبيل تحقيق الرشادة والكفاءة في تسيير المال العام، لأن هذا الإصلاح يؤدي إلى الانتقال من التسيير القائم وفق الوسائل، إلى التسيير القائم وفق النتائج، وذلك من خلال تخصيص النفقات العمومية والإيرادات العمومية في برامج ومهام واضحة وذات أهداف معينة، وقياس مدى تحقق هذه الأهداف باستعمال مؤشرات الأداء.

الكلمات المفتاحية: إصلاح موازني، ترشيد النفقات، إصلاح جبائي، موازنة البنود، موازنة الأداء، رشادة مالية، قوانين مالية، محاسبة عمومية.

Abstract

This study aimed to adopt budget reform and its dimensions on economic development in Algeria, by highlighting the modern need to dispense with directness (Lancer's expectations) in preparing the effective budget, and to benefit from the various international differences, which used trends in the budget to achieve its goal of economic development. In this regard, we have presented the most important major financial academies related to the subject of studying and expanding the basic concepts, in addition to identifying the most important international strategies in reforming the struggle to achieve a deeper understanding of achieving real balance in the Algerian economy.

The study concluded that the success of the experience of modernizing the system of stability and efficiency in the management of public funds, because this reform leads to a shift from management and clear results, to management that controls the results, by allocating what facilitates it to achieve profit and revenues in programs and tasks to direct and achieve specific goals, and measure The extent to which these results are achieved and used to reach performance.

Keywords: budgetary change, rationalization of expenditures, tax reform, Lyons budget, performance budget, financial direction, financial laws, public accounting.



إهداء

" وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ "

الحمد لله الذي يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغنا النهايات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله الذي ما تم الجهد إلا بعونه وما ختم سعي إلا بفضلته بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه

لنا لإتمام هذا البحث المتواضع

أتقدم بجزيل الشكر إلى:

صاحب السيرة العطرة، الذي أحمل اسمه بكل عز وافتخار وأصون عهده وأتمنى برة، الذي من سعى وشقى

لأنعم بالراحة والهناء الذي لم ييخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقى سلم

الحياة بحكمة وبصبر " أبي العزيز " لك الفضل حتى أفنى

إلى الينبوع الذي لا يكل العطاء، إلى الاسم الذي يخفي سر نجاحي، التي أنبتني نباتا حسانا ودعمتني

وقوتني، التي أعطت من روحها لأكون أنا، والتي كانت دعواتها تحيطني " أمي العظيمة "

وكل الثناء قليل إلى من دامت لي أيديهم وقت ضعفي، إلى ضلعي الثابت وسندي " إخوتي "

إلى مصدر الإلهام والتشجيع التي كانت مساهمتك جوهرية في تحقيق هذا الانجاز، أتمنى أن أتمكن من رد

الجميل لك يوما ما " أم إستبرق وتين "

إلى من كاتفني ونحن نشق الطريق نحو النجاح " رفيقة دربي "

إلى من راهنو على نجاحي ويذكروني بمدى قوتي واستطاعتي، إلى أولئك الذين يفرحهم نجاحنا " عائلتي "

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذ الدكتور " رحيمي عيسى "

الذي لم ييخل علينا بالمعلومات والتوجيه والإرشاد جزاك الله خيرا

الطالبة: وناس سارة



إهداء

" وَأَخِرَ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ "

من قال أنا لها "نالها"، وإن أبت رغما عنها أتيت بها

الحمد لله الذي يسر البدايات وبلغني النهايات بفضلته وكرمه،

لم تكن الرحلة قصيرة، ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن الحلم قريبا

ولا الطريق كان مخفوا بالتسهيلات لكنني فعلتها الحمد لله

إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل، إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة،

إلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق،

إلى داعمي الأول في مسيرتي وسندي، وقوتي وملاذي بعد الله "والدي الغالي"

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واحتضني قلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها لي،

إلى القلب الحنون، والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سر قوتي ونجاحي ومصباح دربي،

إلى وهج حياتي "والدتي الحبيبة"

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي، إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي يناييع أرتوي منها،

إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى قرّة عيني "أخي وأخواتي"

إلى من تشاركنا أنا وهي قطع هذا الطريق الطويل، وتعاهدنا على السير معا إلى "صديقتي"

وختاما أشكر التي كانت ملهمتي على مساعدتها في إتمام هذا البحث، ومدت لي يد العون ولم تبخل بجهد

أو بالمعلومات اللازمة لإتمام بحث مسيرتي الدراسية على أتم وجه "أم إستبرق وتين"

وأتمنى بأسمى عبارات الإحترام والتقدير والشكر إلى الأستاذ المشرف "رحيمي عيسى"

فالحمد لله على ما وهبني أن ينفعني بما علمني وإن يعلمني ما أجهل ويجعله حجة لي لا علي.

الطالبة: عامر ميجاني ريجاب

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا للإسلام برسالة سيدنا خاتم الأنبياء

ووضح لنا الحلال من الحرام، وارشادنا إلى ما فيه صلاحنا وسعادتنا في الدارين،

والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم

واله صحبه أجمعين أما بعد:

نتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى على ما يسر لنا وسهل في إتمام هذا التقرير

والذي لولاه لما كان يتم شيء، فله الحمد قبل الرضا وله الحمد عند الرضا.

كذلك نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخاص والاحترام الفائق

إلى الأستاذ المشرف "رحيمي عيسى"

كما نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخالص والاحترام الفائق إلى كل

من ساعدنا من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة.

ثم لا ننسى دور الجامعة التي أتاحت لنا كل السبل التي سهلت علينا إتمام مذكرتنا،

ثم الشكر لجميع الأساتذة اللواتي هن دور ملحوظ في وصولنا إلى هذه المرحلة

واللواتي تعبن على نجاحنا.

فشكرا كثيرا وتقديرا أكبر للجميع وبالله التوفيق هو الهادي إلى سواء السبيل

وصلى الله على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

ما كان صواب فمن الله وما كان خطأ فمن أنفسنا.

وفي الأخير نتمنى التوفيق والسداد

في هذا العمل المتواضع.

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	رقم الشكل
(55)	يوضح أرصدة الميزانية والدين العام الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي	شكل رقم 2- 1
(56)	يوضح مؤشرات وجود ضغوط على أسعار العملات في دول مجلس التعاون الخليجي	شكل رقم 2- 2
(57)	يوضح توقعات النمو على المدى الطويل في دول مجلس التعاون الخليجي	شكل رقم 2- 3
(58)	توقعات التوظيف لدول مجلس التعاون الخليجي	شكل رقم 2- 4
(96)	هيكل نفقات التسيير للفترة 2000- 2022	شكل رقم 3- 1
(102)	تطور الإيرادات العمومية خارج المحروقات للفترة 2000- 2022	شكل رقم 3- 2

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
(54)	رصيد الموازنة العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2014-2021)	جدول رقم 2-1
(59)	يوضح تقرير التنافسية العالمية لدول مجلس التعاون الخليجي	جدول رقم 2-2
(67)	تطور الرصيد الموازي في فرنسا 2000-2010	جدول رقم 2-3
(68)	تطور صافي الدين العام كنسبة من الناتج الداخلي الخام في فرنسا	جدول رقم 2-4
(69)	تطور النفقات العمومية بالنسبة للناتج الداخلي الخام في فرنسا 2001-2011	جدول رقم 2-5
(70)	نسبة عناصر الموازنة إلى الناتج الداخلي الخام في فرنسا خلال الفترة 2006-2012	جدول رقم 2-6
(76)	صافي الموازنة العمومية ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004 - 2021) في الاقتصاد النرويجي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون كرونة)	جدول رقم 2-7
(77)	نسبة النفقات العمومية إلى الإيرادات العمومية للمدة (2004-2021) في الاقتصاد النرويجي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون كرونة)	جدول رقم 2-8
(79)	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021) في الاقتصاد النرويجي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون كرونة)	جدول رقم 2-9
(93)	تطور النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	جدول رقم 3-1
(99)	تطور إيرادات الميزانية للفترة 2000-2022	جدول رقم 3-2
(113)	يمثل مقارنة بين دورة الميزانية في القانون 17/84 والقانون العضوي لقوانين المالية رقم 15/18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018	جدول رقم 3-3
(113)	مقارنة بين هيكلية الميزانية في قانوني الميزانية لسنة 1984 و2018	جدول رقم 3-4
(114)	أوجه الاختلاف ما بين القانون رقم 84-17 والقانون العضوي الجديد رقم 15-18	جدول رقم 3-5

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
(i)	-ملخص
(ii)	- Abstract
(iii)	-إهداء
(v)	-شكر وعرفان
(vi)	-قائمة الأشكال
(viii)	-قائمة الجداول
(x)	-فهرس المحتويات
(01)	-مقدمة
(12)	الفصل الأول: أدبيات هيكله الموازنة العمومية
(13)	تمهيد
(14)	المبحث الأول: مفاهيم حول الموازنة العمومية
(14)	المطلب الأول: الموازنة العمومية في المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث
(18)	المطلب الثاني: أهمية الموازنة العمومية
(21)	المطلب الثالث: النظام التقليدي في هيكله الموازنة العمومية
(24)	المبحث الثاني: الأساليب العلمية المستحدثة في إعداد الموازنة العمومية
(25)	المطلب الأول: موازنة الأداء والبرامج
(29)	المطلب الثاني: موازنة التخطيط والبرمجة
(33)	المطلب الثالث: التوجه نحو موازنة البرامج القائمة على أساس النتائج
(38)	المبحث الثالث: البعد الاقتصادي للموازنة العمومية
(38)	المطلب الأول: النمو الاقتصادي والتشغيل
(41)	المطلب الثاني: الاستقرار الاقتصادي الكلي
(42)	المطلب الثالث: المطلب الثالث: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد
(44)	خلاصة الفصل الأول
(45)	الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في إصلاح الموازنة العمومية لأهداف اقتصادية
(46)	تمهيد
(47)	المبحث الأول: تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في مجال إصلاح نظام الموازنة العمومية
(47)	المطلب الأول: إصلاح الموازنة العمومية بدول مجلس التعاون الخليجي

(49)	المطلب الثاني: أداء الموازنة العمومية في دول مجلس التعاون الخليجي بعد الإصلاح
(54)	المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية لإجراءات الإصلاح بدول مجلس التعاون الخليجي
(60)	المبحث الثاني: التجربة الفرنسية في مجال إصلاح نظام الموازنة العمومية
(60)	المطلب الأول: دوافع الإصلاح الموازناتي المحاسبي الفرنسي وأهم أهدافه
(63)	المطلب الثاني: الاتجاهات الجديدة لإصلاح نظام الموازنة العامة في فرنسا
(64)	المطلب الثالث: الجوانب الإيجابية والسلبية للتجربة الفرنسية
(73)	المبحث الثالث: تجربة النرويج في مجال إصلاح نظام الموازنة العامة
(74)	المطلب الأول: التجربة النرويجية في التنويع الاقتصادي
(76)	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات ضبط الموازنة في الاقتصاد النرويجي للفترة (2004-2021)
(80)	المطلب الثالث: عوامل نجاح وفشل التجربة النرويجية
(82)	خلاصة الفصل الثاني
(83)	الفصل الثالث: اتجاهات الدولة الجزائرية لإصلاح الموازنة العمومية لتحقيق التنمية الاقتصادية
(84)	تمهيد
(85)	المبحث الأول: مبادئ الموازنة العمومية في الجزائر
(85)	المطلب الأول: مبدأ سنوية الموازنة
(88)	المطلب الثاني: مبدأ وحدة الموازنة
(89)	المطلب الثالث: مبدأ الشمولية ومبدأ توازن الموازنة
(92)	المبحث الثاني: مرتكزات الإصلاح الاقتصادي للموازنة العمومية
(92)	المطلب الأول: المرتكزات المبنية على النفقات العمومية
(98)	المطلب الثاني: المرتكزات المبنية على الإيرادات العمومية
(104)	المطلب الثالث: المرتكزات المبنية على الأعوان المكلفون على تنفيذ الميزانية
(109)	المبحث الثالث: موازنة البرامج والأداء كأسلوب يستحدث لعصرنة الموازنة العمومية في ظل القانون العضوي (18-15)
(110)	المطلب الأول: أسباب التحرك نحو القانون العضوي (18-15)
(112)	المطلب الثاني: مقارنة بين القانون 84 والقانون (18-15) في إعداد الموازنة العمومية
(120)	المطلب الثالث: النتائج والأهداف المنتظرة من القانون (18-15)
(123)	خلاصة الفصل الثالث
(124)	-الخاتمة
(131)	-قائمة المراجع

مقدمة

لقد احتلت دراسة الموازنة العمومية جزءا هاما من الدراسات المالية في السنوات الأخيرة باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية التي تستعملها الدولة من أجل بلوغ أهدافها الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا في الآونة الأخيرة بسبب تزايد الإنفاق العام وشح الإيرادات العمومية، بحيث زاد تأثيرها على التوازن الاقتصادي العام، ومن أجل أن تصل الموازنة العمومية لتحقيق أهدافها فلا بد لها أن تتصف بالشفافية والشمول وأن تكون مبنية على قواعد وإجراءات وأسس واضحة توثق العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، هذا ما يفسر اتجاه معظم دول العالم نحو إصلاح أنظمة موازنتها العامة، من خلال تجارب سجلتها بلدان كثيرة خاصة بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعض الدول النامية والعربية من خلال تبنيتها لأطر تشريعية وتنظيمية جديدة، وعلى غرار هذه الدول تسعى الجزائر إلى إصلاح نظام موازنتها العمومية لتفادي النقائص التي تشوب نظامها الموازني الحالي والاستفادة من الاتجاهات العالمية في هذا المجال.

لذلك سعت الجزائر جاهدة من أجل إرساء مبدأ الشفافية وذلك بوضع مبادئ تحكم الموازنة العمومية للدولة تمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة، ويعتبر مشروع تحديث النظام الميزاني في الجزائر يعتبر خطوة مهمة في سبيل تحقيق الكفاءة في تسيير المال العام، لأن هذا الإصلاح يؤدي إلى الانتقال من التسيير القائم وفق الوسائل إلى التسيير القائم وفق النتائج، ذلك من خلال تخصيص النفقات العمومية في برامج ومهام واضحة وذات أهداف معينة وقياس مدى تحقق هذه الأهداف باستعمال مؤشرات الأداء، وهذا ما يمكن من المتابعة الجيدة والدائمة للأهداف، كما يركز الإصلاح على التخطيط المتوسط المدى كإطار للميزانية من أجل ربطها بأهداف الاقتصاد الكلي.

وقد تبنت الجزائر هذا الإصلاح من خلال إرساء عناصر أساسية تمثلت في الإطار المتعدد السنوات للميزانية التسيير القائم وفق النتائج عرض جديد للميزانية ووثائقها وإضفاء تعديلات على دورة الميزانية، إضافة إلى تكييف أطر تساهم في تحقيق الإصلاح تمثلت في الإطار المحاسبي نظام المعلومات وتعزيز المسؤوليات، وهو ما يستلزم عليها ضرورة مراجعة القانون الأساسي 84-17 الذي أصبح لا يتلائم مع المعطيات الاقتصادية والسياسية الحالية واستبداله بالقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية الذي يحمل في مواده محاور الإصلاح، ويوضح كيفية تسيير الميزانية العمومية وفقها.

حيث يلعب القانون العضوي لقوانين المالية دورا هاما في تحسين أداء الإدارات العمومية للقطاع العمومي في الجزائر انطلاقا من كونه آلية لإرساء مبادئ الحوكمة في تسيير المال العام من طرف الحكومة، حيث أملت التغييرات الحديثة في المحيط ضرورة تحدي النظام القانوني القديم 84-17 وتعويضه بالقانون العضوي لقوانين المالية رقم 18-15، حيث أن إلغاء القانون 84-17 أصبح لا يستجيب للمتطلبات الذي تفرضها المتغيرات والتطورات التي عرفت الجزائر في المجال المالي والاقتصادي، حيث أدرج القانون العضوي 18-15 آليات جديدة لتسيير المالية العمومية تتمحور على مبدأ التسيير المتعدد السنوات للميزانية.

■ الإشكالية:

من خلال ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم الاتجاهات الحديثة في إصلاح الموازنة العمومية لتحقيق التنمية الاقتصادية؟

■ الأسئلة الفرعية:

للإجابة عن الإشكالية يمكن تجزئة السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الهدف من الموازنة العمومية؟
- ماذا استفادت الجزائر من التجارب الدولية الرائدة لإصلاح الموازنة العمومية؟
- ما هو الهدف البارز الذي أدرجه القانون العضوي 15-18 من خلال إلغاء قانون 84-17؟

■ الفرضيات:

لقد أفضت القراءة الأولية للموضوع إلى الانطلاق من ثلاث فرضيات المتمثلة في:

- من أهم الأهداف الرئيسية للموازنة العمومية هو السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- استفادت الجزائر من مختلف التجارب الدولية الرائدة في إصلاح الموازنة العمومية، حيث أصبحت تستخدم الاتجاهات الحديثة في الموازنة العمومية، وذلك لتقليص التبعية للمحروقات في الاقتصاد.
- الهدف البارز الذي أدرجه القانون العضوي 15-18 من خلال إلغاء قانون 84-17 هو تفعيل إدارة قائمة على النتائج بدلا من إدارة الوسائل.

■ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- إبراز ماهية الموازنة العمومية، والاتجاهات الحديثة لإعدادها،
- التعرف على الاتجاهات في مجال إصلاح نظام الموازنة العامة ومتطلبات تحقيق هذا الإصلاح،
- التعرف على مشروع إصلاح نظام الموازنة العامة في الجزائر،
- التعرف على المتطلبات الأساسية لتجسيد إصلاح نظام الموازنة العامة في الجزائر،
- مدى تمكن الدولة من صياغة سياستها الاقتصادية والتوجه الاقتصادي الحديث من خلال القانون العضوي المتعلقة بقوانين المالية الذي يعتبر أهم قانون ينظم الجانب المالي وموارد الدولة من خلال تنظيمه قوانين المالية السنوية،
- اعتماد موازنة البرامج والأداء كمنهاج للوصول إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة،
- عصرة نظام الموازنة العمومية في الجزائر وفقا للقانون 15-18 المتعلق بقوانين المالية.

■ أهمية الدراسة:

تمثلت أهمية الموضوع فيما يلي:

- التطور في أساليب وطرق إعداد الموازنات، والرغبة في الوقوف على أحدث المستجدات في هذا الشأن،
- التطورات السريعة في الأنشطة الاقتصادية وما صاحبها من تزايد حجم النفقات العامة، وتعدد أوجه الانفاق مما يستدعي ضرورة الرقابة عليها وترشيدها،
- الظروف الاقتصادية المحيطة عالميا وإقليميا وما لها من انعكاسات على موارد الدولة ونفقاتها وبالتالي موازنتها،
- الاتجاه لتطوير الإمكانيات الاقتصادية في الدولة، وتوسيع نطاقها في مجالات إنتاجية جديدة من قدرتها في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة.

■ أسباب اختيار موضوع الدراسة:

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية كما يلي:

- الرغبة والميول الشخصي في دراسة هذه المواضيع المتعلقة بالمالية العامة، والتي تدخلت ضمن تخصصاتنا الأكاديمية وتوجهاتنا المهنية،
- حداثة موضوع الدراسة وقلة الدراسات التي تناولته،
- أن الموازنة العمومية تعتبر أداة مالية حديثة، عرفت تطورات بفعل الأوضاع الاقتصادية والسياسية المعاصرة في العديد من الدول الغربية، حيث نشأت الأنظمة الحديثة للموازنة، مما يستدعي تخصيص هذا الموضوع بالدراسة والبحث،
- أهمية ودور الموازنة العمومية في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

■ حدود الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة تم تحديد حدود للدراسة كما يلي:

- الحدود الموضوعية:

- تقتصر هذه الدراسة على دراسة إصلاح الموازنة العمومية وأبعاده على التنمية الاقتصادية، حيث تم إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالموازنة العمومية وتجارب دولية رائدة في إصلاح الموازنة العمومية، ومن ثم دراسة حالة الجزائر من خلال اتجاهاتها لإصلاح الموازنة العمومية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

- الحدود المكانية للدراسة:

يخص الجزائر بالتركيز على الموازنة العمومية للدولة في الجزائر وتحدياتها، حيث شملت الدراسة مرتكزات الإصلاح الاقتصادي للموازنة العمومية، وموازنة البرامج والأداء كأسلوب سيتحدث لعصرنة الموازنة العمومية في ظل القانون العضوي (15-18).

- الحدود الزمنية للدراسة:

تتناول واقع إعداد الموازنة في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة من (2000 إلى 2022)، مع إعطاء الدراسة بعدا استشرافا من خلال البحث في مدى إمكانية الاستفادة من الاتجاهات الحديثة في الموازنة العمومية والتجارب الدولية في هذا المجال لتحقيق أهداف السياسة المالية في الجزائر بفعالية ونجاعة أكبر.

■ المنهج المستخدم في الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، فيما يتعلق بالمفاهيم العامة المتعلقة بالموازنة العمومية وأهميتها، ومختلف أنواعها والاتجاهات العالمية لإصلاح نظام الموازنة العمومية، كما تم استعمال المنهج التاريخي الذي يقوم على تتبع الظاهرة والوقائع عبر التاريخ عند دراسة نشأة الموازنات الحديثة، كما تم استعمال المنهج التحليلي من خلال جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها واستخلاص مختلف النتائج عند دراسة أداء الموازنة العمومية في الجزائر قبل وبعد تطبيق الإصلاحات، والمنهج الاستقرائي عند دراسة الاتجاهات الجديدة لإصلاح نظام الموازنة العمومية في كل من دول مجلس التعاون الخليجي، فرنسا والنرويج.

■ صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهناها في موضوع الدراسة:

- حداثة الموضوع ما أدى بقلّة المراجع والمصادر التي تخدم جوانب الموضوع في هذا المجال،
- عدم كفاية الوقت واتساع مجال الدراسة، وهذا ما أدى إلى عدم التقدير الجيد للوقت الكافي لإتمام الدراسة.

■ الدراسات السابقة:

يعتبر تقديم وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة من أهم معايير بناء البحث السليم، حيث تساهم في دعم الفهم الجيد للموضوع المدروس، وإتاحة الاستمرارية في البحث، وهناك مجموعة من الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات السابقة:

1. دراسة الجوزي فتيحة:

بعنوان " الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازي بالجزائر "، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014/2013.

يهدف الموضوع عرضا للاتجاهات العالمية في مجال إصلاح نظام الموازنة العامة، ومتطلبات تحقيق ذلك، وكيف يمكن للجزائر أن تستفيد من هذه الاتجاهات العالمية، والآثار المترتبة عن تجسيد إصلاح نظام الموازنة العامة في الجزائر.

ومن خلال الدراسة لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر الموازنة العامة أهم أدوات السياسة المالية للدولة، فهي ترجمة للبرنامج المالي لخطة الدولة وأهدافها لتحقيق التنمية الاقتصادية،
 - لا تساعد موازنة البنود على التخطيط سواء قصير الأجل أو طويل الأجل، لعدم احتوائها على برامج ومشاريع تمتد لأكثر من فترة زمنية قادمة،
 - تعتبر موازنة البرامج والأداء فعالة لتحقيق أهداف الموازنة العامة وأكثر كفاءة لضبط الأداء المالي والإداري وترشيد الإنفاق الحكومي والرقابة عليه،
 - تشمل الاتجاهات العالمية في مجال إصلاح نظام الموازنة العامة جملة من الإجراءات والقواعد التنفيذية، غطت مدى واسع من عمليات التخطيط وإعداد الموازنة العامة ومراحل تنفيذها والنظم الإدارية المتعلقة بها، بالإضافة إلى أساليب الرقابة والمحاسبة العمومية بمساندة معظم المنظمات والهيئات المختصة، خاصة صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،
 - تم التوصل من خلال الدراسة للتجربتين الأسترالية والفرنسية في مجال إصلاح نظام الموازنة العامة إلى أن الإصلاحات عبارة عن خطوات متتالية تقود في مجملها إلى ممارسات سليمة في مجال الموازنة العامة، وأن تكاليف الإصلاح كانت مرتفعة في بداية الإصلاح، لكن سرعان ما انخفضت وأن التنفيذ التدريجي للإصلاح واتخاذ فترة للتجربة، كانت من أهم أسباب نجاح الإصلاح في هاتين الدولتين.
2. دراسة بيرش أحمد:

بعنوان: " الاتجاهات الحديثة في الموازنة العامة وتحديات السياسة المالية في الجزائر "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019.

تتناول الدراسة مختلف الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة، نظرا لطبيعة الأوضاع الاقتصادية في الجزائر التي تعرض لتحديات كبيرة على السياسة المالية في ظل الحاجة إلى التمويل نتيجة الظروف العالمية الراهنة، وتراجع حجم

مداخيل الدولة بسبب انخفاض أسعار النفط والحاجة إلى تنويع الاقتصاد، وترشيد الإنفاق العام وتفعيل الرقابة عليه لتحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة، وبالتالي تهدف الدراسة إلى إبراز الحاجة إلى الاستغناء عن الأسلوب التقليدي في إعداد الموازنة، والاستفادة من مختلف التجارب الدولية التي صارت تستخدم الاتجاهات الحديثة في الموازنة العامة لتحقيق أهداف السياسة المالية بكفاءة وفعالية.

وخلصت الدراسة إلى أن أي إصلاحات اقتصادية تبقى قليلة الفعالية إذا لم يرافقها تحديث وعصرنة أنظمة الموازنة العامة وفقا للتوجهات الحديثة في هذا المجال، قصد الانتقال إلى ترشيد الإنفاق العام وعلاج العجز الموازي وتطوير إجراءات وآليات تحصيل الإيرادات العامة، وبالتالي تعزيز عملية إحلال الجباية العادية محل الحماية البترولية وتنويع الاقتصاد الوطني والتي تعتبر كلها أهدافا ملحة للسياسة المالية في ظل تراجع إيرادات الدولة بسبب حساسيتها المفرطة لأسعار النفط في السوق الدولية، كما أن نجاح تجربة تحديث نظام الموازنة العامة والاستفادة من الاتجاهات الحديثة فيها يتطلب توفير المقومات الضرورية لذلك كتوفر الإرادة السياسية وتكليف التشريعات القائمة وتأهيل العنصر البشري، وتطوير البيئة الإدارية والمحاسبية وتوفير نظام متكامل للمعلومات وغيرها.

3. دراسة كردودي صبرينة:

بعنوان: " ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

تعالج هذه الدراسة موضوع ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، حيث تعتبر مشكلة العجز المالي الحكومي من المسائل والقضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم المختلفة أفرادا ومؤسسات، كما أن موضوع ترشيد الإنفاق الحكومي من المواضيع التي لاقى اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة للدول، وبسبب حصول عجوزات كبيرة في موازنتها العامة، ومع ما بذلته الدول من جهود للتخلص من هذه المشكلة، ومما زاد من تفاقم مشكلة العجز في موازنت الدول، زيادة مسؤولياتها وحاجاتها المتزايدة إلى الإنفاق العام لمواجهة الزيادة الطبيعية في عدد السكان والحاجة لتوفير خدمات الصحة والتعليم ونفقات الدفاع المتزايدة، لذلك فنحن وجها لوجه أمام ترشيد الإنفاق العام كضرورة مالية لا مفر من تحقيقها.

خلصت الدراسة إلى:

أن الموازنة ذات الأساس الصرفي تفي بالجزء الأكبر من متطلبات ترشيد الإنفاق العام بما يساهم في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، وهي تتناسب مع مفاهيم الفقه الإسلامي وأحكامه، ومع مبادئ وقواعد ترشيد الإنفاق العام في الفكر الإسلامي، وخاصة قاعدة إتباع مبدأ الأولويات ومبدأ تحليل العائد والتكلفة ومبدأ تعظيم دالة المصلحة الاجتماعية، وإصرار الفقهاء المسلمين على إقامة دراسات الجدوى من منظور اجتماعي شامل لكل المشروعات التي يراد الإنفاق عليها من قبل الدولة، وتوضيح المضار المترتبة على السفه في الإنفاق العام، كما وضح ذلك ابن خلدون والمقريري والأسدي وغيرهم.

4. دراسة بللعماء أسماء:

بعنوان: " دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018/2017.

استعرضت الدراسة بعد ذلك أهم إجراءات السياسة الضريبية التي تصب في إطار تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر وتتبع انعكاسها على مستويات التنوع المحققة، كما تم تدعيم ذلك بقياس أثر بعض الضرائب على التنوع الاقتصادي، في الأخير تعرضت لأهم تحديات السياسة الضريبية في الجزائر، وآليات تفعيل دورها للإسهام في التنوع الاقتصادي بالجزائر، وخلصت الدراسة إلى أن أداء السياسة الضريبية كان متواضعا جدا في تفعيل الاستثمار خارج المحروقات، والرفع من مستويات التشغيل، ولم يكن أيضا لنظام التحفيز المتبع القدرة على تنوع الاقتصاد الجزائري.

بعد معالجة مختلف جوانب الموضوع توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أظهر تطور أداء السياسة الضريبية في الجزائر تحسن وتزايد في الحصيلة الضريبية، إلا أن هدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لم يعرف التحقيق بعد، بالرغم من كافة الإصلاحات التي عرفتها السياسة الضريبية في الجزائر مما يضيف عليها صفة الضعف،
- رغم أن الجزائر حققت فوائض مالية كبيرة بفضل الإنعاش الحاصل في القطاع النفطي خلال الفترة (2000-2014)، إلا أن تلك الفوائض لم تستغل جيدا، نتيجة انعدام إستراتيجية واضحة لاستغلالها، ضعف الحوافز الضريبية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في أداء دورها التوجيهي للاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية، فقد بينت النتائج قلة الاستثمار في قطاعات السياحة التجارة والزراعة مقارنة بالحوافز الضريبية المخصصة لها، وبالرغم من النصوص القانونية التي صدرت ولازالت تصدر تباعا لترقية الاستثمار خارج المحروقات إلا أن الممارسة الواقعية قد لا تتوافق والمقصد القانوني في الكثير من الحالات مما يعيق الإستراتيجية المرسومة للخروج من اقتصاد يعتمد على المحروقات إلى اقتصاد متنوع.

5. دراسة مسعودي علي:

بعنوان: " أهمية الحوكمة في الميزانية العامة للدولة - حالة الجزائر -"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.

لقد استهدفت هذه الدراسة تفسير وتقييم مدى حوكمة الميزانية العامة للدولة في الجزائر القانون الساري المفعول 17-84 والقانون 15-18، حيث اعتمدت الدراسة قياسيا على مؤشر الميزانية المفتوحة، والناتج عن مسح الميزانية المفتوحة الذي تقوم شراكة الميزانية الدولية بالنسبة للقانون الساري المفعول 17-84 توصلت الدراسة من خلال مؤشر الميزانية المفتوحة إلى أن درجة الشفافية ضعيفة بسبب عدم نشر الحكومة الجزائرية لكل وثائق الميزانية الثمانية على مواقع الانترنت الرسمية، عدا قانون المالية مع أن المعلومات التي يتضمنها تعتبر غير كافية، كذلك المشاركة والمساءلة تعتبر منعدمة تماما وفقا للمؤشر، كما أن المساءلة تعتبر منعدمة لضعف وانعدام المبدأين السابقين، أما بالنسبة للقانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، وقياسا بالمؤشر ستتحقق عدة مكاسب في طريق إصلاح نظام الميزانية وحوكمتها، حيث سوف تعطى إمكانية مشاركة البرلمان في رسم السياسات، ومن خلال اعتماد ميزانية البرامج والأداء، حيث سوف يتم تحديد أهداف يجب بلوغها وفقا لمستوى معين للأداء.

■ هيكلية الدراسة:

- لأجل الإلمام والإحاطة بمختلف الجوانب النظرية لموضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، وكذلك اختبار فرضيات الدراسة فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث:
- ✓ **الفصل الأول:** بعنوان " أدبيات هيكلية الموازنة العمومية " وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كالتالي:
- المبحث الأول بعنوان **مفاهيم حول الموازنة العامة** تم التطرق فيه إلى ثلاث مطالب المطلب الأول تم تناول فيه الموازنة العمومية بين المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث، المطلب الثاني أهمية الموازنة العمومية، أما المطلب الثالث تم تناول فيه النظام التقليدي في هيكلية الموازنة العمومية.
 - المبحث الثاني بعنوان **الأساليب العلمية المستحدثة في إعداد الموازنة العمومية** تم التطرق فيه إلى ثلاث مطالب المطلب الأول تم التعرف فيه على موازنة الأداء والبرامج، المطلب الثاني تم تناول موازنة التخطيط والبرمجة، أما المطلب الثالث تم تناول فيه التوجه نحو موازنة البرامج القائمة على أساس النتائج.
 - المبحث الثالث بعنوان **البعد الاقتصادي للموازنة العمومية** تم التطرق فيه إلى ثلاث مطالب المطلب الأول تم تناول فيه النمو الاقتصادي والتشغيل، المطلب الثاني تم تناول فيه الاستقرار الاقتصادي الكلي، أما المطلب الثالث تم تناول فيه دور السياسة المالية في تخصيص الموارد.

✓ **الفصل الثاني: بعنوان " تجارب دولية رائدة في إصلاح الموازنة العمومية لأهداف اقتصادية "** وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- المبحث الأول بعنوان **تجربة دول مجلس التعاون الخليجي** تم التطرق فيه إلى ثلاث مطالب المطلب الأول تم تناول فيه إصلاح الموازنة العمومية بدول مجلس التعاون الخليجي، المطلب الثاني تم تناول فيه أداء الموازنة العامة في دول مجلس التعاون الخليجي بعد الإصلاح، أما المطلب الثالث تم التطرق فيه إلى الأهداف الاقتصادية لإجراءات الإصلاح بدول مجلس التعاون الخليجي.
- المبحث الثاني بعنوان **التجربة الفرنسية في مجال إصلاح نظام الموازنة العامة** تم التطرق فيه إلى ثلاث مطالب المطلب الأول تم التعرف فيه على مفاهيم عامة حول القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية (LOLF)، المطلب الثاني تم تناول فيه الاتجاهات الجديدة لإصلاح نظام الموازنة العامة في فرنسا، أما المطلب الثالث تم تناول فيه الجوانب الإيجابية والسلبية للتجربة الفرنسية.
- المبحث الثالث بعنوان **تجربة النرويج في مجال إصلاح نظام الموازنة العامة** تم التطرق فيه إلى ثلاث مطالب المطلب الأول تم تناول فيه التجربة النرويجية في التنويع الاقتصادي، المطلب الثاني تم تناول فيه تحليل مؤشرات ضبط الموازنة في الاقتصاد النرويجي للفترة (2004-2021)، المطلب الثالث تم تناول فيه عوامل نجاح وفشل التجربة النرويجية. أما الفصل التطبيقي مكون من:

✓ **الفصل الثالث: شمل الدراسة العملية بإسقاط الدراسة على حالة الجزائر بعنوان " اتجاهات الدولة الجزائرية لإصلاح الموازنة العمومية لتحقيق التنمية الاقتصادية "** وتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- المبحث الأول بعنوان **مبادئ الموازنة العمومية في الجزائر** تم التطرق فيه إلى ثلاث مطالب المطلب الأول تم تناول فيه مبدأ سنوية الموازنة، المطلب الثاني تم تناول فيه مبدأ وحدة الموازنة، أما المطلب الثالث تم تناول فيه مبدأ الشمولية ومبدأ توازن الموازنة.
- المبحث الثاني بعنوان **مركزات الإصلاح الاقتصادي للموازنة العمومية** تم التطرق فيه إلى ثلاث مطالب المطلب الأول تم التعرف فيه على المركزات المبنية على النفقات العامة، المطلب الثاني تم تناول فيه المركزات المبنية على الإيرادات العامة، المطلب الثالث تم تناول فيه المركزات المبنية على الأعوان المكلفون على تنفيذ الميزانية.
- المبحث الثالث بعنوان **موازنة البرامج والأداء كأسلوب سيتحدث لعصرنة الموازنة العمومية في ظل القانون العضوي (15-18)** تم التطرق فيه إلى ثلاث مطالب المطلب الأول تم تناول فيه أسباب التحرك نحو القانون

العضوي (15-18)، المطلب الثاني تم تناول فيه مقارنة بين القانون 84 والقانون (15-18) في إعداد الموازنة العمومية، أما المطلب الثالث تم تناول فيه النتائج والأهداف المنتظرة من القانون (15-18).
وختتمت الدراسة بالخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع.

وقائمة المراجع والملاحق.

الفصل الأول

أدبيات هيكلية الموازنة العمومية

تمهيد

لقد تطورت فكرة الموازنة العمومية بتطور مفهوم الدولة وفلسفتها من الدولة التقليدية إلى الدولة المتدخلة، وتعتبر إنجلترا من أوائل الدول التي وضعت الموازنة العمومية بمفهومها الحديث، وفي السنوات الأخيرة اكتسبت الموازنة العمومية للدولة أهمية خاصة، إذ أصبحت تمثل الخطة المالية الرئيسية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعد الموازنة العمومية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية لما توفره من معلومات تتعلق بالاختيارات بين البدائل المختلفة وبأثر السياسات الحكومية على استخدام الموارد، كما تمنح للحكومات دورا كبيرا لضمان تنفيذ السياسة الاقتصادية واستقرارها باعتبارها تعكس وتشكل الحياة الاقتصادية.

ولفهم أدبيات هيكلية الموازنة العمومية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: مفاهيم حول الموازنة العمومية
- المبحث الثاني: الأساليب العلمية المستحدثة في إعداد الموازنة العمومية
- المبحث الثالث: البعد الاقتصادي للموازنة العمومية

المبحث الأول: مفاهيم حول الموازنة العمومية

تعد الموازنة العمومية إحدى أدوات السياسة المالية التي تساعد الحكومة على تنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية، ولكي تحقق الموازنة العمومية الأهداف الإستراتيجية التي تسعى الدولة لتحقيقها بفعالية وكفاءة لا بد من إصلاحها لتتماشى مع التطورات الراهنة.

المطلب الأول: الموازنة العمومية في المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث

من خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث للموازنة العمومية:

أولاً: الموازنة العمومية في المفهوم التقليدي

لقد نشأت فكرة الموازنة العمومية استجابة لحاجة المجتمعات والدول لإدارة أموالها العامة، جباية وإنفاقاً، وهي لذلك تعكس المعادلة السياسية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد تأثر مفهوم الموازنة العمومية بتطور الفكر المالي في مرحلته التقليدية والحديثة، وانعكس ذلك على تعريف الموازنة في التشريعات المالية للحكومات، حيث اعتبرت الموازنة العامة وثيقة رسمية وتشريعية، وخطة عمل مستقبلية شاملة ومرنة، وأداة لتدخل الدولة من أجل تنظيم الحياة في المجتمع.¹

إن مفهوم الموازنة في الفكر التقليدي ذات طابع مالي بحت *Pure Fiscal*، إذ اقتصر على تقدير النفقات العمومية وتخصيص الإيرادات اللازمة لتغطيتها، وتتميز الموازنة الناجحة لدى الكلاسيك بصغر حجمها في جانبي النفقات والإيرادات، وأن دور الدولة محدد ضمن الوظائف التقليدية وهي (الأمن، الدفاع، القضاء)، وإن حركة النشاط الاقتصادي متروكة للأفراد والتوازن الاقتصادي يتحقق تلقائياً وبدون تدخل الدولة، إلا أن ظهور أزمة الكساد العظيم في الثلاثينيات من القرن الماضي وما نتج عنها من شيوع الأفكار الكينزية والتي دعت إلى تدخل الدولة في الاقتصاد من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي العام بدلاً من التوازن المالي، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية (النفقات والضرائب)، وبهذا أصبح هدف الموازنة لا يقتصر على الغرض المالي فقط وإنما يتعدى ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية².

¹ لعمرية لعجال، دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، ص452.

² الجبوري مهدي مهر غيلان، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1988-2009، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2011، ص08.

1) التعريف اللغوي:

■ **الموازنة:** على صيغة مفاعلة من الفعل وزن، يقال وزن بين الشيئين موازنة ووزانا ساوى وعادل، والشيء ساواه في الوزن وعادله وقابله وحاذاه وفلاننا كافأه على فعاله، ووازنه عادله وقابله ساوى وعادل.

فمن هذا يتبين أن المعنى اللغوي للموازنة هو المعادلة والمساواة أو المقابلة.

ولعل إطلاق هذا اللفظ على الموازنة العمومية لما فيها من المقابلة والمساواة بين شيئين هما الإيرادات العمومية والنفقات العمومية.

■ **العمومية:** معنى الفعل عم شمل، تقول عمهم الأمر عموما أي كلهم، فالعام هو الشامل بخلاف الخاص، والعامه بخلاف الخاصة.¹

تعرف الموازنة العمومية على أنها بيان شامل بأموال الحكومة ونفقات وإيرادات وما ينتج عنها من عجز وفائض والدين الحكومي، والموازنة تمثل السياسة الاقتصادية الرئيسة التي تطبقها الحكومة، إذ تشير إلى الطريقة التي تخطط بها الحكومة لاستخدام موارد ما لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ولأن الموازنة العمومية للدولة تمثل بيان للسياسة المالية فهي تبين طبيعة ومدى تأثير الحكومة في الاقتصاد، وتبدأ عملية إعداد الموازنة قبل بدء السنة المالية التي تغطيها الموازنة بعدة شهور حتى يمكن تحويلها إلى قانون قبل بداية السنة المالية.²

الموازنة العمومية هي عبارة عن تنظيم مالي يقابل كل من الإيرادات العمومية والنفقات العمومية، إذ تتضمن تقديرا لتلك الإيرادات والنفقات عن مدة لاحقة، فهي خطة مالية للدولة تهدف إلى إشباع الحاجات العامة في ضوء الظروف والأهداف القائمة التي تعكس نشاطها ودورها الاقتصادي في البلد. واختلفت آراء المختصين في تعريف الموازنة العمومية حسب التوجهات المختلفة، مما يجعل صعوبة في تحديد مفهوم عام للموازنة العمومية.³

وتعددت تعريفات الموازنة العمومية بتعدد الفقهاء والباحثين والتشريعات المالية والوضعية باختلاف الدول ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووفق نظرة كل منهم إلى الموازنة.

¹ كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 107.

² سايح جبور علي، يخلف صافية، إسهام التنوع الاقتصادي في تحقيق توازن الموازنة العامة بالجزائر، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2019، ص 272.

³ نور شدهان عداي، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في ضوء مرتكزات الإصلاح الاقتصادي بالعراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 17، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2023، ص 04.

(2) تعريف الموازنة العمومية في التشريعات الحكومية:

هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتمده الحكومة تنفيذه، وهناك تعاريف متقاربة حسب كل دولة:

حيث عرفها القانون الفرنسي " بأنها الصيغة التي تقدر بموجبها أعباء الدولة ووارداتها، ويؤذن بها ويقدرها البرلمان في قانون الميزانية، الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية".

كما عرفها القانون البلجيكي بأنها " بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية".

وعرفها قانون المحاسبة العمومية في لبنان " بأنها صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة ووارداتها عن السنة المقبلة وتوجز بموجبه الجباية والإنفاق".¹

بينما عرف القانون الأمريكي الموازنة بأنها " صك تقدر فيه نفقات السنة التالية ووارداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراح الجباية المبسطة فيها".

أما القانون المصري فقد عرف الموازنة العمومية للدولة على أنها " البرنامج المالي لخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقا للسياسة العامة للدولة".²

وقد عرف المشرع الموازنة بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات.³

تعتبر الموازنة العمومية الترجمة المالية للخطة القومية، أي أنها برنامج سنوي لتنفيذ خطة قومية تغطي بضع سنوات، وهي بهذه الصورة تشتمل على مهام محددة تلتزم كل جهة بإنجازها، وتحدد الموازنة العمومية للدولة مسيرة ومنهاج الإصلاح المالي والاقتصادي، أما تجسيد منحزات هذا الإصلاح فيتحدد في الحساب الختامي للدولة الذي يمثل الإيرادات التي تم تحصيلها فعلا والمصروفات التي تم إنفاقها فعلا مقارنة بالإيرادات والمصروفات التي كانت معتمدة بموازنة تلك السنة.⁴

¹ بجايوي عبد الحفيظ وآخرون، سياسة الميزانية العامة وآليات تجسيد البرامج التنموية في الجزائر - دراسة للفترة 2001-2021 -، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الخلفة، الجزائر، 2021، ص543.

² مداحي عثمان، دور الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 24، المدرسة الوطنية للمناجنت، القليعة، الجزائر، 2020، ص104.

³ المادة 03 من القانون 90-21 المؤرخ في 15/08/1990، المتعلق بالحاسبة العمومية، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 35 لسنة 1990.

⁴ المشهراوي زاهر حسني، درويش سالم سليمان، الآثار الاقتصادية لاستخدام أسلوب موازنة التخطيط والبرمجة في إعداد الموازنة العامة في فلسطين، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 48، العدد 01، جامعة التجارة، عين شمس، فلسطين، 2017، ص285-286.

ثانيا: الموازنة العمومية في المفهوم الحديث

لا يتوقف الفكر المالي الحديث عن تعريف الموازنة على مسألة توازن الموازنة، واعتباره شرطا أساسيا للموازنة مثل ما كان الشأن في الفكر المالي القديم، بل يرى بأن الموازنة ليست مجرد وثيقة محاسبية لتوضيح النفقات العمومية والإجراءات العامة للدولة، وإنما هي وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة من وسائل الدولة في تحقيق أهدافها، وهي نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية قادمة وتعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول.

ومن خلال التعاريف المختلفة المعطاة للموازنة العمومية يمكن تحديد المفاهيم الرئيسية المختلفة لها بما

يلي¹:

- (1) **المفهوم المحاسبي:** حيث ينظر للموازنة بأنها جداول الأرقام التي تتعلق بالإعتمادات المقدر إنفاقها والإيرادات المتوقع تحصيلها.
- (2) **المفهوم القانوني:** الموازنة ينظر إليها على أنها أداة تمكن السلطة التشريعية من فرض رقابتها على السلطة التنفيذية، ولذلك فإنها تعرف قانونيا بالصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة المالية وإيراداتها، ويقرها البرلمان في قانون الموازنة الذي يبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية.²
- (3) **المفهوم الرقابي:** تمثل الموازنة العمومية الأداة الرقابية التي تمارس من خلالها السلطة التشريعية عملية الرقابة على السلطة التنفيذية على مدى التزامها بالإعتمادات المخصصة، وصرفها في الأوجه المحددة وضمن الفترة المخصصة لها، ومدى التزامها بتحصيل الإيرادات المقدر³.
- (4) **المفهوم السياسي:** تمثل الموازنة في صيغتها النهائية التوافق بين مختلف الأطراف السياسية المكونة للسلطة التشريعية، وبعد نقاشات ومفاوضات وتنازلات لما يخدم توجهات الأطراف السياسية المختلفة ما يضمن نوعا من الاستقرار داخل المجتمع.
- (5) **المفهوم التخطيطي:** تمثل الموازنة في ظل المفهوم الجديد لدور الدولة المنظمة والمتدخلة أداة أساسية تمارس من خلالها الدولة عملية التخطيط على مدى سنة أو عدة سنوات للسياسة الاقتصادية والاجتماعية.

¹ مداحي عثمان، مرجع سبق ذكره، ص104.

² قرومي حميد، الموازنة العامة لبيت المال - دراسة مقارنة مع الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي -، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الخروية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص33.

³ مداحي عثمان، مرجع سبق ذكره، ص104.

(6) المفهوم الاقتصادي: تمثل الموازنة العمومية الخطة الاقتصادية للدولة والأهداف التي تسهر لتحقيقها من أجل إحداث التنمية الاقتصادية المنشودة، وتحقيق القدرة الشرائية للمواطنين ورفع من مستوى الرفاهية¹.

المطلب الثاني: أهمية الموازنة العمومية

تعتبر الموازنة العمومية أداة تستخدمها الدول والحكومات لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن تحول مفهوم الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخله الراعية، يقتضي تحمل الدولة لواجبات إضافية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وقد أصبح للموازنة في ظل الدولة الحديثة أدوارا إضافية عن تلك التي كانت تؤديها في ظل الدولة الحارسة (رصد الاعتمادات اللازمة لتسيير مصالح الدولة الإدارية الأساسية) النابعة من وظائفها التقليدية، وتتجسد هذه الأدوار في كونها وسيلة لتنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة والأداة الرئيسية للتأثير بالحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها وتحقيق التنمية الاقتصادية².

وللموازنة العمومية أهمية كبيرة للسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وفي حياة المواطنين بوجه عام³.

(1) أهمية الموازنة من الناحية الاقتصادية:

يمكن القول بأن الموازنة العمومية تعتبر المرآة العاكسة لحالة الاقتصاد، فيكفي للتدليل على ذلك أن نقف على دور كل من الإيرادات والنفقات باعتبارها أحد موضوعات المالية العامة في الكشف عن الظروف الاقتصادية لدولة ما، فإذا كانت حصيلة الضرائب في دولة من الدول مرتفعة على الرغم من ثبات سعرها، فإن ذلك مؤشرا على ارتفاع الأسعار وبالتالي على وجود تضخم، كذلك إذا انخفضت حصيلة الضرائب مع بقاء سعرها دون تغيير فمعنى ذلك أن اقتصاد الدولة يعاني من الكساد، أيضا إذا ازدادت نفقات الاستثمار والتخطيط العمراني والتوسع في بناء المساكن، فمعنى ذلك أننا أمام اقتصاد في مرحلة النمو، أما إذا ازدادت الإعانات الاجتماعية وإعانات البطالة وغيرها من النفقات الأخرى فإننا نكون أمام اقتصاد في حالة كساد.

¹ مداحي عثمان، مرجع سبق ذكره، ص104.

² مداحي عثمان، مرجع سبق ذكره، ص104.

³ مصطفى شيرة احمد، أهمية إصلاح النظام الموازي في ترشيد الإنفاق العام للجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2022/2021، ص08.

كما تعكس الموازنة العمومية فلسفة النظام وذلك من خلال نفقاتها وإيراداتها، فزيادة نسبة مساهمة القطاع العام في الإيرادات العمومية يعكس توجه الدولة إلى إتباع سياسة الاقتصاد الموجه، أما إذا كان دور الدولة في الاقتصاد محدد بمساهمة الضرائب بنسبة كبيرة في الإيرادات العامة فهذا يشير إلى أهمية دور القطاع الخاص في الاقتصاد وتوجه الدولة نحو سياسة اقتصاد السوق.

تعتبر الموازنة العمومية أداة تستخدمها الدولة لتوجيه الاقتصاد الوطني إذ لم تعد أرقاماً وكميات فقط (حسب المفهوم التقليدي)، بل لها آثار على كل من حجم الإنتاج الوطني ومستوى النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته وفروعه. كما أن الموازنة العمومية تعكس فلسفة النظام، وذلك من خلال نفقاتها وإيراداتها، فامتداد نفقات القطاع العام يشير إلى توسع دور الدولة في الاقتصاد، وان ازدياد نسبة مساهمة هذا القطاع في الإيرادات العمومية يعكس توجه الدولة إلى إتباع سياسة الاقتصاد الموجه، أما إذا كان دور الدولة في الاقتصاد محددًا ونسبة مساهمة الضرائب كبيرة في الإيرادات العامة فهذا يشير إلى أهمية دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وتوجه الدولة نحو سياسة اقتصاد السوق¹.

(2) أهمية الموازنة العمومية من الناحية المالية:

تمثل الموازنة العمومية أداة مهمة إذ يمكن أن توضح المركز المالي للدولة، إذ إنها تمثل وثيقة مالية تفصل المصادر التي تمول الإيرادات العمومية خلال السنة المالية، كما أنها توضح الجداول المفصلة للنفقات العمومية والأغراض التي استخدمت من أجلها، وبالتالي فهي تكشف حقيقة الوضع المالي للدولة، إذ أن التوازن بين جانبي النفقات والإيرادات يعكس سلامة المركز المالي للدولة فيما إذا كان هذا التوازن حقيقياً، كما أنها توضح الفائض أو العجز مدى تأثيرهما على مختلف الجوانب الاقتصادية في البلد.²

(3) أهمية الموازنة العمومية من الناحية الاجتماعية:

تعتبر الموازنة العمومية من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومة للتأثير على المجال الاجتماعي بغية تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال السياسة الضريبية التي تعمل على إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع من خلال فرض الضرائب التصاعدية، والضرائب على الثروات، واستخدام هذه الحصيلة في دعم السلع ومختلف الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وتقديم الإعانات للفئات المعوزة ذات الدخل الضعيف، كما تعمل على تخفيض الضرائب على أصحاب الدخل الضعيف، وتقديم بعض الإعفاءات والتحفيزات الضريبية والإعانات على

¹ الجوزي فتيحة، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013/2014، ص30.

² الجبوري مهدي مهر غيلان، مرجع سبق ذكره، ص14.

إنتاج السلع ذات الاستهلاك الواسع والأساسي بغية توفيرها بأكبر الكميات وبأقل الأسعار لتمكين ذوي الدخل الضعيفة من اقتنائها¹.

وتظهر من خلال تخصيص مشاريع تنمية للمناطق الفقيرة من أجل خلق فرص نمو متوازن بين مختلف المناطق فأساس هذه الأهمية يرتكز على مفاهيم العدالة الاجتماعية، فالموازنة العمومية تلعب دورا بارزا في إعادة توزيع الدخل الوطني بواسطة زيادة النفقات الاجتماعية والصحية والترفيهية والموجهة لأصحاب الدخل المحدود أو عن طريق السياسة الضريبية والتي من خلالها تقوم الدولة بتطبيق الضرائب التصاعدية من أجل تقليل الفوارق بين طبقات المجتمع².

4) أهمية الموازنة العمومية من الناحية السياسية:

تحتل الموازنة أهمية سياسية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية، ذلك لأن إلزام السلطة التنفيذية بتقديم مشروع الموازنة كل عام إلى مجلس النواب لكي يجيزها ويقرر صرف النفقات وتحصيل الإيرادات يعني أنها خاضعة للرقابة الدائمة لهذه المجالس، وذلك من خلال تعديل أو رفض مشروع الموازنة المقدم إليها³. وان اعتماد الموازنة من قبل البرلمان يعني مناقشة البرنامج السياسي للدولة، وأن مصادقة البرلمان على مشروع الموازنة العمومية يعني ذلك تمتع الشعب بحرياته الدستورية وحقوقه الديمقراطية، كما أن الموازنة بما تتضمنه من مؤشرات إنفاقية وموارد مالية تكشف عن السياسة العامة تجاه المجتمع⁴. حيث يشكل إعداد الموازنة العمومية واعتمادها مجالا حساسا من الناحية السياسية، حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة، سواء من حيث تعديلها أو رفضها حتى تضطر الحكومة لإتباع منهج سياسي معين، تحقيقا لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية⁵.

¹ بن بريح ياسين، آليات الرقابة على الميزانية العامة، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، 2016، ص 228-229.

² لحسن دودي، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة -دراسة مقارنة (الجزائر - تونس) -، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص 100.

³ خليف عيسى، هيكل الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، ط 01، الأردن، 2011، ص 171.

⁴ محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، ط 01، عمان، الأردن، 2007، ص 171.

⁵ الجوزي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

المطلب الثالث: النظام التقليدي في هيكل الموازنة العمومية

في أوائل تطبيق فكرة الموازنة العمومية لم تكن أساليب المحاسبة الحكومية وأساليب الرقابة الداخلية قد تطورت بالقدر الكافي، حيث أدى ذلك إلى كثرة حالات الإنفاق والصرف دون وجه حق وكثرة حالات الاختلاس والتلاعب وعدم الكشف عن هذه التصرفات إلا صدفة أو بعد وقوعها بمدة زمنية طويلة، لذلك تم إجراء تعديلات على هيكل الموازنة العمومية من خلال تبويبها بشكل أكثر تفصيل سواء من جانب النفقات أو الإيرادات، حيث أصبحت تقسم الموازنة العمومية إلى فصول وأبواب ومواد ومواد فرعية.¹

أولاً: مفهوم موازنة البنود

تعتبر الموازنة التقليدية النموذج الأول للموازنة العمومية الذي طبق في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الفيدرالية في عام 1921، حيث تركز بالأساس على الرقابة على النفقات العمومية (الرقابة المالية) وأن تتم عملية الصرف وفقاً للأنظمة واللوائح والتعليمات لأجل التقليل أو منع المخالفات أو الاختلاسات المالية، لذلك تطلب الأمر تبويب النفقات العمومية والإيرادات العمومية بشكل يمكن من إحكام الرقابة عليها ومحاسبة المسؤولين عن التصرف فيهما، هذا النوع من الموازنة يتم إعداده على مستوى كل دائرة إدارية على المستوى المحلي، بحيث يتم تجميع المعطيات حسب المستوى السلمي للإدارة من الأسفل إلى الأعلى حتى يتم الوصول إلى مستوى الوزارة، فهي تعتمد أساساً على الموارد المتاحة أو المدخلات، أي الموارد التي تطلبها كمرحلة أولى، ثم يعاد صياغتها مع إضافة معدلات صغيرة كمرحلة ثانية، بحيث تأخذ بعين الاعتبار الزيادات المتوقعة في رواتب الموظفين وفي تكاليف شراء المواد والأجهزة والآلات الجديدة.

ويعتبر أسلوب موازنة البنود هو الأسلوب التقليدي في إعداد الموازنة العمومية للدولة حيث ينتهج تصنيف بنود الوحدة الحكومية وفقاً للغرض الذي تؤديه النفقات مع التمييز بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية، وينصب اهتمام موازنة البنود على تسهيل عمليات الرقابة على الموازنة العمومية دون التركيز على استخدام سياسات وبرامج معينة بغية تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.²

وأهم ما يركز عليه في هذا النوع من الموازنة هو الرقابة قبل الصرف للتأكد من وجود أموال مخصصة لهذا الغرض، ما عرف باسم " الارتباط " على أبواب وبنود الموازنة قبل إتمام الشراء أو التعاقد، أدى ذلك إلى وجوب

¹ مصطفى شيرة احمد، مرجع سبق ذكره، ص12.

² المشهراوي زاهر حسني، درويش سالم سليمان، مرجع سبق ذكره، ص674.

مراجعة وفحص المستندات المؤيدة للشراء أو التعاقد أثناء عملية الصرف، كما وجدت كذلك الرقابة بعد الصرف عند إعداد الحساب الختامي.

إن اسم ميزانية البنود مأخوذة من عملية عرض الميزانية على شكل بنود حسب الغرض الذي تؤديه النفقات، فقد ظهرت في بداية القرن الثامن عشر بهدف تأكيد توازن الميزانية دون إحداث فائض أو عجز، وتنعكس هذه الميزانية المفهوم التقليدي المتمثل في تحقيق الرقابة المستندية على الإنفاق قبل الصرف وبعده، ويتم ذلك من خلال التقسيم الإداري لتحديد مراكز المسؤولية، والتقسيم النوعي بهدف تخصيص النفقات.¹

موازنة البنود هي موازنة تعمل بقاعدة تقدير النفقات على أساس الوحدات الإدارية التابعة للدولة وتتلاءم هذه الموازنة مع الموازنة العامة للدولة الإسلامية في اعتمادها على نظرية أو قاعدة التخصيص للأموال، وقاعدة الرقابة المحاسبية والإدارية بالرقابة الذاتية والشعبية في الإسلام.

ووافق معظم المؤلفين على أن المميزات الرئيسية لموازنة البنود أو الرقابة هو تصنيف حسب الغرض من الإنفاق، وأن اسم "موازنة البنود" مأخوذ من عملية عرض الموازنة على شكل بنود حسب الغرض الذي تؤديه النفقات، وبتفصيل رقمي للبنود المتعددة اللازمة لتشغيل وحدة إدارية مثل الرواتب والأجور، والإيجارات وعلاوات السفر وقد ساد وانتشر التصنيف حسب الغرض من الإنفاق، باعتباره تصنيفا يلي الاحتياجات ويحقق أهداف موازنة البنود ومن هذه الأهداف: المسألة والفعالية والرقابة.²

ثانياً: مزايا تطبيق موازنة البنود

وتتميز ميزانية البنود بعدة مزايا لعل أهمها:³

- وجود نماذج وتعليمات واضحة فيما يتعلق بإعداد الموازنة،
- إحكام الرقابة على صرف الأموال العامة،
- البساطة والوضوح وإمكانية إجراء مقارنات مع نفقات السنوات السابقة،
- سهولة تحديد المسؤولية على الإنفاق، لأن المدير في كل مصلحة حكومية يكون المسؤول الأول عن جميع النفقات الخاصة بتلك المصلحة،

¹ لباز الأمين، مرتكزات تطوير النظام الموازني كمدخل لدعم هيكل تمويل التنمية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية - العدد 02/22، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالخلفة، الجزائر، 2015، ص 96-97.

² قرومي حميد، مرجع سبق ذكره، ص 45-50.

³ مصطفى شيرة احمد، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

- تتماز موازنة البنود بوجود قواعد تنظم أمورها، فقد وضع علماء المالية العامة العديد من القواعد، منها قاعدة السنوية وشمولية الموازنة العامة،
- سهولة استخدامها وفهمها لوجود تعليمات ونماذج واضحة تساعد على تجميع البيانات¹،
- سهولة إعدادها عند تقدير الاحتياجات لكل جهة حكومية،
- سهولة إجراء المقارنات وعمل سلسلة زمنية بين إيرادات ونفقات السنة السابقة،
- سهولة إحكام الرقابة عند الصرف من الأموال العامة،
- سهولة توزيع النفقات على البنود لأنها محددة وواضحة.

ثالثاً: الانتقادات الموجهة لموازنة البنود

وجهت لموازنة البنود عدة انتقادات من مؤيدي الموازنات الحديثة أهمها ما يلي²:

(1) عدم وضوح الأهداف:

لا توضح الموازنة التقليدية الأهداف التي ترصد لها الاعتمادات، فهي تبين أن أموالاً رصدت في بنود الميزانية لشراء سيارات وأجهزة وآلات مثلاً، وعند التنفيذ تبين أن السيارات والأجهزة قد تم شراؤها فعلاً، بدون الأخذ بعين الاعتبار الأهداف التي اشترت من أجلها.

(2) نقص التخطيط:

إن الاعتمادات التي تدرج ضمن فصول وأبواب وبنود الموازنة التقليدية لا تكون غالباً مرتبطة بخطة أو برنامج عام للتنمية، وأن المدة الزمنية للموازنة قصيرة فهي لا تتعدى السنة، لذا أصبح ينظر إلى الموازنة التقليدية أنها لم تعد تتلاءم مع أوضاع العديد من الدول التي أصبحت أنها تهتم بالتخطيط المتوسط والبعيد المدى، مع محاولة الربط بين الموازنة العمومية السنوية وبين خطة التنمية للبلاد، التي تتضمن العديد من البرامج والمشاريع.

(3) الاعتماد على أسلوب المساومة:

نظراً لعدم وجود معايير موضوعية لتوزيع الإنفاق على مجموع الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة في الميزانية التقليدية، فقد أصبح أسلوب المساومة هو السائد في التعامل مع الوزارات والمصالح وإدارة الموازنة العمومية، فالوزارات والمصالح تبالغ في تقدير احتياجاتها من الأموال وإدارة الموازنة العمومية تعمل على تخفيض تلك التقديرات، وبعد التفاوض والمساومة التي تتم أثناء المناقشة مع إدارة الميزانية، يتم التوصل إلى المبالغ التي ستعتمد للوزارات والمصالح الحكومية المختلفة.

¹ لباز الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 96-97.

² مصطفى شيرة احمد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

4) عدم وجود البدائل والدراسات التحليلية:

لا يوجد في الموازنات التقليدية دراسة تحليلية تتضمن الطرق البديلة للقيام بالأعمال وتبين التكاليف والعوائد لكل بديل، لكي تتركز على أساسها القرارات عند توزيع الاعتمادات بين أوجه الإنفاق المتنافسة على أموال الدولة.

5) قلة المرونة عند التنفيذ:

لا توفر الموازنة التقليدية المرونة الكافية عند التنفيذ، فالاعتمادات مرصودة في بنود الموازنة، والبنود محدد لها أنواع النفقات التي تصرف منها، مع صعوبة إمكانية النقل من باب إلى باب آخر، أو من بند إلى آخر باعتبارها تحتاج موافقة جهات عليا، لذلك فهي تحد من حرية تصرف الأجهزة الحكومية وتعيق أحيانا تنفيذ بعض البرامج والمشاريع.

6) لا تساعد على إدخال برامج أساسية جديدة:

حيث أن الأولوية في توزيع الاعتمادات في الموازنة التقليدية هي للبرامج والمشاريع تحت التنفيذ، لذا فإن نصيب البرامج والمشاريع الجديدة من الاعتمادات يكون عادة ما يزيد عن البرامج والمشاريع القديمة، وبهذا فإن الموازنة التقليدية لا تساعد في إدخال برامج ومشاريع جديدة بالنظر لاحتياجها مبالغ كبيرة في الموازنة العمومية، مع العلم أنه في بعض الأحيان قد تكون البرامج والمشاريع الجديدة ذات جدوى اقتصادية أعلى من البرامج والمشاريع القديمة، وبذلك تفوت الفرصة على البرامج والمشاريع الجديدة، وتستمر في رصد الاعتمادات للمشاريع دون إعادة النظر فيها¹.

المبحث الثاني: الأساليب العلمية المستحدثة في إعداد الموازنة العمومية

بعد أخذ لمحة عامة عن الموازنة العمومية سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم الأساليب العلمية المستحدثة في إعداد الموازنة العمومية والمتمثلة في موازنة الأداء والبرامج، موازنة التخطيط والبرمجة ثم التوجه نحو موازنة البرامج القائمة على أساس النتائج.

¹ طلق عوض الله السواط، الإدارة العامة: المفاهيم، الوظائف، الأنشطة، دار حافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2021، ص 202-203.

المطلب الأول: موازنة الأداء والبرامج

تعددت تعاريف موازنة البرامج والأداء وتنوعت، ولكن العامل المشترك بين هذه التعاريف هو أنها تركز على الأعمال والأنشطة التي تقوم بها الوحدات الإدارية الحكومية، وليس على الوسائل التي يتم من خلالها أو بواسطتها تنفيذ الأعمال والأنشطة كما هو الحال في موازنة البنود (التقليدية).

تعد موازنة الأداء والبرامج من المحاولات الأولى لإصلاح موازنة البنود وقد ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1912، وهي تهتم بالتركيز على العمل المنجز بدل الاهتمام بالوسائل اللازمة للقيام بالعمل.¹

أولاً: أسباب التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء

تزايدت الدعوة للتوجه نحو استخدام موازنة البرامج والأداء بعد ما ثبت للباحثين والمهتمين بهذا المجال أن موازنة البنود باتت لا تتلاءم مع التحولات الكبيرة في مختلف الميادين، ومن العوامل الداعية للتحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء ما يأتي²:

(1) تقدم أساليب الإدارة العلمية الحديثة: إن وجود القاعدة الفكرية المتطورة يمثل عاملاً مساعداً في تقرير الدعوة إلى الإصلاح فقد كان ظهور الطرق والوسائل العلمية والتكنولوجية الحديثة التي يمكن استخدامها في جمع وحفظ المعلومات والبيانات وتحليلها واستخدامها في رسم البرامج والمشروعات بصورة دقيقة كل ذلك عوامل مشجعة لإصلاح هذا النظام ليتلاءم والتطور الحاصل في بقية الأنظمة الإدارية والاقتصادية والمالية بعد أن كان من المتعذر الوصول إلى تقديرات كلوية دقيقة للإنفاق الاستثماري ومن ثم اعتماد هذه التقديرات في عمليات اتخاذ القرارات وفي متابعة التنفيذ،

(2) عجز الموازنة التقليدية في إعطاء قياسات محددة لكفاءة الأداء الحكومي التي يمكن من خلالها الارتقاء بمستوى أداء هذه الإدارات وتحديد المسؤوليات،

(3) توسع نشاط الدولة مما أدى إلى زيادة في تركيب وتعقيد ما تؤديه من واجبات،

(4) تطور أنظمة الرقابة وتخصص دوائر حكومية بهذه المهمة بعد أن كان من اختصاص دائرة الموازنة مما أفسح المجال أمام دائرة الموازنة لتؤدي دوراً آخر ومهما هو القياس الانجازي بعد أن كان دوراً ثانوياً في ظل موازنة

¹ الجوزي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 51.

² حوراء إحسان خليل، إمكانية تطوير موازنة البرامج والأداء في الوحدات الإدارية الحكومية وفقاً لإطار مقترح، العدد 04، الكلية التقنية الإدارية، جامعة الفرات الأوسط التقنية، العراق، 2019، ص 672.

البنود إن ظهور الرقابة الداخلية على التصرفات المالية للإدارات الحكومية وصدور قوانين العمل والمشتريات والمخازن ساعد على التحقق من سلامة العمليات الانفلاقية بصورة مقبولة وهو ما قلل الاهتمام بالدور الرقابي لموازنة البنود ولفت الأنظار إلى المهمات الأخرى لنظام الموازنة، وفيها الجانب الأدائي،

(5) تزايد الحاجة لحساب ناتج النفقات العمومية بمقياس ما استنفذت من تكاليف مما أدى إلى الاهتمام بحجم ونوعية الأعمال المنجزة، وليس بحجم الأموال المستخدمة كما كان عليه الحال في الموازنة التقليدية كل هذا دفع الاهتمام بالآراء التي تدعو إلى نظام موازنة يعنى بتحقيق هذه المهمة،

(6) اتجهت الدراسات والبحوث والنظريات الإدارية إلى ضرورة الاستفادة من النتائج التي أفرزتها التطورات العلمية في الإدارة العلمية في القطاع الخاص، والتي حققت الكفاءة في الأداء ودعت إلى الربط بين مبدأ الكفاءة والموازنة بحسبانها من أهم الوسائل التي تساعد في تحقيق هذا المبدأ.¹

ثانيا: تعريف موازنة الأداء والبرامج

تعرف موازنة البرامج والأداء على أنها: " نظام إداري يهدف إلى توفير المعلومات والبيانات الضرورية لمتخذي القرار، لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة، والتي تسعى إلى تحقيق الهدف الأساسي وهو استخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية لإشباع أكبر قدر ممكن من حاجات المواطنين".²

ويرى البعض أن موازنة الأداء والبرامج هي موازنة واحدة، تشكل نظاما واحدا متكاملا يصعب النظر إليه كموازنتين منفصلتين عن بعضهما البعض، إذ أن موازنة الأداء تركز على قياس المخرجات، فهي تعتمد على قواعد لقياس الأداء بهدف تحسين العمل الإداري، وذلك عن طريق الربط بين التكلفة وقياس النتائج وفقا لمعيار الأداء. أما موازنة البرامج فهي تربط الأهداف بالبرامج وتوضح الآلية اللازم إتباعها للوصول إلى الأهداف وذلك من خلال رسم البرامج ووضع آليات تنفيذها.

أما موازنة البرامج والأداء معا، فهي نظام مترابط يجمع بين الموازنتين حيث يقوم بتبويب الموازنة إلى وظائف وبرامج وأنشطة لتحقيق الأهداف التي تتبناها الحكومة، وبالتالي يمكن النظر إلى موازنة البرامج والأداء باعتبارها الأسلوب الذي يوضح الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والبرامج التي تنفذ من أجل تحقيق

¹ حوراء إحسان خليل، مرجع سبق ذكره، ص 672.

² مليكة حفيظ شبايكي، مغني نادية، موازنة البرامج كمدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 09، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016، ص 404.

هذه الأهداف، وتكاليف البرامج ومعدلات الأداء والبيانات الكمية اللازمة لقياس أداء الأنشطة لكل برنامج.¹

تعرف ميزانية البرامج والأداء بأنها الميزانية التي تعتمد على الربط بين الإنفاق على نشاطات الأجهزة الحكومية، ونتائج هذا الإنفاق من خلال وضع منظومة مؤشرات لقياس الأداء لكافة المستويات، لتحقيق كفاءة وفعالية الإنفاق وصولاً إلى الأهداف والأولويات الوطنية.²

ثالثاً: أهداف موازنة البرامج والأداء

تعمل موازنة البرامج والأداء إلى تحقيق جملة من الأهداف الرئيسية والفرعية ومنها³:

- (1) ربط تقديرات الإنفاق بأهداف الدائرة من خلال برامج مخططة لتحقيقها،
- (2) ربط الإنفاق الفعلي بالمستويات الإدارية المسؤولة عن مراكز الإنفاق طبقاً للصلاحيات،
- (3) زيادة دقة تقديرات الموازنة من خلال تفصيل عناصر الاتفاق، وتقديرات الاحتياجات للبرامج بدلاً من التقدير الإجمالي للبنود، وهذا يجعلها أكثر أو أقل من الاحتياجات الحقيقية،
- (4) خلق شعور لدى المستويات الإدارية بأهمية الإنفاق العام، واستغلال الموارد المخصصة بطريقة جيدة ومتابعة الإنفاق وتقييمه، وتوفير مقاييس أداء تساعد في الحكم على فعالية وكفاءة الأداء.

رابعاً: هيكل تبويب موازنة الأداء والبرامج

يمثل هيكل تبويب موازنة البرامج والأداء أحد المقومات الأساسية لإعداد الموازنة، ويوفر أيضاً أساليب الرقابة والإدارة اللازمة لتحقيق أهداف الموازنة، كما يعمل هذا التبويب على توثيق العلاقة بين الخطط طويلة الأجل وقصيرة الأجل، وذلك من خلال خطط الموازنات السنوية.

ويمكن تلخيص الأسس التي يركز عليها تبويب موازنة البرامج والأداء كما يلي⁴:

- تحديد البرامج والنشاطات، وتحديد أهداف كل منها وتصنيفها وفقاً لذلك،

¹ الجوزي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

² بن لحسن الهواري، منصور مراد، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: التوجه نحو مقارنة البرامج، الأهداف والأداء وتخصيص الاعتمادات المالية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد 02، جامعة وهران 02، الجزائر، 2022، ص 32.

³ الهاشمي حسام أحمد علي، علاقة أسلوب إعداد وتنفيذ الموازنة في المحافظة على المال العام، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 22، جامعة البصرة، العراق، 2012، ص 183-184.

⁴ الفسفوس فؤاد سليمان، جبر رائد جميل، تقييم آليات تطبيق موازنة البرامج والأداء في الأردن: دراسة تطبيقية على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الأردن، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018، ص 452.

- ربط نظام الحسابات بتصنيف البرامج والنشاطات،
 - تجزئة البرامج إلى وحدات أصغر كلها أمكن ذلك، واستخدام وسائل القياس للبرامج والأعمال وتقييم الأداء.
- يمثل هيكل تبويب موازنة البرامج والأداء أحد المقومات الأساسية لإعداد الموازنة لأنه يوفر القاعدة التي يتم على أساسها اتخاذ القرار في إطار عملية الموازنة، ويوفر أيضا أساليب الرقابة والإدارة اللازمة لتحقيق أهداف الموازنة، كما يعمل هذا الكويز على توثيق العلاقة بين الخطط طويلة الأجل قصيرة الأجل، وذلك من خلال خطط الموازنات السنوية، وبناء على ذلك يحتوي على المستويات التالية:¹

(1) الوظائف:

ويقوم على أساس الوظائف الرئيسية التي تتولى الحكومة القيام بها، حيث يشير هذا التبويب إلى الخدمات أو الإنجازات العريضة التي تقوم بها الحكومة من خلال تنفيذ موازنتها السنوية،

(2) البرامج:

حيث تحتوي كل وظيفة من الوظائف الرئيسية للدولة على مجموعة من البرامج، التي تعمل كل منها على تحقيق غاية محددة من الإنجاز العريض للدولة، وهذا فإن البرنامج تعد جزءا جوهريا من الوظيفة. ويتكون البرنامج من مجموعة من الأنشطة التي تحقق الأهداف، إلا أنه لما يكون حجم البرامج وأنشطته كبير يتم تجزئته إلى برامج فرعية لتسهيل الإنجاز والمتابعة.

(3) الأنشطة:

يعتبر النشاط جزءا رئيسيا من البرنامج، حيث يتفرع من كل برنامج أو من كل فرع من فروع عدد من الأنشطة يمثل كل منها مجهود من العمل المبذول في إطار مكونات البرنامج أو أحد فروعها، ويتسم النشاط الواحد تجانس لوعيه العمل المبذول فيه وبوحدة أداء ناتجة عنه.

خامسا: الانتقادات الموجهة لموازنة الأداء والبرامج

من أهم الانتقادات الموجهة لموازنة الأداء والبرامج:²

- (1) ارتفاع تكلفة تطبيقها لما تتطلبه من جهود وأعباء كثيرة،
- (2) صعوبة تطبيقها، إذ يتطلب ذلك وجود أنظمة محاسبية معقدة ومعلومات تفصيلية عن نشاطات الحكومة،

¹ حيرش فايزة، طرشي محمد، موازنة البرامج والأداء كأسلوب لعصرنة الموازنة العامة للدولة بالجزائر في ظل القانون العضوي 18-15، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2020، ص 137-138.

² الجوزي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

(3) صعوبة تحديد وحدات الأداء للنشاط الإداري، حيث تفتقد بعض هذه الأنشطة إلى وجود مقاييس مادية ملموسة لقياس الأداء، أو مدى الانجاز، وترجع هذه الصعوبة إلى طبيعة تلك الخدمات كونها غير ملموسة، وغير متكررة أو نمطية نظرا لغياب سوق لمثل هذه السلع والخدمات حيث يقتصر تقديمها على الأجهزة الحكومية،

(4) إن اهتمام موازنة الأداء والبرامج و تركيزها على تحقيق الكفاءة من المشاريع قصيرة الأجل (لمدة سنة) يجعلها تبدو وكأنها عقبة أمام التخطيط الطويل الأجل،

(5) عدم ملائمة الهياكل الإدارية والتنظيمية للجهاز الإداري للدولة لتطبيق مفهوم الأداء والبرامج، حيث تتداخل اختصاصات الوحدات الإدارية، فهناك العديد من الوحدات التي تقوم ببرامج متشابهة أو بجزء من برامج وقد ترتب على ذلك غياب النظرة الشاملة للبرنامج وصعوبة التقييم وتحديد المسؤولية.

المطلب الثاني: موازنة التخطيط والبرمجة

ظهر نظام التخطيط والبرمجة لعلاج قصور موازنة الأداء والبرامج في الربط بين السياسة المالية والاقتصادية للحكومة بالخطة الاقتصادية للدولة، واقتصار موازنة الأداء البرامج على الأجل القصير فقط، وعدم اختيار البرامج التي تدرج في الموازنة وفقا للطريقة العلمية لاتخاذ القرارات، والتي تقضي بالمفاضلة بين البرامج لاختيار أفضلها، وبذلك تحول الاهتمام إلى الإدارة العليا لمساعدتها على أداء وظائفها التخطيطية واتخاذ القرارات.

أولاً: نشأة موازنة التخطيط والبرمجة

ظهر نظام التخطيط والبرمجة في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة الانتقادات والدراسات المقدمة حول نظام الموازنة العامة من طرف الكونغرس الذي اعتاد أن يوجه ملاحظات أثناء مناقشته لبرامج وموازنة وزارة الدفاع وخبراء الاقتصاد الذين أبدوا آرائهم ونشروا مقالاتهم حول نفقات وزارة الدفاع واتجاهاتها حيث أدت الانتقادات والدراسات الموجهة إلى موازنة وزارة الدفاع إلى التفكير في تحديثها وتطويرها ، ففي عام 1960 قدم وزير الدفاع دراسة تفصيلية لموازنة وزارته قسمها إلى ستة برامج، وفي عام 1961 طلب رئيس الجمهورية (كيندي) من وزير دفاعه أن يوجه موازنة الدفاع للعمل على تطوير القدرات الحربية الضرورية لتدعيم سياسة أمريكا الخارجية ويكون ذلك بأقل تكلفة ممكنة، وبالفعل تمكن المراقب العام للرقابة المالية لوزارة الدفاع، من إحداث أسلوب برنامج للوزارة للسنوات الخمس المقبلة يراعي فيه توجيه الرئيس (كيندي)، حيث أقر وزير الدفاع في سنة 1963 البدء بالعمل في مرحلة تجريبية لمدة سنتين لتطبيق الأسلوب الجديد¹.

¹ الجوزي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 61.

بعد ذلك في سنة 1965 أصدرت وزارة الدفاع منشورات بتعليمات تطبيق نظام جديد للموازنة يدعى نظام التخطيط والبرمجة والموازنة، وفي عام 1966 أوصى الرئيس الأمريكي (جونسون) بضرورة تطبيق نظام التخطيط والبرمجة والموازنة في كافة الأجهزة والإدارات الحكومية والمركزية والمحلية وتتلخص الأسباب التي دعت إلى تبني موازنة التخطيط والبرمجة في جميع الوحدات الحكومية الأمريكية فيما يلي:

- (1) تحديد الأهداف القومية بدقة أكبر، وتحديد الأولويات بين هذه الأهداف،
- (2) تطوير وتحليل طرق ووسائل البدائل للتوصل إلى تحقيق هذه الأهداف،
- (3) لتوقع بكلفة النظام طويلة الأجل، وربطها بمنافع كل برنامج،
- (4) تعيين وبيان الخطط للسنوات القادمة التي سوف تتحقق من خلالها الأهداف المرسومة،
- (5) تقوية الرقابة على البرامج والموازنات من خلال تحسين طرق قياس وتحليل أداء البرامج بالنسبة لكلفة هذه البرامج.

ثانياً : تعريف موازنة التخطيط والبرمجة

ويمكن أن تعريف موازنة التخطيط والبرمجة بأنه منهج علمي لاتخاذ القرارات يمكن من قياس التكلفة والعائد للاستخدامات البديلة للموارد الاقتصادية وتشجيع استخدام تلك المعلومات بصفة مستمرة ومنظمة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات وتدبير الأموال في الجهاز الإداري للدولة.

تعرف موازنة التخطيط والبرمجة بأنها: " أداة للتخطيط، ووسيلة لاتخاذ القرار التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف معينة، أو لتعديل تلك الأهداف، كما تهدف أيضا إلى محاولة تبرير قرارات المخطط، وتنظر إلى البرامج والأنشطة الحكومية على أنها مجرد وسائل تهدف إلى تحويل الموارد العامة أو عوامل الإنتاج إلى منتجات نهائية، وهي الأهداف المطلوب تحقيقها".¹

ويعتمد هذا النظام على الربط والتكامل بين ثلاثة عوامل رئيسية هي:²

- الأهداف المطلوب تحقيقها (التخطيط)،
- وسائل تحقيق الأهداف (البرامج والأنشطة)،
- الأموال المتاحة لتمويل البرامج والأنشطة (الموازنة).

¹ قرومي حميد، مرجع سبق ذكره، ص51.

² عطية عزالدين، بيرش أحمد، أساليب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2020، ص418.

وتعرف موازنة التخطيط والبرمجة بأنها: " أداة للتخطيط، ووسيلة لاتخاذ القرارات التي وتتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف معينة، أو لتعديل تلك الأهداف تهدف إلى محاولة تبرير قرارات المخطط، وتنظر إلى البرامج والأنشطة الحكومية على أنها مجرد وسائل، تهدف إلى تحويل الموارد العامة، أو عوامل الإنتاج إلى منتجات نهائية، هي الأهداف المطلوب تحقيقها.

ميزانية التخطيط والبرمجة تعتبر أسلوباً من الأساليب الحديثة في الميزانية العامة حيث تركز على مجموعة من العناصر التي تستجيب وتتوافق مع طموحات ورغبات كثير من الدول في تحقيق الرفاهية لشعبها من خلال استخدام فعال للموارد المالية المتاحة في تحقيق الأهداف حسب سلم الأولويات، وأهم تلك العناصر التي تركز عليها ميزانية التخطيط والبرمجة ما يلي:¹

(1) التخطيط: عنصر التخطيط يعتبر من العناصر الأساسية لميزانية التخطيط والبرمجة، حيث يتم تحديد الأهداف العامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في المستقبل وتقسيمها إلى قصيرة، متوسطة، وطويلة المدى، كذلك يتم بشكل دقيق ومفصل تحديد دور كل وزارة أو مصلحة حكومية في تحقيق الأهداف العامة.

(2) البرامج: يتضمن هذا العنصر كل البرامج والنشاطات التي تقوم بها كل وزارة أو مصلحة والاعتمادات المالية اللازمة، والمدة الزمنية المقررة لتنفيذها.

(3) البدائل: تقوم فكرة ميزانية التخطيط والبرمجة على أساس إعداد مجموعة من البدائل لتحقيق الأهداف العامة ثم يتم توضيح التكاليف اللازمة لكل بديل، والمدة المقررة، والنتائج الإيجابية والسلبية المرتبطة بكل بديل من هذه البدائل المقترحة.

(4) التحليل: وفي هذه المرحلة يتم إجراء دراسة تحليلية للبدائل المقترحة وفق معايير موضوعية مثل تحليل التكلفة - الفعالية، تحليل التكلفة - العائد يتم اختيار البديل الأمثل بناء على نتائج التحليل لكل بديل وفق المعيارين السابقين.

(5) التقييم: وفي هذه المرحلة يتم إجراء مقارنة موضوعية بين ما تم تنفيذه من برامج وأنشطة على مستوى كل وزارة أو مصلحة من حيث التكاليف، المدة الزمنية المقررة وما هو مخطط لها، بهدف التأكد من فعالية الأجهزة

¹ طلق عوض الله السواط، مرجع سبق ذكره، ص205.

الحكومية في تنفيذ البرامج والمشروعات المنوطة بها ثم الوقوف على المعوقات التي تحول دون تنفيذها حسب ما هو مخطط لها.

ثالثاً: أهداف موازنة التخطيط والبرمجة

تهدف موازنة التخطيط والبرمجة إلى¹:

- (1) مساعدة صانعي القرارات على اتخاذ القرارات الرشيدة حول تخصيص الموارد بين الدوائر التنفيذية المتنافسة حول الموارد المحدودة،
- (2) تحليل نتائج كل برنامج على ضوء أهدافه، فمثلاً من أجل تفحص فاعلية البرامج المتعددة لتدريب الطاقة البشرية يجب تحديد مجموعة من الأغراض يرتبط بها كل برنامج،
- (3) توفير المعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة المالية والقانونية،
- (4) تخطيط البرامج لعدة سنوات وربط الموازنة السنوية بالخطط، ونظراً لاهتمام الدوائر بالبرامج لعدة سنوات قادمة، فإنها تتحرر من محددات التغيير التي تفرضها عملية إعداد الموازنة السنوية،
- (5) قياس تكلفة البرامج ليس لسنة واحدة ولكن لعدة سنوات قادمة،
- (6) تحليل البدائل من أجل الوصول إلى أكثر الوسائل كفاءة لتحقيق الأهداف الأساسية للبرامج بأقل تكلفة ممكنة، ويجب أن يتم هذا التحليل بشكل مستمر إذ يجب مراجعة أهداف البرامج وإنجازاتها وتكاليفها وكفاءة أدائها وفاعلية بدائلها بشكل دوري.

رابعاً: مزايا موازنة التخطيط والبرمجة

من مزايا أسلوب موازنة التخطيط والبرمجة ما يلي²:

- (1) الاعتماد على منهج رشيد في اتخاذ القرارات و التخطيط الذي يضمن تخصيص النفقات في الموازنة العمومية لمدة طويلة خاصة لتلك البرامج ذات الأهداف المحددة مسبقاً،
- (2) يتسم البرنامج بالمرونة والتتابع، إذ يمكن إحداث تغيير في البرامج في أي وقت،
- (3) التحليل الكمي الواضح بهدف تحسين التخطيط الاستراتيجي بما يحقق تعظيم الأهداف المنجزة، أو تقليل الموارد لأهداف محددة،

¹ الجوزي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 62-63.

² عطية عزالدين، بيرش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 418.

- (4) يمتاز بالشمولية من خلال توزيع مخصصات يتطلبها برنامج واحد بين الوحدات الإدارية ذات العلاقة،
- (5) التوجه طويل الأمد، والذي يتضح من خلال الاهتمام بالتكلفة الإجمالية لكل برنامج بدلا من التركيز على تكلفة الجزء المتعلق بالموازنة القادمة، وبذلك فهو يمتاز بأفاق زمنية أطول من تلك المستخدمة في النظم الأخرى.

خامسا: أسباب انهيار موازنة التخطيط والبرمجة

إن السبب الرئيسي لتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن هذا النظام، أنه يحتاج إلى بيانات ومعلومات كثيرة ودقيقة، وقد أوضح كارل تايلور، أهم أسباب انهيار موازنة التخطيط والبرمجة كما يلي:¹

- (1) عدم وجود ارتباط وثيق بين السياسة المالية والواقع الفعلي،
- (2) عدم توفر قاعدة مثبتة من البيانات السليمة التي يتم الاعتماد عليها في تحقيق العمليات الرياضية التي يتطلبها هذا النظام باستمرار،
- (3) عدم إمكانية التوفيق بين هذا النظام والعمليات المتبعة ماليا في إعداد الموازنة، وكان هذا واضحا منذ البداية،
- (4) ظهور العديد من الاحتمالات التي رجحت تحول هذا النظام إلى مجرد التزام سياسي أكثر من كونه رصيذا سياسيا مضافا إلى رصيد الحكومة.

المطلب الثالث: التوجه نحو موازنة البرامج القائمة على أساس النتائج

إن فكرة موازنة البرامج القائمة على أساس النتائج تتطلب أن يتم تخصيص اعتمادات الموازنة وفقا للأهداف الفرعية التي تسعى كل إدارة أو مصلحة حكومية لتحقيقها، وهذا يقتضي أن تقوم الإدارة العليا للوحدة الحكومية بتحديد أهدافها أولا، ثم يقوم كل رئيس قسم في الوحدة الحكومية بتحديد النتائج التي يسعى لتحقيقها، ثم يتم تحديد الاعتمادات المطلوبة وفقا لهذه النتائج المستهدفة وعلى أن تدور عمليات التنفيذ والمتابعة والتعديل على مدار السنة في إطار تلك الأهداف المنتظرة..

أولا: مفهوم الإدارة بالنتائج

لما كان من الصعب تطبيق موازنة البرامج والأداء في القطاع العام في البلدان النامية في السنوات الماضية فهذه الموازنة يمكن أن تفشل للعديد من الأسباب لكن لا بد أن تنجح عندما تنظم الشروط الإدارية لها على وجه

¹ الجوزي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص68.

التحديد الحكومات لا تتمكن من وضع موازنة النتائج ما لم تدير موازنة للنتائج الموازنات تتضمن معايير وتقاليده وثقافة وممارسات وعلاقات الإدارة في الوحدات الإدارية الحكومية وطريقة إدارة الموازنة الحكومية هي السبب في تحديث ممارسات الإدارة لإصلاح الموازنة هذا يمكن أن يوضح لماذا الموازنة التقليدية دامت لقرون في الحقيقة نظام الإدارة العامة نظام تقليدي يدير المدخلات، وبالتالي فإن موازنة البنود تخصص الموارد للمدخلات وتبعاً لذلك مادام يوجد نظام تقليدي فموازنة البنود تكون أكثر ملائمة، وبالتالي فإن التغيير من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء يتطلب تغييراً موازياً في نظام الإدارة العامة بما أن الموازنة ستعتمد على الإدارة من أجل النتائج والتي تنطلق من:¹

(1) التركيز على النتائج،

(2) تحقيق مراقبة المدخلات المركزية:

فالتركيز على النتائج يعني باختصار التركيز على الأداء حيث الكفاءة والفاعلية بدل من الامتثال للقواعد واللوائح والربط بين الموارد، والنتائج صممت الإدارة من أجل النتائج على التركيز على النتائج المسلمة وبدرجة أقل على العملية الداخلية، بالإضافة إلى ذلك تتطلب الإدارة القائمة على النتائج تغيير نظام المحاسبة في الوحدات الإدارية الحكومية للمحاسبة المدراء عما يفعلون وليس كيف تفعل ذلك ومع ذلك التطبيق الفعال لنظام الإدارة من أجل النتائج يحتاج إلى تعريف النتائج سواء من حيث المخرجات أو النتائج وبعبارة أخرى عن أي نوع من النتائج سيكون المدراء العاميين مسؤولين، وتعرف المخرجات بأنها السلع والخدمات المنتجة من قبل مدراء الدوائر أو الموردين أما النواتج أو النتائج فهي مخرجات الأنشطة الحكومية في الحقيقة التمييز بين المخرجات والنواتج حرج بالنسبة لمفاهيم الاعتمادات المالية والمحاسبية السبب الرئيسي لذلك هو أن المخرجات أسهل في القياس من النواتج أو النتائج وأسهل في تحميل المدراء مسؤولية السلع والخدمات المتفق عليها (المخرجات)، بالإضافة إلى التركيز على النتائج يتطلب تقليل الرقابة الداخلية على المدخلات، كما يركز نظام الإدارة على النتائج على مبدأ بسيط هو أن المدراء لا يمكن أن يكونوا مسؤولين عن النتائج إلا إذا كان لديهم حرية التصرف أي الإنفاق أو التوظيف ضمن الموازنة واختيار أماكن مكاتبهم ومشترياتهم، علاوة على ذلك تقليل الرقابة المركزية لتمكين المدراء للعمل في وحداتهم بأقصى فاعلية ممكنة، حيث لم يعد يمكن أن يزعموا أن الأداء السيء يرجع إلى حقيقة أنهم ليسوا أحرار في اختيار الأكثر كفاءة من المدخلات في تحقيق النتائج المطلوبة.

¹ حوراء إحسان خليل، مرجع سبق ذكره، ص 674-648.

وتقوم الإدارة بالنتائج على الأسس التالية:¹

- (1) تحديد الأهداف (النتائج)،
- (2) اختيار المؤشرات لقياس التقدم المحرز بهدف التوصل إلى تحقيق كل هدف،
- (3) تحديد المهام التي يطبق عليها كل مؤشر،
- (4) تجميع المعلومات والبيانات بشكل دوري وبانتظام، حول النتائج المحققة من أجل مراقبة مدى تنفيذ المهام،
- (5) استعراض، وتحليل، وعرض النتائج التي تم الحصول عليها بالمقارنة مع المهام المحددة،
- (6) تجميع التقييمات من أجل ضمان متابعة إضافية للنتائج،
- (7) الاستفادة من متابعة النتائج من أجل تحديد المسؤوليات والمساعدة على اتخاذ القرارات في المستقبل.

ثانياً: نشأة الموازنة القائمة على أساس النتائج

تعتبر فكرة الإدارة بالنتائج فكرة شائعة الاستعمال في قطاع الأعمال الخاص منذ فترة طويلة، إلا أن استخدامها في مجال الموازنة العامة لم يبدأ إلا في سنة 1971، في وزارة الصحة والتعليم والرفاهية في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي سنة 1994، اتخذت كندا قرار حاسم، وتحول إيجابياً للحد من العجز الحاد في النفقات العمومية التي وصلت ذروتها (08% من الناتج الإجمالي سنة 1992)، مما دفعها إلى وضع برنامج جديد لإدارة النفقات الحكومية، من خلال إلزام المسيرين للنفقات الحكومية، بتقديم حصيله النتائج المحققة من خلال إدارة تلك النفقات، منذ ذلك الوقت أصبحت ثقافة النتائج مطمح العديد من الدول، حيث سجل توجه الكثير منها نحو اعتماد هذا المنهج، لما يتوفر عليه من مزايا أهمها: ترشيد النفقات وتوجيهها حسب الحاجة الفعلية، مع إمكانية تقييم النتائج الحاصلة.²

وقد عرف الأمين العام للأمم المتحدة موازنة البرامج القائمة على أساس النتائج: على أنها إجراء موازني

أين:³

- (1) صياغة البرامج تتمحور حول الأهداف المحددة والنتائج المتوقعة،

¹ رزيق كمال وآخرون، أسلوب نظام الميزانية القائمة على النتائج من أجل تطوير أداء القطاع المحلي الحكومي، الملتقى الدولي لتسيير الجماعات المحلية - الواقع والتحديات -، دراسة تجارب بعض الدول، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، يومي 17-18 ماي 2010، ص04.

² رزيق كمال وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص05.

³ الجوزي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص86.

(2) الموارد الضرورية تحدد انطلاقاً من النتائج المتوقعة،

(3) تقاس النتائج المتحصل عليها بمؤشرات أداء.

ثالثاً: متطلبات تطبيق موازنة البرامج القائمة على أساس النتائج

إن إعداد موازنة البرامج القائمة على أساس النتائج هو الأسلوب الذي يتضمن إنشاء الموازنة العمومية حسب أهداف ونتائج وأولويات الوزارات أو الدولة، من خلال اعتمادات مالية مخصصة لتنفيذ نشاط أو جملة من الأنشطة المتكاملة التي تنتمي إلى وزارة واحدة، غير أن تطبيق هذا النوع من الموازنات يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات تذكر منها:¹

- (1) تحديد أهداف أو نتائج كبيرة ووضع مؤشرات للأداء،
- (2) إجراء مسوحات حول آراء متلقي الخدمة كجزء من نظام القياس للتعرف على مستوى رضاهم،
- (3) ربط أنظمة شؤون الموظفين بالنتائج من خلال اتفاقيات وأنظمة رواتب مرتبطة بالأداء،
- (4) تقييم البرامج من خلال التدقيق على مستوى الأداء،
- (5) استخدام النتائج الأحداث تحسينات مستمرة،
- (6) تشجيع الموظفين على إيجاد طرق للتقليل من التكرار غير المبرر وتنسيق الجهود والترويج لعملية التحول وتحسين الحس الوظيفي،
- (7) تحليل مساهمة النشاطات الحالية للوزارات بالنسبة للأهداف المنتظرة،
- (8) تشجيع الاتصالات المفتوحة وتبادل المعلومات داخل الهيئات،
- (9) منح الموظفين قدراً مناسباً من الاستقلال الذاتي لتطوير أنفسهم، وتقديم نتائج مرضية،
- (10) التقييم المستمر لأداء الوحدات الحكومية من حيث المخرجات المتحققة.

¹ الجوزي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 87.

رابعاً: مراحل إعداد موازنة البرامج القائمة على أساس النتائج

تتمثل مراحل إعداد موازنة البرامج القائمة على أساس النتائج فيما يلي¹:

(1) مرحلة تحديد الأهداف:

يطلب في هذه المرحلة من كل مدير إدارة أو مصلحة حكومية تحديد الهدف أو الأهداف التي يسعى لتحقيقها، وأن تكون هذه الأهداف معقولة، ويمكن قياسها وبرمجتها، ويقوم المدير بمناقشة الأهداف مع رئيسه، ويتم الاتفاق على جدولته نهائية للأهداف والأولويات، ويمكن تحديد مواعيد التنفيذ (الإنجاز)، وخلال فترة التنفيذ تعقد دورات إضافية بين المدير ورئيسه المراجعة التقدم نحو الأهداف، وإدخال تعديل على الأولويات، أو تغيير الأهداف وفقاً للتغيرات والظروف.

(2) مرحلة تحديد النتائج:

تعد عملية تحديد النتائج على درجة كبيرة من الأهمية حتى يمكن التفرقة بين البرامج والنتائج، باعتبار أن البرامج مجموعة من الأعمال والوسائل التي تؤدي إلى المنتج النهائي. النتيجة هي المنتج النهائي للبرنامج أو النشاط، وبالتالي فإن موازنة البرامج القائمة على أساس النتائج. تبدأ بتحديد النتائج المطلوب إنجازها حسب أسبقيتها، ثم تحديد البرامج التي تؤدي إليها، مع تخصيص الموارد طبقاً لذلك. وتعتبر النتائج عن أولويات الحكومة وأهدافها، فكل نتيجة من النتائج المحققة تجسد بعض الأولويات المحددة للحكومة في إطار سياسة معينة.

(3) مرحلة وضع مؤشرات لقياس الأداء:

يعرف مؤشر الأداء حسب منهجية تسير الموازنة على أساس النتائج المقدمة من طرف البنك الدولي على أنه: " متغير محدد القياس، ووصف أو معاينة الحالة الكلية أو الجزئية للنشاطات أو البرامج للدولة، وعملية وضع مؤشرات لقياس الأداء غاية في الصعوبة خاصة في مجال الإدارة العامة، بسبب أن أهداف الإدارة العامة غير محددة بشكل دقيق، و في غالب الأحيان تكون على شكل إرضاء المواطنين بتقديم خدمات لهم وهو هدف يصعب تقييمه على عكس الشركات والأعمال الخاصة فهي تهدف لتحقيق الربح وهو أمر يمكن تحديد مؤشراتته بأكثر دقة وموضوعية".

¹ الجوزي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 88-89.

4) مرحلة وضع البرامج:

في هذه المرحلة تحدد الحكومة (مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية) برامجها الخاصة (المشروعات والأنشطة) لتوفير الخدمات العامة، وتعمل البرامج على الربط بين الاعتمادات المقررة والأنشطة لتحقيق النتائج المسطرة. ويجب أن تحدد هذه البرامج حسب الأهداف المراد تحقيقها، و في شكل نتائج يمكن قياسها ومقيمة بمؤشرات الأداء، ويتكون البرنامج من مجموعة من المشروعات أو الخدمات التي تهتم بقطاع معين (مثل قطاع الصحة أو السكن أو التعليم....). وقد يتعلق البرنامج بمنطقة جغرافية معينة لتنمية قطاعات مختلفة فيها، أما المشروع فيتكون من مجموعة من الأنشطة التي تعمل على تحقيق أهداف ونتائج محددة في حدود الاعتمادات المقررة والجدول الزمني المحدد للمشروع¹.

المبحث الثالث: البعد الاقتصادي للموازنة العمومية

تعتبر الموازنة العمومية وسيلة فعالة لتنفيذ السياسة الاقتصادية حسب الأولوية، ومن أهم الأدوار المنوطة بالموازنة العامة كأداة للسياسة الاقتصادية من خلال تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخصيص الموارد العامة.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي والتشغيل

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى العلاقة بين الموازنة العمومية والنمو في النظرية الاقتصادية والعلاقة بين الموازنة العمومية والتشغيل.

أولاً: العلاقة بين الموازنة العمومية والنمو في النظرية الاقتصادية

لم يختلف علماء الاقتصاد كثيراً بشأن تحديد مفهوم النمو الاقتصادي، وذلك بإجماعهم على أن النمو الاقتصادي يعني تحسن مستوى معيشة الفرد من خلال زيادة نصيبه من الدخل الكلي، ومع ذلك، فإن هذا لا يحدث إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي يتجاوز معدل النمو السكاني، فإذا ارتفع عدد السكان داخل دولة ما خلال فترة زمنية معينة بنفس نسبة زيادة ناتجه الوطني الإجمالي فهذا لا يعد نمواً اقتصادياً بل يعد توسعاً اقتصادياً، لذا لا يحدث النمو الاقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم، ومع تعدد

¹ الجوزي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

مفاهيم النمو الاقتصادي، فإن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي المحلي، بل يتعدى إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل الكلي لتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع¹.

ويعرف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن العملية التي يتم فيها زيادة الدخل لتحقيق زيادة تراكمية ومستمرة خلال فترة زمنية معينة ممتدة، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، وذلك مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة، وبمعنى آخر، يعني النمو الاقتصادي بشكل عام زيادة الدخل لدولة ما ويتم قياسه باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن مقارنة النسبة بالسنة السابقة لها².

ومن ناحية أخرى فإن النمو الاقتصادي لأية دولة يتمثل في التقدم الفني والتكنولوجي، فضلا عن التركيز على معدل النمو السكاني والادخار والمخزون من رأس المال، والذي يمكن أن يجلب المزيد من التكنولوجيا، وكذلك، يعمل النمو الاقتصادي على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق معدلا مرتفعا في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع³.

أكدت المدرسة الكينزية على وجود علاقة تأثير متبادل بين الميزانية العمومية والنمو الاقتصادي، تتجلى من دور الميزانية العامة بأدائها الاتفاقية، عند تبني السياسة المالية الاستنساخية المسيرة للدورات الاقتصادية التي تلجأ إلى إحداث العجز في الميزانية العامة لمواجهة فترات الكساد وبمقتضى ذلك فإن حدوث تراجع في مستوى النشاط الاقتصادي الناتج عن وجود طاقات إنتاجية عاطلة مع وجود كميات من المخزون السلعي، ستدفع الحكومة نحو تبني سياسة العجز المالي المقصود من خلال زيادة الإنفاق العام المنتج للطلب الاستهلاكي والقوة الشرائية من خلال زيادة الطلب على عوائد عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المستقل فيزيد الإنتاج والاستخدام بفعل عمل المضاعف، ويستمر الأثر ليصل إلى زيادة الطلب الكمي ومن ثم إعادة التوازن الاقتصادي من جديد، وتستمر هذه الزيادات المتتالية وتعاد مرة أخرى بفعل الأثر الخاص للمعجل المولد لزيادة الدخل القومي وبذلك يتحقق النمو الاقتصادي في الاقتصاد⁴.

¹ بعوي ليلي، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017، صص 777-778.

² محمود جاسم عباس، النمو الاقتصادي - المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (1970-2008)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 27، بغداد، 2011، صص 65.

³ كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012، صص 18.

⁴ عداي نور شردهان، مرجع سبق ذكره، صص 04-05.

ثانياً: العلاقة بين الموازنة العمومية والتشغيل

ومن أهم قنوات انتقال الأدوات المالية نجد قناتي النفقات والإيرادات الحكومية، وفي هذا الصدد تختلف الآراء الاقتصادية بشأن فاعليتهما، حيث أن الكينريون يرون فيها الأكثر فاعلية لإنعاش الاقتصاد وانتشاله من حالات الكود التي قد تصيبه عبر مراحل الدورة الاقتصادية، وبالمقابل فإن النقديون يرون فيها مجتمعة ذات تأثير محدود في المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها النمو والبطالة، وبالتالي فإن فاعليتها دون مثيلتها للسياسة المالية، وعلى الرغم من ظهور آراء مختلفة تعرضت الموضوع السياسة المالية سواء من جانب مدرسة اقتصاديات جانب العرض، أما من جانب مدارس أخرى كمدرسة التوقعات الرشيدة والتي كان لها آراء أخرى لن تكون حاسمة في هذا المجال، وفيما يلي تلخيص لأهم العلاقة بين المتغيرات المالية من جهة ومتغيري النمو والبطالة من جهة أخرى، وحسب "كينز" فإن الطلب الكلي الفعال عامل مهم ومؤثر في مستوى التشغيل والعمالة، وأن الزيادة في الاستثمار التي تنبثق منها زيادة الإنتاج من جهة، وأن الزيادة في النفقات العمومية الاستهلاكية تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ومن ثم زيادة الإنتاج من جهة أخرى، وأن ذلك سوف يساهم في تحقيق مستويات مقبولة من العمالة، وبالمثل تنتقل الآثار المالية من خلال قناة الإيرادات الضريبية، إذ أن تخفيضها سوف يؤدي إلى زيادة مستوى العمالة وتخفيض معدلات البطالة فيها، أي أن استخدام القناتين معا زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وإلى زيادة النمو الاقتصادي ومن ثم تخفيض في معدلات البطالة، والعكس صحيح، بينما ترى المدرسة النقدية في معالجتها لمشكل البطالة من خلال القضاء على التضخم الذي يعتبر حسب رأيهم ظاهرة نقدية بحتة، فعند تخفيض الضرائب وخصوصاً تلك المفروضة على الدخل والثروة سيحسن من مستوى التوظيف الكامل، في حين يرى أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض أن مشكلة البطالة في نقص قوى العرض، ولتخفيض البطالة ينبغي خفض المعدلات الضريبية على الدخل والثروة، لأن ذلك من شأنه أن يجفز الأفراد نحو الاستثمار ومن ثم الإنتاج، مما يساهم في زيادة فرص العمل، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة¹.

وتساهم الموازنة العمومية للدولة في تحقيق معدل نمو شامل ومستدام ومتوازن يجني جميع المواطنين ثماره مع خلق المزيد من فرص العمل خاصة الشباب والمرأة، والمساهمة مع باقي الجهات المعنية بالدولة في استمرار خفض معدلات البطالة، وتزايد نسبة مساهمة القطاع الخاص في حجم الناتج المحلي وحجم الاستثمارات.

¹ كروش صلاح الدين، أثر أدوات السياسة المالية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 01، المركز الجامعي ميله، الجزائر، 2022، ص597.

ولتحقيق مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج المتاحة في الاقتصاد بهدف المحافظة على استقرار الوضع الاقتصادي، يجب العمل على زيادة الإنفاق الحكومي على شراء السلع والخدمات بمقدار يفوق زيادة الضرائب، أي العمل على إحداث عجز موازني بزيادة إنفاقها النقدي دون استقطاع مماثل في دخول الأفراد محدثا زيادة في الطلب الكلي، أما في حالة علاج الفجوة التضخمية هو تخفيض الإنفاق الحكومي بمقدار يقل عن الانخفاض في الضرائب، كما تعمل الحكومة من خلال أدوات السياسة المالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال تعويض أي تغيير في الإنفاق الكلي حتى يتحقق مستوى الدخل عند مستوى التوظيف الكامل، ففي حالة التدهور الاقتصادي والكساد وانحراف مستوى الإنفاق الحكومي (الانخفاض) إذ يمكن رفع مستوى الإنفاق من خلال إحداث عجز موازني عن طريق ما يعرف بالسياسة المالية التوسعية (رفع الإنفاق الحكومي وتقليل الضرائب)، فحين يتم معالجة فترات التضخم من خلال سياسة مالية انكماشية محققة فائض في الموازنة العمومية برفع الضرائب وترشيد الإنفاق¹.

المطلب الثاني: الاستقرار الاقتصادي الكلي

يعرف الاستقرار الاقتصادي على أنه الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق استقرار في مستويات الأسعار والوصول إلى معدلات تضخم وبطالة منخفضة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات من أجل تحقيق نسب مرتفعة في معدلات النمو الاقتصادي².

إن استقرار المستوى العام للأسعار وتوازن ميزان المدفوعات يجب أن يتم في إطار سياسة ترمي إلى تحقيق معدل نمو مقبول في الأجل الطويل، مع أقل تضخمية بالنمو في الفترة القصيرة ولذلك اتسع مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأصبح يشير إلى الرقابة على الاقتصاد ككل³.

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مهارتها للكساد والتضخم بتأثيرها على عدة متغيرات من مستوى التشغيل التام، وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار على مستوى الدولة ومستوى الدخل الوطني، وذلك باعتمادها على عدد من الأدوات والإجراءات من خلال تأثيرها على

¹ أوكيل حميدة، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016/2015، ص14.

² ششوي حسني، حيدوشي عاشور، تأثير السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة: 1970 - 2017 -، المجلد 17، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2020، ص166.

³ معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2006، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص123.

الطلب الكلي انخفاضاً وارتفاعاً باستخدام السياسة الإنفاقية والضريبية، ويتجسد ذلك حسب الحالة التي يمر بها الاقتصاد، ففي حالة عجز في الطلب الكلي دون أن يتناسب وحجم العرض الكلي تتدخل الدولة بأدوات السياسة المالية لمنع استفحال المشاكل وزعزعة الاستقرار الاقتصادي عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى مستوى يحقق التشغيل التام باستخدام السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاقي، وذلك إما بالتوسع في النفقات العمومية من خلال المشروعات العامة الاستثمارية من شق للطرق، المدارس،... إلخ، أو من خلال الإعانات الاجتماعية وما يترتب عنها من زيادة في الدخل الشخصية (زيادة المقدرة الإنفاقية لدى الأفراد) محفزاً للاستثمار مما يزيد من مستوى العمالة، كما يمكن استخدام الإيرادات العمومية لمواجهة الكساد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بتخفيض الضرائب مما يساهم في زيادة الاستهلاك والاستثمار، في حين لزيادة مستوى الطلب الكلي نتبع سياسة مالية متمثلة في التمويل بالفائض عن طريق رفع معدلات الضرائب القائمة أو استحداث الجديدة منها خاصة الضرائب المباشرة على الدخل والتضاعدية منها لامتصاص القدرة الشرائية لدى الأفراد من خلال خفض بنود الإنفاق العام رغم صعوبتها واقعياً، لذا يعد تخفيض الضرائب وخاصة المباشرة منها الأكثر فعالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في معالجة ظاهرة التضخم.¹

حيث يهدف مدخل السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى التأثير بقوة في سياسات الأجور والأسعار، فالارتفاع المستمر في مخصصات الأجور وأسعار السلع يزيد من حجم الدعم في موازنات الدول النامية ليصل إلى قرابة ثلث مخصصات الموازنة، وارتفاع تكلفة هذين البندين تسببا في زيادة حجم الدين العام فسيطر بند خدمة الدين العام على ثلث الموازنة في تلك البلدان.²

المطلب الثالث: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

يعمل الإنسان على إشباع الحاجات العامة، وإشباع هذه الأخيرة يعني قيام الدولة بإجراء نفقات عمومية وتخصيص بعض الإيرادات لتغطية هذه النفقات، فعلى أي أساس يتم تقسيم الموارد المتاحة في ظل تعدد الحاجات الإنسانية والندرة النسبية للموارد، فيجب تحديد الشروط اللازم توافرها لكي يتحقق التخصيص الأمثل للموارد.³

¹ أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص14.

² الحسيني كريمة محمد، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 01، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2018، صص 118- 119.

³ النجار عبد الهادي علي، دور السياسة المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة إلى دولة الكويت، مجلة جامعة المنصورة، المجلد 05، العدد 04، الكويت، 1981، ص92.

ويقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع ويشمل التخصيص عدة أقسام منها:

- (1) تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- (2) تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و السلع الاستهلاكية،
- (3) تخصيص الموارد بين سلع الاستهلاك العام والخاص،
- (4) تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة،

وحتى يتحقق التخصيص الأمثل للموارد المتاحة يجب تحقق الشرطين¹:

- توزيع الموارد بين الاستخدامات العامة المختلفة حتى تتساوى المنافع الحدية المترتبة على الإشباع من كل وجوه إنفاق هذه الموارد،
- تساوي المنفعة الحدية من إشباع الحاجات العامة مع المنفعة الحدية الخاصة المضحي بها نتيجة سداد الضرائب لتمويل نفقات إشباع هذه الحاجات العامة.

إن اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة يستوجب توفر وسيلة تنظيمية تتجسد في جهاز السوق وتدخل الدولة فالوسيلة الأولى يميزها العرض والطلب ونظام الثمن والذي قد يعرف عجزاً عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد إما بالمبالغة والإسراف خاصة في ظل السعي وراء تحقيق الربح، ليأتي دور الوسيلة الثانية بتدخل الدولة عن طريق دور السياسة المالية في زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بحسن توجيهها في الحالات التي يلاحظ فيها العجز، ومن أهم إجراءات السياسة المالية لإعادة تخصيص الموارد حسب هيكل الأولويات والأهداف الاقتصادية للدولة والتي تشمل المنتجين والمستهلكين.

¹ النجار عبد الهادي علي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل تبين أن الموازنة العمومية تمثل إحدى أدوات الدولة التي تتولى بموجبها إدارة سياستها المالية من نفقات وإيرادات من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، ويرتبط عمل الموازنة العمومية بالاقتصاد الوطني، إذ يتم تسييرها من قبل الدولة وفق الحالة التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وبالتالي فهي تمثل الأداة المباشرة لعمل المرافق العامة، وتعتبر الموازنة التقليدية أقدم صور الموازنة العمومية من حيث التطور التاريخي، وهي الأكثر شيوعاً واستعمالاً في معظم دول العالم وتمتاز بالسهولة والبساطة في إعدادها وتنفيذها والرقابة عليها. حيث تدرجت النظرة إلى الموازنة العمومية من اعتبارها وسيلة بيد السلطة التشريعية لمراقبة السلطة التنفيذية في تنظيم وإنفاق المال العام، إلى اعتباره أداة لرفع كفاءة الإدارة الحكومية وقياس أعمالها، ثم تحول اهتمام الموازنة العمومية إلى خدمة العملية التخطيطية، بعدها انتقل اهتمامها إلى إيجاد طريقة تحليلية لدعم عملية اتخاذ القرارات، ثم التوجه نحو موازنة البرامج القائمة على أساس النتائج.

واكتسبت الموازنة العمومية أهمية كبيرة كونها تؤدي دوراً وظيفياً إيجابياً مهماً في النشاط الاقتصادي من خلال تعبئة الموارد العامة، وتحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل، وكذلك تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، ولأهمية الموازنة العمومية ظهرت موجة من الإصلاحات من خلال تجارب دولية باعتمادها أساليب جديدة لإقامة نظام موازني قادر على تحقيق وظائف الدولة بكفاءة وفعالية وهذا ما سيتم التطرق له من خلال التجارب الدولية التي سيتم عرضها.

الفصل الثاني

تجارب دولية رائدة في إصلاح

الموازنة العمومية لأهداف اقتصادية

تمهيد

واكبت العديد من الدول الاتجاهات المعاصرة المرتبطة بالأنظمة الإدارية العمومية وذلك بغية تحقيق التوافق في لغة التخاطب المحاسبي في القطاع الحكومي وتطوير الممارسات الموازناية والمحاسبية، وكان ذلك من خلال إطلاق العديد من الإصلاحات التي مست هذه الأنظمة وتبني أهم ما جاءت به مقارنة الإدارة بالنتائج، وكذا معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بما يلاءم بيئة أعمال كل دولة وطبيعة أنشطتها ومن أهم التجارب العربية تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، والتجربة الفرنسية والتجربة النرويجية من التجارب المنهجية في هذا المجال على غرار العديد من تجارب الدول الأوروبية الأخرى ودول العالم المتطور.

ولتعرف على أهم التجارب الدولية الرائدة في إصلاح الموازنة العمومية لأهداف اقتصادية، تم تقسيم هذا

الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في مجال إصلاح نظام الموازنة العمومية
- المبحث الثاني: التجربة الفرنسية في مجال إصلاح نظام الموازنة العمومية
- المبحث الثالث: التجربة النرويجية في مجال إصلاح نظام الموازنة العمومية

المبحث الأول: تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في مجال إصلاح نظام الموازنة العمومية

تواجه الدول المصدرة للنفط اليوم عجزا في الميزانية وزيادة في خطورة الوضع المالي بسبب انخفاض أسعار النفط، وبالتالي انخفاض الإيرادات النفطية، كما تضررت هذه الدول اقتصاديا مع وجود صراعات في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن دول الخليج تطمح لضبط سياستها المالية ببذل الجهود لخفض عجز الميزانية على المدى المتوسط، وذلك من خلال دعم أسعار الصرف وسوق الأوراق المالية، كما يجب خلق المزيد من فرص العمل من خلال التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: إصلاح الموازنة العمومية بدول مجلس التعاون الخليجي

حققت دول مجلس التعاون الدولي الخليجي العربية تقدما اقتصاديا كبيرا خلال الثلاثة عقود الماضية في رفع مستوى المعيشة، وإنجاز تطور جيد في القطاعات الإنتاجية، وذلك مقارنة بوضعها الاقتصادي قبل هذه الفترة¹.

أولاً: اعتماد مناهج جديدة في إعداد الموازنة العامة

اعتادت أغلب البلدان النامية وضمنها دول مجلس التعاون (باستثناء دولة الإمارات مؤخرًا) اعتماد منهج تقليدي في إعداد الموازنة العامة الذي يستند إلى تقسيم الميزانية إلى بنود ومن ثم تقدير التخصيصات المالية اللازمة لهذه البنود لفترة سنوية قادمة، وكان الهدف من هذا الأسلوب هو تحقيق الرقابة المالية والقانونية على الوحدات الإدارية والتأكد من أن الإنفاق العام تم في حدود الأغراض المخصصة وفي حدود الاعتمادات المالية، إلا أن هذه الطريقة لم تعد تنفع في ظل المعطيات الراهنة وذلك للأسباب التالية²:

- (1) أنها غير قادرة على تحقيق الترشيح في الإنفاق الحكومي لعدم دقة التقديرات المالية من قبل الوحدات الإدارية،
- (2) أنها تركز على جانب المدخلات وتدير الأموال دون الاهتمام بجانب المخرجات أو إنتاجية القطاع الحكومي وكفاءة الأداء المالي،
- (3) بالإضافة إلى عدم قدرتها في توفير المعلومات الكافية عن أنواع الخدمات التي تقوم بها الوحدات الإدارية وعبوب أخرى جعلها غير قادرة أن تكون طريقة مناسبة للمرحلة الراهنة.

¹ موزاوي عبد القادر، الاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي وتأثيره على السياسات المالية والنقدية، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018، ص49.

² الخشالي منجد وآخرون، تحولات السياسة المالية لدول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة الصدمات السعرية للنفط، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019، ص314.

ومع تعدد المناهج الحديثة في إعداد الميزانية العمومية، بالإضافة إلى الطريقة التقليدية في إعداد الميزانية العامة فإن هناك مناهج حديثة أخرى لأعداد الميزانية أبرزها (الميزانية الصفرية، ميزانية البرامج والأداء، والتخطيط والبرمجة سواء كان منهج البرامج والأداء أو الميزانية الصفرية واختلاف مزايا وعيوب كل منهج من هذه المناهج فمن غير المستحب الحكم بمدى مواءمة منهج واحد بعينة لكل دولة بل أن يترك الأمر بحسب ظروف كل بلد الذي يحدد الطريقة الفاعلة في إعداد الميزانية إلا إن الشيء الذي يمكن الاتفاق عليه هو ضرورة التخلي عن الأسلوب التقليدي في إعداد الميزانية العمومية كونه لم يعد يتسق مع تراجع الإيرادات النفطية وترهل المؤسسات العامة في أغلب دول مجلس التعاون والعراق نتيجة الفورة السعرية الأخيرة للنفط قبل عام 2014 التي كان من أبرز إفرازاتها السلبية هي تضخم الهياكل الإدارية للقطاع العام)¹.

ثانياً: السمات المشتركة للأوضاع الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي

من أهم السمات المشتركة للأوضاع الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي ما يلي²:

- (1)** الاعتماد المفرط على إيرادات النفط (ومشتقاته) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة كبيرة من البلدان العربية، ويرتبط بذلك أن التقلبات في معدلات النمو في الناتج المحلي كانت في أحوال كثيرة دالة في تقلبات سعر النفط،
- (2)** تعتمد البلدان النفطية الخليجية على خدمات العمالة المستوردة من آسيا والبلدان العربية غير النفطية " مما يؤدي إلى نوع من الاعتماد المتبادل بين البلدان النفطية المستوردة للعمالة من ناحية، والبلدان " غير النفطية" المستفيدة من تحويلات العاملين من ناحية أخرى، وهي التي تشكل أحد المصادر الرئيسية لتغذية جانب المتحصلات في الحساب الجاري لميزان المدفوعات،
- (3)** تتميز البلدان العربية بأن هناك معدل بطالة مرتفع ومزمن (Chronic) منذ سنوات طويلة،
- (4)** تعمل الاقتصاديات العربية في ظل درجات عالية من المخاطرة وعدم التأكد نظراً لطبيعة التوترات والصراعات المسلحة الدائرة نتيجة طبيعة المشاكل ذات الطابع " الجيوبوليتيكي " وهذا يؤثر بدوره على الميل نحو الاستثمار لدى القطاع الخاص، حيث يؤدي ارتفاع درجات المخاطرة وعدم التأكد إلى عزوف عدد كبير من المستثمرين في القطاع الخاص عن الاستثمار في الآلات والمعدات وتوسيع الطاقات الإنتاجية القائمة، وفي المقابل يتم

¹ الخشالي منجد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص314.

² زاويخ محمد أمين، باي قادة، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو في المنطقة العربية، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2022، ص14.

الهروب إلى قطاع البناء والتشييد ذو العائد السريع، والمضاربة على الأراضي والعقارات (ارتفاع " الميل الحدي للمضاربة ").

(5) تتسم المنطقة العربية بارتفاع درجة التسريبات للخارج (leakages) في شكل رؤوس أموال، بالإضافة إلى ضعف آثار المضاعف داخل الاقتصاد الوطني،

(6) تتسم المنطقة العربية بأن هناك سعياً دائماً على مستوى الأفراد والمنشآت للحصول على الربح (Rent) كما يؤدي ارتفاع درجات الاحتكار (degree of monopoly) في العديد من فروع النشاط الاقتصادي إلى ارتفاع مستوى الأرباح الاحتكارية،

(7) نظراً لارتفاع معدلات السيولة في الاقتصاديات العربية يجب التفرقة بين " رأس المال النقدي (Money Capital) " وبين " رأس المال العيني أو الحقيقي ". إذ يتم إعادة تدوير جزء كبير من رأس المال النقدي إلى الخارج في شكل استثمارات في أصول مالية وعقارية أو في شكل أصول مالية في الداخل¹.

المطلب الثاني: أداء الموازنة العمومية في دول مجلس التعاون الخليجي بعد الإصلاح

تأثرت الإيرادات العمومية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جراء انخفاض الأسعار العالمية للنفط والتدابير الاحترازية التي تم تبنيها لمكافحة الفيروس وهو ما أدى إلى انخفاض في مستوى الإيرادات العمومية بنسبة تقدر بنحو 12 في المائة، فيما خفف اتجاه عدد من دول المجموعة إلى زيادة معدلات ضريبة القيمة المضافة والإصلاحات الضريبية المنفذة خلال السنوات السابقة من تأثير هذه التطورات على الإيرادات الكلية في بعض دول المجموعة خلال عام 2020، وفي المحصلة ارتفع عجز الموازنة العمومية² لجمعة لدول المجموعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى 11.8 في المائة في عام 2020 تركز دول المجموعة خلال أفق التوقع وبدرجة رئيسة على مواصلة إصلاحات المالية العامة الهادفة إلى تحقيق الانضباط المالي والتحول باتجاه مسارات أكثر استدامة للدين العام من شأنها العمل على خفض مستويات العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 7.3 في المائة في عام 2021.²

¹ زاويح محمد أمين، باي قادة، مرجع سبق ذكره، ص15.

² صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثالث، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص04.

أولاً: السعودية

اعتمد أداء الاقتصاد السعودي على استخراج النفط وتصديره لسنوات طويلة، حيث تعد الإيرادات النفطية عماد الموازنة العمومية، وركيزة الصادرات ومحرك النشاط والنمو الاقتصادي، لذلك استحوذ هدف التنوع على اهتمام الاقتصاديين في المملكة العربية السعودية منذ اعتمادها على التخطيط منهاجاً لإدارة الاقتصاد¹.

تأثرت أوضاع المالية العامة في بالتداعيات الناتجة عن وباء كوفيد 19 - على صعيد جانبي الموازنة العمومية حيث شهدت الإيرادات لاسيما النفطية منها تراجعاً لتغطي ما يقل عن 84 في المائة فقط من جانب واحد من جوانب النفقات العمومية ممثلاً في تعويضات العاملين، إلا أن التحسن المسجل على صعيد الإيرادات غير النفطية قد ساهم في تعويض جانب كبير من هذا التراجع من جهة، كما مكن الحكومة من جهة أخرى من تبني سياسات تحفيزية لمواجهة التداعيات الناتجة عن الجائحة، كمحصلة للتطورات الناتجة عن الجائحة سجل مستوى الإيرادات العمومية تراجعاً بنسبة تقارب 17 في المائة، في حين سجلت النفقات العمومية ارتفاعاً محدوداً بنسبة 01 في المائة في ظل الالتزام بسقف الإنفاق المحدد في الموازنة، بالتالي بلغ العجز² المسجل في الموازنة العمومية في عام 2020 نحو 298 مليار ريال بما يمثل 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

تم إعداد الميزانية للعام المالي 2021 وكذلك التقديرات على المدى المتوسط في ضوء سياسات المالية العامة التي تنتهجها المملكة في الاستمرار في الإنفاق على منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية والمشاريع التنموية تحت مظلة " رؤية المملكة العربية السعودية 2030 " وبحيث يتم التركيز على أولويات الإنفاق مع ضمان مرونة كافية في التعامل مع التغيرات المالية الطارئة خلال عام 2021 حال حدوثها استمراراً للجهود المبذولة في مواجهة الأزمة، كما سيتم إتاحة مزيد من الفرص أمام القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع البنية التحتية مع مواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية لتسهيل ممارسة الأعمال وتنمية دور القطاع الخاص. كما ستستمر الجهود خلال العام الجاري وعلى المدى المتوسط لرفع كفاءة الإنفاق، وتطوير فاعلية الإنفاق الاجتماعي، ورفع درجة الانضباط والتخطيط المالي، لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي المستدام².

في عام 2021 ساهم جهود الإصلاح المالي في تعزيز مستوى الإيرادات التي من المتوقع أن تصل إلى 849 مليار ريال بارتفاع نسبته 10.3 في المائة مقارنة بمستوى الإيرادات عام 2020، فيما يتوقع تواصل ارتفاعها إلى مستوى 864 مليار ريال عام 2022، في المقابل يقدر إجمالي الإنفاق في ميزانية عام 2021 بنحو 990

¹ بللعا أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018/2017، ص 67.

² صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 05.

مليار ريال منخفضاً عن العام 2020 بنسبة 7.3 في المائة بما يشكل نحو 34.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مع استمرار جهود الحكومة في رفع كفاءة الإنفاق. تشمل تقديرات الإنفاق الحكومي لعام 2021 والمدى المتوسط مواصلة الصرف على برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى المتضمنة في رؤية المملكة لعام 2020 وعلى برامج منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية.

في ضوء ما سبق يتوقع أن يبلغ رصيد الدين عام 2020 نحو 937 مليار ريال أي حوالي 32.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021 وأن يواصل الارتفاع إلى نحو 1,013 مليار ريال في نهاية عام 2022 أي ما نسبته 33.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي مستويات تقل بشكل ملحوظ عن السقف المحدد للدين العام عند مستوى 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما يتوقع أن يتم المحافظة على رصيد الاحتياطيات الحكومية حسب ما تم الإعلان عنه في ميزانية عام 2020 عند 280 مليار ريال في عام 2021، ونحو 265 مليار ريال في عام 2022.

ثانياً: الإمارات العربية المتحدة

رغم أن موازنة دولة الإمارات العربية المتحدة لا تعاني من العجز كما في الكثير من الدول بسبب تمويلها من العائد الكبير لمداخيل الجباية البترولية، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة قامت بتحديث نظامها الموازني، من خلال من اقتناع السلطات العليا بضرورة تطبيق موازنة البرامج والأداء باعتبارها تشكل تغييراً كبيراً لبيئة العمل التركيز على المدخلات فقط إلى الربط بين المدخلات والمخرجات، حيث تساعد على تحسين اتخاذ القرارات وإعطاء معلومات أفضل على مدى ملائمة الخدمات الحكومية لحاجات المجتمع.

وهو ما تم تجسيده من خلال صدور قرار مجلس الوزراء رقم (1/631) بتاريخ 21/11/12 المتضمن الموافقة على خطة تطوير النظام المالي للدولة، وتطبيق موازنة البرامج والأداء.¹

وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2000 تم تبني نظام مالي جديد لإدارة النفقات العمومية يعتمد على أسلوب الكفاءة في استخدام الموارد بدلاً من أسلوب التنمية الشاملة، وذلك بهدف ترشيد النفقات وزيادة فاعليتها.²

وركزت موازنة عام 2020 بشكل أساسي على توفير الدعم المالي لحزم التحفيز والإجراءات التي تم تبنيها لدعم النشاط الاقتصادي لمواجهة وباء كوفيد 19 - ودعم الخدمات الاجتماعية، في الوقت الذي شهدت فيه

¹ بيرش أحمد، الاتجاهات الحديثة في الموازنة العامة وتحديات السياسة المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019، ص 99.

² عميرة محمد سعد، اقتصاديات دولة الإمارات العربية المتحدة - الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية -، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002، ص 11.

الإيرادات العمومية تراجعاً يعزى من جهة إلى انخفاض الإيرادات النفطية بما يعكس انخفاض كميات الإنتاج النفطي وأسعاره في الأسواق الدولية، ومن جهة أخرى إلى انخفاض الإيرادات الضريبية نتيجة انكماش مستويات النشاط الاقتصادي بنسبة 6 في المائة، ووفق التقديرات الأولية للموازنة¹ جمعة للدولة (الموازنة الاتحادية وموازنات الإمارات المختلفة لعام 2020 من المتوقع تحقيق عجز في الميزانية² جمعة بنحو 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لعام 2021 فقد تم اعتماد الموازنة الاتحادية التي تمثل نحو 15 في المائة من إجمالي الموازنة الم³ جمعة وموازنات الإمارات الدولة المختلفة باعتمادات تقدر بنحو 58 مليار درهم مقابل 61.35 مليار درهم للاعتمادات التي كانت مرصودة لعام 2020 التي مثلت أكبر موازنة تم تبنيها منذ قيام الدولة¹.

ثالثاً: قطر

تتضمن الموازنة العمومية للعام 2021 إيرادات كلية تقدر بنحو 194 مليار ريال مقابل 211 مليار ريال للإيرادات المقدرة لعام 2020، تمثل من بينها إيرادات النفط نحو 80 في المائة؛⁴ نيت تقديرات الموازنة لعام 2021 على أساس سعر لبرميل النفط يبلغ 40 دولار للبرميل. في ظل الفرضيات المتوقعة لسعر برميل النفط المتوقع لعام 2020⁵ تبناة في إطار هذا التقرير بما يتراوح بين 50 إلى 55 دولار للبرميل، من المتوقع خلال عام 2021 ارتفاع مستوى الإيرادات الكلية الفعلية مقارنة بالمستوى المتضمن في تقديرات الموازنة.

في المقابل بلغت تقديرات النفقات نحو 195 مليار ريال بانخفاض نسبته 7.4 في المائة مقابل النفقات الم⁶ قدرة لعام 2020 بما يعكس الاتجاه النزولي للنفقات بعد استكمال العديد من المشاريع للاستعداد لاستضافة كأس العالم 2022 وتطبيق عدد من الإصلاحات على صعيد الإنفاق العام. بناء على ما سبق من المتوقع تسجيل الموازنة لعجز يقدر بنحو 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 مقابل فائض متواضع بنسبة 0.1 في المائة من الناتج العام الماضي².

رابعاً: الكويت

في إطار موازنة عام 2021 للفترة من 1 أبريل 2021 إلى 30 مارس 2022 تم تحقيق إيرادات بقيمة 10.9 مليار دينار بزيادة تقدر بنحو 45.6 في المائة للإيرادات المسجلة عام 2020، تشكل من بينها الإيرادات النفطية نحو 83 في المائة، فيما يتوقع أن تسجل النفقات العمومية نحو 23 مليار دينار بارتفاع مقدر بنحو 6.9 في المائة مقارنة بالنفقات العمومية المسجلة العام الماضي يمثل من بينها الإنفاق على الرواتب

¹ صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 05-06.

² صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 06.

والإعانات نحو 71.6 في المائة، والمصروفات الرأسمالية نحو 15 في المائة، بذلك من المتوقع تسجيل عجز محدود 12.1 مليار دينار بانخفاض نسبته 13.8 في المائة مقارنة بالعجز المسجل العام الماظلي¹ تقدر بنحو 14 مليار دينار كويتي.

خامسا: عمان

نتج عن جائحة كوفيد 19 -تراجع الإيرادات المالية على المدى المتوسط بما أسفر عن عجز سنوي بلغ في المتوسط ما لا يقل عن 5 مليارات ريال عماني. بهدف التحكم في التأثير السلبي لانخفاض الأسعار العالمية للنفط والتداعيات الناتجة عن الجائحة وإدارة المخاطر المرتبطة بهما، تم في شهر نوفمبر 2020 تبني خطة التوازن المالي متوسطة المدى التي تستند إلى خمس ركائز أساسية بما يشمل: دعم النمو الاقتصادي، تنشيط وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية، رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، رفع كفاءة إدارة المالية العامة، يشمل كل محور من هذه المحاور على عدد من المبادرات التي ستطبق خلال الفترة 2020-2024 بما يساعد على تحقيق الاستدامة المالية في نهاية هذه الفترة، تشير التوقعات إلى أن الأثر المالي لتطبيق المبادرات الواردة في هذه الخطة سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العمومية بشكل تدريجي ليصل إلى حوالي 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024¹.

سادسا: البحرين

تشير البيانات الأولية للموازنة إلى انخفاض الإيرادات العمومية بنسبة 27 في المائة خلال عام 2019 لتسجل 2.139 مليار دينار، فيما بلغت النفقات العامة 3.763 مليار دينار بحريني. بالتالي بلغ عجز الموازنة العمومية المسجل خلال عام 2020 وفق التقديرات الأولية 817 مليون دينار بما يمثل قرابة 12.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يفوق العجز المتوقع في مشروع الميزانية بما أدى إلى ارتفاع في مستويات الدين العام لتسجل 15 مليار دينار في عام 2020 (122 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل 13.5 مليار دينار في عام 2019 بـ 94 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

استفادة الإيرادات العمومية خلال أفق التوسع بالارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط، ومن التحسن المتوقع في إيرادات ضريبة القيمة المضافة في ظل التوقعات بتحسين النشاط الاقتصادي لترتفع إلى نحو 2.29 مليار دينار وفق تقديرات الموازنة للعام 2021، وتواصل ارتفاعها إلى 2.34 مليار دينار العام المقبل، والاتجاه النزولي

¹ صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 07-08.

لننقذات العمومية في إطار الإصلاحات المتبناة لترشيد الإنفاق العام لتسجل وفق تقديرات موازنتي عامي 2021 و 2022 نحو 3.56 و 3.48 مليار دينار على التوالي.

استنادا إلى تقديرات الموازنة العمومية للدولة للعام 2022 حيث تراجعت مستويات عجز الموازنة العمومية للنتائج إلى 9.3 و 7.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، واستمرار مستويات الدين العام للناتج المحلي الإجمالي عند مستوى 116 في المائة، وواصلت البحرين لتنفيذ إصلاحات الاستدامة المالية في أعقاب انتهاء العمل ببرنامج التوازن المالي في عام 2021 في إطار نهج يستهدف ضمان استدامة أوضاع المالية العامة¹.

الجدول (2-1): رصيد الموازنة العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2021-2014)

رصيد الموازنة للناتج المحلي الإجمالي (%)								
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
- 5.11	- 11.67	- 4.44	- 5.87	- 9.22	- 12.86	- 14.81	- 2.11	السعودية
- 3.24	- 6.31	5.48	3.68	- 1.79	- 3.08	- 8.20	- 5.45	الإمارات
- 6.16	0.09	0.98	2.26	- 4.83	- 9.03	- 0.95	17.89	قطر
- 34.51	- 44.96	- 20.26	- 18.83	- 15.02	- 17.91	- 17.33	2.20	الكويت
- 8.92	- 17.53	- 9.50	- 8.64	- 14.00	- 21.05	- 25.79	- 1.16	عمان
- 9.26	- 12.48	- 4.72	- 6.32	- 9.97	- 14.31	- 12.89	- 3.62	البحرين
- 7.34	- 11.78	- 2.56	- 3.48	- 7.19	- 10.43	- 11.93	0.48	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المصدر: تقديرات صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثالث، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص 18.

¹ صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 08.

المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية لإجراءات الإصلاح بدول مجلس التعاون الخليجي

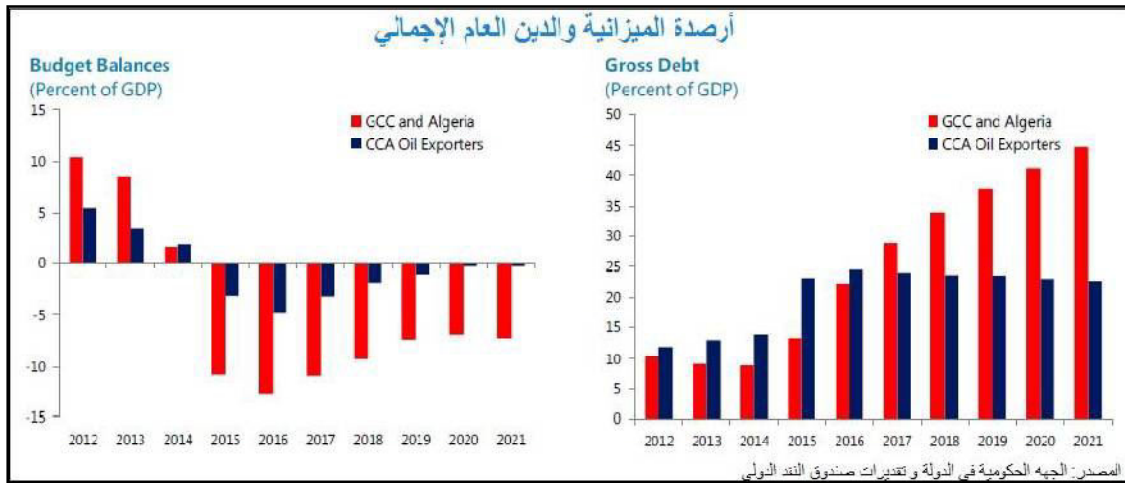
من بين الأهداف الاقتصادية لإجراءات الإصلاح بدول مجلس التعاون الخليجي ما يلي:

أولاً: مسار المنحنى المالي صعبة على الرغم من الإجراءات

يشكل متوسط العجز التراكمي لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، حتى بعد البدء في برامج الإصلاح التي أعلن عنها، لتصل إلى ما يقارب 900 مليار دولار خلال الفترة ما بين 2016 إلى 2021 ووصل إجمالي الدين الحكومي إلى نحو 45 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021.

وعلى المدى المتوسط يتوقع صندوق النقد الدولي أن تستمر الدول المصدرة للنفط بتقليص الاستثمارات العامة، بالإضافة إلى تقييد مصروفات القطاع العام المتمثلة بالرواتب وخفض الدعومات، ومن جانب الإيرادات، فإن الزيادة المتوقعة في أسعار النفط سيساعد في تخفيف العجز المتوقع¹.

الشكل رقم (2-1): يوضح أرصدة الميزانية والدين العام الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: محمد بوقمبر وآخرون، ملخص دراسة صندوق النقد الدولي تعديل السياسات المالية في الدول المصدرة للنفط، إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية، وزارة المالية، منظمة حكومية عصرية أكثر احترافية، الدور الأرضي، 2016، ص 08.

ثانياً: اختلاف صناديق الاحتياطي تختلف من دولة إلى أخرى

في دول مجلس التعاون الخليجي يتطلب العديد من الإصلاحات المالية، أهمها زيادة الدخل في القطاع غير النفطي، وإزالة بعض البنود المتعلقة بالمصروفات كالدعومات، ففي حال استمرار العجز لسنوات قادمة، سينتج عنها ضغوط لتعديل السياسة المالية وخاصة سعر الصرف، ففي السابق كان يمكن دعم سياسة الصرف من خلال

¹ محمد بوقمبر وآخرون، ملخص دراسة صندوق النقد الدولي تعديل السياسات المالية في الدول المصدرة للنفط، إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية، وزارة المالية، منظمة حكومية عصرية أكثر احترافية، الدور الأرضي، 2016، ص 08.

المخزون المالي، وأما في حالة استمرار العجز وبقاء أسعار النفط منخفضة، فإن هذا المخزون لن يستمر بتقديم الدعم للسياسة المالية للدولة¹.

الشكل رقم (2-2): يوضح مؤشرات وجود ضغوط على أسعار العملات في دول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: محمد بوقمبر وآخرون، ملخص دراسة صندوق النقد الدولي تعديل السياسات المالية في الدول المصدرة للنفط، إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية، وزارة المالية، منظمة حكومية عصرية أكثر احترافية، الدور الأرضي، 2016، ص13.

ثالثاً: أولويات سياسات القطاع المالي

على المدى القصير يجب توجيه هذه السياسات نحو عد أمور منها زيادة السيولة، وسياسة الائتمان، مع ضمان وجود تناسق ما بين السياسة المالية والسياسة النقدية، ولتجنب وجود نقص في السيولة يجب مراعاة تقسيم القروض (عقارية، استهلاكية أو صناعية) ومراقبتها، تحسين القدرة على التنبؤ بسيولة البنك المركزي.

شكل متوسط العجز التراكمي لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، حتى بعد البدء في برامج الإصلاح التي أعلن عنها، لتصل إلى ما يقارب 900 مليار دولار خلال الفترة ما بين 2016 إلى 2021 ومن المتوقع أن يصل إجمالي الدين الحكومي إلى نحو 45 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021.

رابعاً: معدل النمو سوف يظل أقل بكثير من الاتجاهات التاريخية

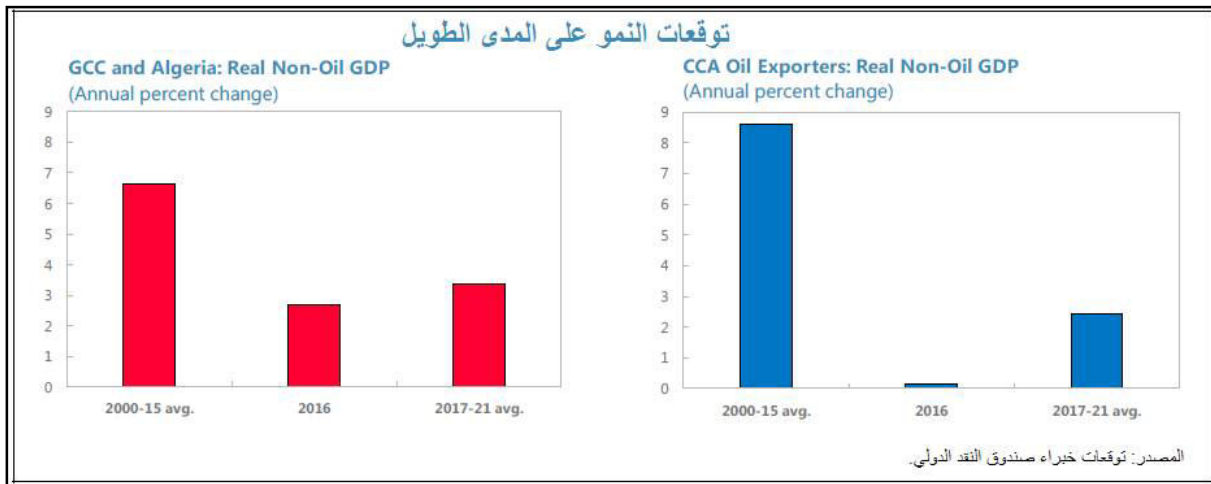
الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط أثر بشكل سلبي على توقعات النمو، وأصبحت الحاجة إلى التنويع الاقتصادي بعيداً عن النفط أكثر أهمية، حيث كان متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس

¹ محمد بوقمبر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص13.

التعاون الخليجي والجزائر % 3.5 خلال الفترة من 2017 إلى 2021 مقارنة في % 6.5 خلال الفترة من 2000 إلى 2015 وإذا ما استمرت أسعار النفط بالانخفاض فيجب ضبط المالية العامة.¹

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة ثاني أكبر اقتصاد عربي، إذ تنتمي للبلدان ذات الدخل المرتفع، وتحققت هذه النتيجة من خلال التنويع الاقتصادي أي تقليل الاعتماد على الصادرات النفطية وما لها من دور في رفاة الموازنة العمومية بما تحتاجه من إيرادات.²

الشكل رقم (2-3): يوضح توقعات النمو على المدى الطويل في دول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: محمد بوقمبر وآخرون، ملخص دراسة صندوق النقد الدولي تعديل السياسات المالية في الدول المصدرة للنفط، إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية، وزارة المالية، منظمة حكومية عصرية أكثر احترافية، الدور الأرضي، 2016، ص 16.

خامسا: انخفاض النمو ونسبة البطالة

تعتبر البطالة أحد المؤشرات الهامة التي تستخدم في قياس جهود الدول في مجال سوق العمل عموما وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالعمالة الوطنية، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة في دول مجلس التعاون إذا ما قورنت بمثيلاتها من الدول من حيث حجم السكان والاقتصاد.

حيث بلغ معدل البطالة للمواطنين في العام 2016 في بعض الدول الأعضاء منخفض نسبيا فمثلا يبلغ معدل البطالة أقل من % 1.0 في دولة قطر عام 2016 في حين يكون مرتفعا في بعض الدول الأعضاء، حيث

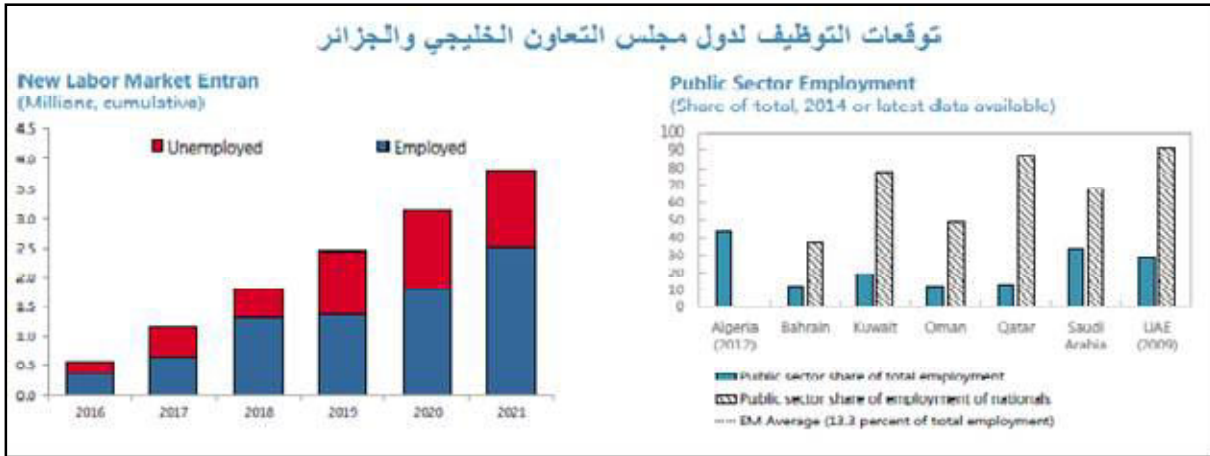
¹ محمد بوقمبر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 13-16.

² ناجي ساري فارس، أثر التنويع الاقتصادي في تطوير الاقتصاد الإماراتي (2011-2015)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 11، العدد 03، جامعة بابل، 2019، ص 246.

بلغ معدل البطالة % 12.1 في المملكة العربية السعودية، فيما بلغ المعدل في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ومملكة البحرين على التوالي (%6.9، %4.7، و%3.3).¹

النمو الضعيف له تداعيات هامة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي التي يتزايد عدد سكانها، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة فإن 3.8 مليون شخص حيث أنهم دخلوا سوق العمل في هذه المنطقة بحلول عام 2021، وفي ضوء ضغوط الميزانية فإن القطاع الحكومي لم يكن قادر على استيعاب جميع الداخلين الجدد إلى سوق العمل، ونتيجة لذلك تشير دراسات صندوق النقد الدولي أن معدل البطالة قد يزيد إلى 1.3 مليون شخص بحلول عام 2021.²

الشكل رقم (2-4): توقعات التوظيف لدول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: محمد بوقمير وآخرون، ملخص دراسة صندوق النقد الدولي تعديل السياسات المالية في الدول المصدرة للنفط، إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية، وزارة المالية، منظمة حكومية عصرية أكثر احترافية، الدور الأرضي، 2016، ص 16.

سادسا: العوائق الرئيسية للنمو وخلق فرص العمل

التنوع بعيدا عن النفط يتطلب المزيد من التطورات في بيئة الأعمال، وتقديم حوافز أقوى للعمل في أنشطة القطاع الخاص عن طريق تقليل الفارق بين أجور العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، والتعليم والمهارات يجب أن تكون أكثر توافقا مع احتياجات السوق، حيث تهدف التنمية المالية بشكل خاص لتوجيه الموارد نحو النشاط الإنتاجي، فيجب توفير فرص ذات معنى ستساعد في تهدئة الضغوط الاجتماعية، خصوصا أن عددا كبيرا من الشباب سوف يدخلون سوق العمل.³

¹ المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ملامح الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2016، ص 54.

² محمد بوقمير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 16.

³ محمد بوقمير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الجدول رقم (2-2): يوضح تقرير التنافسية العالمية لدول مجلس التعاون الخليجي

تقرير التنافسية العالمية			
التغيير	2016- 2015	2007- 2006	دول مجلس التعاون
9	39	48	البحرين
- 4	34	30	الكويت
- 20	62	42	عمان
18	14	32	قطر
10	25	35	المملكة العربية السعودية
20	17	37	الإمارات

المصدر: محمد بوقمبر وآخرون، ملخص دراسة صندوق النقد الدولي تعديل السياسات المالية في الدول المصدرة للنفط، إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية، وزارة المالية، منظمة حكومية عصرية أكثر احترافية، الدور الأرضي، 2016، ص18.

لقد أصبح واضحاً الآن أن التركيز على إحداث تخفيضات إضافية في النفقات الرأسمالية لتقليص العجز في الموازنات العمومية قد يصعب تحقيقه لآجال أطول، كما أن ذلك يعتبر أمراً غير مرغوب فيه إذ أنه يحد من آفاق النمو الاقتصادي لدول المنطقة مستقبلاً. أن المشاكل التي تواجهها بعض دول المنطقة لا يمكن حلها بمجرد ارتفاع الإيرادات النفطية، بل أن معظم هذه التشوهات لها طابع هيكلية سواء من الناحية القانونية أو البيروقراطية أو المالية أو المؤسسية، والسياسات التي اتبعت حتى الآن جاءت تدريجية ورجعية، كما لو أن الحكومات تتعامل مع مشاكل عابرة تقدم لها حلول مرحلية مع محاولة الحفاظ على الوضع القائم بأكبر قدر ممكن¹.

حيث أن علاج عجز الميزانات في هذه الدول يتطلب ما يلي:

(1) تعظيم الإيرادات غير النفطية، وهذا يتطلب توافر الأطر التشريعية والدراسات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة ومن الإيرادات غير النفطية، والتي يجب العمل على تعظيمها هي، الضرائب والرسوم، والتي تعتبر أداة فعالة للسياسة المالية والاقتصادية، والضرائب والرسوم توفر إيرادات للحكومة تمكنها من تمويل السلع والخدمات العامة التي ترى الحكومة أن تقديمها تحكمه حاجات عامة ملحة. كما أنها تعمل على إعادة توجيه واستخدام الموارد الاقتصادية للمجتمع إلى المجالات والأنشطة التي ترى الدولة أنها تزيد من قدرات الاقتصاد القومي على النمو الذاتي،

¹ الشراح رمضان، أداء الاقتصادات الخليجية في ظل توجهات السياستين المالية والنقدية مع الإشارة إلى دور الجهاز المصرفي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، كلية الدراسات التجارية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الجزائر، 2002، ص105.

- (2)** تدعيم برامج التوازن الاقتصادي " (offset) - الافست " وهذه البرامج تقوم على إلزام الشركات الأجنبية المتعاقد معها لتوريد الأسلحة أو لتنفيذ مشروعات حكومية كبيرة، بضرورة إعادة استثمار نسبة معينة من قيمة العقود المنفذة في إقامة مشروعات اقتصادية ذات تقنية متقدمة في نفس الدولة الممولة، وهذا من شأنه زيادة الاستثمارات وتقليص الالتزامات الحكومية، المتعلقة بإنجاز المشاريع الإنتاجية،
- (3)** تشجيع القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخصخصة يؤدي إلى تدفق الاستثمارات المباشرة والقروض من البنوك التجارية ومصادر التمويل الأخرى، وهذا يؤدي إلى تقليل الإنفاق الاستثماري الحكومي الذي تقوم به الدولة،
- (4)** ترشيد الإنفاق الحكومي، يجب أن يمتد لمعظم بنود الإنفاق، حتى الإعانات والحوافز الاستهلاكية التي تشكل عبئا حقيقيا على الموازنة العمومية للدولة بكل جوانبها، وأيضا إعادة مناقشة المستويات المرتفعة من الإنفاق العسكري والدفاعي بما لا يخل بالطبع بالتوازنات العسكرية في هذه المنطقة. وهذا يتطلب دراسة كل بند ومدى علاقته بالعجز لتحديد أثره على العجز من جانب وعلى حركة عجلة الاقتصاد والنمو الاقتصادي في المجتمع من جانب آخر¹.

المبحث الثاني: التجربة الفرنسية في مجال إصلاح نظام الموازنة العمومية

تعتبر الدول الأوروبية من بين أهم دول العالم التي سائرت التطورات الحاصلة خاصة في ميادين المالية والمحاسبة، ونظرا لكون فرنسا من دول الاتحاد فقد عمدت هي الأخرى إلى إصلاح أنظمتها العمومية من خلال إصدار القانون العضوي لقوانين المالية LOLF والذي جاء بالعديد من التحديثات المرتبطة بالنظام الموازني وكذا المحاسبي الفرنسي.

المطلب الأول: دوافع الإصلاح الموازني المحاسبي الفرنسي وأهم أهدافه

تعتبر فرنسا من الدول التي قامت بعصرنة نظام المحاسبة العمومية منذ سنة 2006، وقد تم التحضير لمشروع العصرنة والمتضمن تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام خلال الخمس سنوات السابقة.

أولا: تعريف القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية (LOLF)

يعتبر تبني القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية المسمى اختصارا LOLF سنة 2001²، والذي شرع في تنفيذه بداية من السنة المالية لسنة 2006 إصلاحا عميقا لتسيير المالية العمومية، ومدخلا لإصلاح الدولة، وقد

¹ الشراح رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 106.

² Loi Organique N°2001-962, JORE, 02 aout 2001, P 1248.

خضع تسيير المالية العمومية في فرنسا قبل هذا الإصلاح إلى أحكام الأمر 02/59 المؤرخ في 02 جانفي 1959 المتضمن القانون العضوي لمالية الدولة الصادر في ظل أحكام دستور 1958 الذي تجاوزته الظروف الاقتصادية والاجتماعية¹، حيث أصبح عاجزا عن مواكبة تطورات عرفتها مفاهيم التسيير، وتنامي أزمة المالية العمومية بفعل ارتفاع حجم الإنفاق العمومي مقارنة بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE التي قلصت نفقاتها العمومية بشكل واضح بفعل اعتماد آليات عقلنة الخيارات السياسية.

يعرف القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية بـ « LOLF » المأخوذ من الحروف الأولى للقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية « Loi Organique relative aux loi des Finances » الذي كان ثمرة مبادرة من الجمعية الوطنية بوضع اقتراح مشروع القانون العضوي الذي سبق بتقرير ميغود فاييوس وتمت مناقشة مشروع القانون العضوي (LOLF) ما بين 7 فيفري و 28 جوان 2001 وتم إعلان صحته من طرف المجلس الدستوري في 25 جويلية 2001 وإصداره في 01 أوت 2001، ليدخل حيز التنفيذ بالتدريج حسب المادة 65 منه التي نصت بأن بعض موادده سيشرع في تطبيقها ابتداء من 01 جانفي 2002، والبعض الآخر ابتداء من جانفي 2003 والبعض في 01 جانفي 2004.²

عرفت فرنسا قبل أن تشرع في إصلاح منظومتها الموازانية والمحاسبية تطبيق الأمر رقم 02-59 المؤرخ في 02/01/1959 والمتضمن القانون العضوي لقوانين المالية، حيث كان يحكم كيفية إعداد ميزانية الدولة والتصويت عليها وتنفيذها وقد وفر هذا المرسوم إطارا هاما لإجراءات الميزانية وحدد الصلاحيات المخولة للحكومة والبرلمان، غير أنه ونتيجة التطورات الكبيرة التي عرفها ميدان المالية بالإضافة إلى تغير البيئة السياسية والمؤسسية الأوروبية أصبح هذا القانون لا يستجيب لهذه التغيرات ما دفع بالبرلمان الفرنسي إلى تقديم أكثر من 39 مقترح لتعديله خلال الأربعين عاما دون أن تكفل هذه الاقتراحات بالنجاح.³

لتقوم بعدها مجموعة عمل برلمانية تحت إشراف " لوران فاييوس " بإعداد تقرير جديد يهدف إلى إصلاح المرسوم 02-59 حيث يهدف هذا الإصلاح إلى تحقيق إنفاق أفضل مقابل اقتطاع أقل، وقدم هذا المقترح إلى

¹ Ordonnance N° 59-02 du janvier 1959 portant loi organique relative aux lois de finances, JORF du 03 janvier 1959.

² الجزوي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 146-147.

³ عبدوس إيمان، بن بلقاسم سفيان، الاتجاهات الحديثة لأنظمة المحاسبة العمومية كالية لدعم الإبلاغ المالي الحكومي - دراسة مقارنة -، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 03، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019، ص 09.

مجلس الشيوخ لتتم مناقشته وتنقيحه وتعديله خلال الفترة الممتدة بين 1998 و 2001 واعتماده بتاريخ 2001/08/01 تحت رقم 2001/962 ليحل محل الأمر السابق.

وقصد ضمان الانتقال السليم والتنفيذ الكامل للقانون الجديد المتضمن القانون العضوي لقوانين المالية مر دخوله حيز التطبيق الكامل 2006/01/01 بعدة محطات هامة:

- 2001/08/01: إصدار القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية LOLF ،
- 2002/01/01: بدء نفاذ 19 مادة من قواعد القانون العضوي لقوانين المالية الجديد،
- 2002/06/17: إنشاء الوزارة المكلفة بالميزانية والإصلاح الموازني،
- 2004/01/01: بدء التطبيق التجريبي للقانون داخل الوزارات،
- 2004/01/21: عرض النموذج والهيكل الجديدة لميزانية الدولة المعدين مبادئ LOLF على البرلمان،
- 2005/07/05: عرض مشروع مخطط ميزانية الدولة لسنة 2006 على البرلمان المتضمن هيكل الميزانية، الاستراتيجية، الأهداف ومؤشرات الأداء،
- خريف 2005: مناقشة مشروع قانون المالية والتصويت عليه وفق القواعد المنصوص عليها في LOLF،
- 2006/01/01: دخول القانون العضوي الجديد حيز التطبيق العام على كل وحدات القطاع العام الحكومي غير الهادفة للربح والانتقال إلى إعداد الحسابات العامة وفق أساس الاستحقاق، حيث حققت فرنسا 89 من أصل 100 نقطة في دليل الموازنة المفتوحة 2006، الذي يقيم مقدار المعلومات التي تقدم للمواطنين في وثائق الموازنة الرئيسية السبع التي يجب أن تصدرها جميع الحكومات خلال سنة الموازنة¹،
- 2007/05/29: التجربة الأولى للمصادقة على حسابات الدولة من طرف مجلس المحاسبة الفرنسي،
- 2007/06/01: نشر التقرير السنوي الأول المتعلق بالأداء،
- 2009/02/09: إصدار أول قانون متعلق بالبرمجة المالية العامة.²

من خلال ما سبق يتضح أن التحول الكلي نحو تطبيق الإصلاحات التي جاء بها القانون 2001/962 مر بالعديد من المراحل التي مهدت للانتقال من إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة وفق منطق الوسائل إلى إعدادها وفق منطق النتائج الذي جاءت به مقارنة الإدارة بالنتائج من خلال التطبيق الجزئي والتجريبي له وصولاً إلى التطبيق النهائي والشامل على كل المنشآت الحكومية ذات الطابع غير الربحي والوزارات ووضع مؤشرات الأداء الخاصة

¹ بوفوار مسشيل، دليل الموازنة المفتوحة 2006، المجموعة الأوروبية لأبحاث المالية العامة، جامعة باريس الأولى، بانثيون السوربون، باريس، فرنسا، 2008، ص 01.

² عبدوس إيمان، بن بلقاسم سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 10..

بكل برنامج وكل وزارة من أجل قياس كفاءة وفعالية أداء القطاع الحكومي، وأيضاً للانتقال من إعداد حسابات الدولة وفق الأساس التقدي إلى إعدادها وفق أساس الاستحقاق المحاسبي بما يتماشى مع معايير IPSAS.

ثانياً: أسباب تعديل الأمر 59-02 الصادر في 02 جانفي 1959

هناك مجموعة من الأسباب دفعت بالبرلمان الفرنسي للعمل منذ سنة 1998 إلى سنة 2000 على وضع قانون يتماشى مع التحولات التي شهدتها الدولة في مجال المالية العامة نذكر منها¹:

- (1) لم يحدد المرسوم 59-02 مسؤولية وسلطات البرلمان في مجال مالية الدولة، إذ أن البرلمان الفرنسي لم يكن ذو مسؤولية واسعة في ميدان اعتماد الموازنة العمومية وكذا الرقابة على تنفيذها،
- (2) قلة فهم ووضوح العمليات المالية الحكومية للشعب خاصة النواب غير المتخصصين في المالية،
- (3) يتضمن المرسوم 59-02 إطاراً عاماً لتسيير المالية العامة بصرامة، لكنه غير مسؤول بكفاية.

ثالثاً: دوافع الإصلاح الموازني المحاسبي الفرنسي وأهم أهدافه

قبل التطرق إلى أهم الأهداف التي تسعى فرنسا إلى تحقيقها من وراء إصلاح أنظمتها الإدارية العمومية كان من الضروري التعرف على الأسباب التي دفعتها إلى التحلي عن الأمر 59-02 واعتماد ما جاءت به الإصلاحات في القانون العضوي لسنة 2001.

(1) دوافع الإصلاح الموازني المحاسبي الفرنسي

تتمثل دوافع الإصلاح الموازني المحاسبي الفرنسي فيما يلي²:

- تعرض النظام الموازني والمحاسبي للعديد من الانتقادات: كعدم دعمه للإدارة الفعالة، الاعتماد على محاسبة الخزينة وهو ما لا يمكن من الحكم على الأداء المالي للدولة، بالإضافة إلى غياب النظرة الإستراتيجية للميزانية،
- عرض اقتراحات مشروع الميزانية العمومية للدولة وكذا الميزانية الختامية المصادق عليها وفقاً لهذا المرسوم حسب منطق الوسائل وليس الأهداف أو النتائج باستثناء قطاعي الإسكان والطرق السريعة وهو ما لا يمكن من وضع أدوات للحكم على فعالية عمل الأجهزة الحكومية ومراكز الإنفاق،

¹ الجوزي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 149.

² تيجاني بالرقبي وآخرون، دراسة مقارنة بين التجربة الألمانية والفرنسية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS/IPSAS، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص 45.

- مقترحات الإصلاح المتتالية نتيجة ضعف الأنظمة الموازانية والمحاسبية آنذاك وتناقص دور البرلمان في عمليات القرار المتعلقة بالميزانية شكلت ضغوطات على الدولة للتوجه نحو إصلاح أنظمتها بالشكل الذي يعزز الكفاءة والفعالية في التسيير العمومي ويحقق الحماية للمال العام،
- ضعف نظام المعلومات المحاسبي والموازناتي المعتمد وافتقاره إلى الشفافية والنزاهة وهو الذي لم يسمح بضمان الإدارة الفعالة للميزانية العامة للدولة.

(2) أهداف الإصلاح الموازاني المحاسبي الفرنسي:

- جرت التحديات التي جاء بها القانون العضوي لقوانين المالية الفرنسي الصادر في 2001 في سياق التطورات الحاصلة على المستوى الدولي، حيث كان الاهتمام من وراء هذا الإصلاح هو تحقيق الأهداف التالية¹:
- تحسين أداء الخدمات العامة كجزء من سياسة مالية مستدامة وتعزيز الخيارات الإستراتيجية للدولة،
 - تحسين قابلية القراءة والشفافية في معلومات الميزانية من خلال وضع أسس الإدارة العمومية الجديدة الموجهة نحو النتائج والبحث عن تحقيق الفعالية والكفاءة، ويعني ذلك مرور ميزانية الدولة إلى قياس الأداء بفضل المؤشرات، حيث لم تعد كفاءة المسؤولين مرتبطة بمحصولهم على أكبر قدر ممكن من الاعتمادات وإنفاقها ولكن على كيفية تحقيقهم لأهداف القابلة للقياس والمشتقة من السياسات العامة المضطلع بها،
 - تعزيز سلطات البرلمان بشكل أكبر وتنفيذ الميزانية وفقا لتشريعته،
 - التمثيل الصادق للمعاملات والأحداث الحكومية وتقديم حسابات الدولة الحقيقية والعادلة بكل شفافية بما يسمح بتقييم البرامج والسياسات².

المطلب الثاني: الاتجاهات الجديدة لإصلاح نظام الموازنة العامة في فرنسا

إن صدور القانون التنظيمي للمالية في فرنسا سنة 2011 ما هو إلا محاولة للتأسيس لثقافة جديدة، مبنية على تدبير عمومي جديد، ظل حبيس لمدة أربعين سنة، حتى تولدت القناعة بإصدار هذا القانون التنظيمي الجديد، واعتماد مقاربة حديثة للتدبير العمومي والإصلاح الموازني مع تعزيز وتقوية دور البرلمان.

¹ عبدوس إيمان، بن بلقاسم سفيان، المرجع السابق، ص10.

² تيجاني بالرقبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص10.

أولاً: خلاصات الإصلاح الموازي في التجربة الفرنسية

تمثل خلاصات الإصلاح الموازي في التجربة الفرنسية فيما يلي:

(1) تعزيز وتقوية دور البرلمان:

استدرك الإصلاح الموازي الفرنسي في القانون التنظيمي للمالية لسنة 2001 مجموعة من المؤشرات الهادفة للإصلاح، و المرتبطة بتعزيز دور البرلمان، ومن جملة المستجدات التي ستؤدي إلى تقوية دور البرلمان، هي تمكين أعضاء البرلمان من اقتراح نقل الإعتمادات داخل نفس البرنامج ومن برنامج لآخر، وكذلك اقتراح إحداث برامج جديدة داخل نفس المهمة، لكن بالمقابل لا يتم إنشاء مهمة جديدة إلا بمبادرة حكومية¹، وتبعاً لذلك فتعزيز سلطات البرلمان، في مجال الرقابة على عمليات تنفيذ الميزانية، يقتضي توسيع الرقابة، على عمليات تنفيذ الميزانية؛ وهذا ما خلص له الإصلاح الموازي الفرنسي، فالبرلمان إذن سيراقب مدى تحقق أهداف هذه البرامج عبر مؤشرات أداء محددة مسبقاً داخل البرنامج.

إلا أن هذه المراقبة تلعب فيها لجنة المالية الدور الرئيسي عبر تتبعها المستمر لعمليات تنفيذ الميزانية، وكذا فعالية استعمال الأموال العمومية، حيث يجوز للجنة المالية استجواب أي شخص قد تختاره، مع القيام بتحقيقات وثائقية ميدانية، مع ضرورة تكريس الحق على الحصول المعلومة، من استلامها مختلف الوثائق الإدارية والمالية، التي تحتاجها بما فيها تقارير تفتيش أي إدارة، وترتيباً لذلك ومع تعزيز دور البرلمان، تم تقييد إمكانية الحكومة، بدعم ضمانات الالتزام بمدى الترخيص البرلماني، عن طريق هذا التقييد للسلطة التنفيذية، حيث أصبحت صلاحياتها في مجال تغيير طبيعة الإعتمادات، بواسطة نصوص تنظيمية محدود في سقف معين لا يمكن تجاوزه، يبدو إذن أن النتيجة الأولى التي خلصت لها التجربة الفرنسية، في مجال الإصلاح الموازي، هي إعادة الاعتبار لسلطة البرلمان في المجال المالي، ويعد هذا التعزيز أهم محور لإصلاح الميزانية بفرنسا.

(2) الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية الأهداف:

إن الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية الأهداف، يقتضي التأكيد على أن تدبير الميزانية، يجب ألا يقتصر على اعتبارات قانونية النفقة ومشروعيتها، ومطابقتها للاعتماد المرصود في الميزانية، بل يجب أن يتسع

¹ أبلاغ بونس، الإصلاح الموازي رؤية مقارنة، من الموقع الإلكتروني: <http://www.marocdroit.com/photo/art/default/5726815->

8538127.jpg، تم الإطلاع عليه يوم: 2024/03/30، على الساعة: 21:00.

ليشمل المقاييس والمعايير الملائمة، والحرص على تحقيق المقاصد بالوسائل الأنسب، والأقل تكلفة، وهو ما ينتج عنه اعتماد أسلوب جديد للمراقبة يتمثل في تقييم الإنجاز الفعلي، صحيح أن دور البرلمان وتقويته في فرنسا كان من أهم محاور الإصلاح الموازني الفرنسي، إلا أن تدبير الميزانية على أساس النتائج، يعد هو الآخر من أهم المحاور الكبرى لإصلاح الميزانية، وذلك على خلاف المقاربة التقليدية التي كانت سائدة في تدبير الميزانية، والمركزة على منطق الوسائل، حيث كان الهدف هو صرف الإعتمادات في حين يهدف منطق النتائج إلى فعالية النفقات العمومية مع استهداف تحسين عيش المواطنين، وتبعاً لذلك فمن الخلاصات التي أتت بها الإصلاح الموازني الفرنسي بدرجة أولى من أجل تدبير الميزانية هو تمتيع المدراء بقدر كبير من الحرية في استخدام الإعتمادات والتصرف في الميزانية مقابل التزامهم بتحقيق الأهداف والبرامج، وبناء عليه أصبح صاحب كل برنامج يلتزم عند تقديمه بتحقيق أهداف محددة في مقابل حرية التدبير التي تمنح له مع ضرورة تقديم حصيلة النتائج المحصل عليها¹.

يبدو أن الإصلاح الموازني الفرنسي امتد إلى أكثر من ذلك حتى أصبح من اللازم تميم الملاحق التفسيرية المرفقة بمشروع القانون المالي والمتعلقة بكل وزارة ومشروع يتضمن بصفة خاصة تقديماً للأعمال والتكاليف المرتبطة به، والأهداف المتوخات، والنتائج المحققة والمتوقعة خلال السنوات القادمة بالقياس إلى مؤشرات محددة، إن الإصلاح الموازني الفرنسي يبنى أساساً على الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية الأهداف، وهذا الإستراتيجية تم تحقيقها بإعادة هيكلة الميزانية حسب ثلاثة مستويات:

(1) المهام: هناك حوالي 32 مهمة تضم مجموعة من البرامج وفق السياسات العمومية المحددة والمنسجمة، تسمح للبرلمان بمتابعة أهم المجالات السياسية للدولة، بحيث يكون التصويت على المهمة، وللإشارة لا يمكن تبني أي مهمة إلا بمبادرة من الحكومة، و للبرلمان صلاحية تغيير، تقسيم الإعتمادات ما بين البرامج، وكذلك تعديل هذه البرامج داخل هذه المهمة.

(2) البرامج: وتضم البرامج مجموعة من الأنشطة، ويبلغ عددها حوالي 130 برنامج يحددون مسؤوليات تطبيق السياسات العمومية، وكل برنامج من هذه البرامج، يكون على رأسه مسؤول وزاري يسمى "مسؤول البرنامج"، يسلم الإعتمادات الكافية التي تسمح له بتحقيق الأهداف المحددة سلفاً.

(3) النشاط: ويبلغ عدد الأنشطة المكونة للبرامج، وهي ست مائة نشاط تبين بوضوح أهداف هذه البرامج، حيث تقدم من خلاله معلومات بناء على ما جاء به كل برنامج.

¹ أبلاغ يونس، الإصلاح الموازني رؤية مقارنة، من الموقع الإلكتروني: <http://www.marocdroit.com/photo/art/default/5726815->

[8538127.jpg](http://www.marocdroit.com/photo/art/default/5726815-)، تم الإطلاع عليه يوم: 2024/03/30، على الساعة: 22:15.

ثانياً: أداء الموازنة العامة في فرنسا بعد الشروع في الإصلاح

شرعت فرنسا في التطبيق الفعلي للاتجاهات الجديدة للقانون العضوي المتعلق بقانون المالية (LOLF) من خلال الموازنة العامة لسنة 2006، وقد بينت النتائج الأولية عن تحسين ملموس في أداء الموازنة العمومية، وهذا ما تظهره مؤشرات الموازنة العمومية¹.

(1) تطور الرصيد الموازي في فرنسا:

الجدول رقم (2-3): تطور الرصيد الموازي في فرنسا 2000-2010

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة الرصيد من ن د خ	- 1.5	- 1.6	- 3.1	- 4.1	- 3.6	- 2.9	- 2.7	- 2.3	- 3.3	- 7.5	- 7.1

ن د خ: الناتج الداخلي الخام

المصدر: الجوزي فتيحة، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014/2013، ص ص 157-158.

نلاحظ من خلال الجدول أن الرصيد الموازي في فرنسا حقق عجزا خلال سنة 2000 يقدر بـ 1.5% من الناتج الداخلي الخام ليزداد تعاضم العجز خلال الفترة 2001-2005 ليصل إلى أعلى نسبة عجز تقدر بـ 4.1 سنة 2003، وهي فترة انطلاق التحضير للإصلاح وتخصيص إتمادات مالية له، ليعود للانخفاض مرة أخرى خلال سنتي 2006-2007 إلى - 2.7% و 2.3% على التوالي نتيجة التطبيق الفعلي للاتجاهات الجديدة للقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية (LOLF) لكنه ارتفع مجددا ليصل إلى ذروته 7.5% عام 2009 و 7.1% سنة 2011 نتيجة تأثر الاقتصاد الفرنسي بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

¹ الجوزي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 157.

(2) تطور صافي الدين العام كنسبة من الناتج الداخلي الخام في فرنسا:

الجدول رقم (2-4): تطور صافي الدين العام كنسبة من الناتج الداخلي الخام في فرنسا

السنوات	200	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدين العام بالمليار	853.3	912.0	91004.	51079.	61147.	21152.	1211.6	1318.6	1492.7	1591.2	1688.0
الدين العام كنسبة من ن د خ	57.1	59.1	63.3	65.2	66.8	64.1	64.2	68.2	79.0	82.3	85.3

المصدر: الجوزي فتيحة، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014/2013، ص159.

إن السبب الرئيسي للجوء الدول إلى الاستدانة بدين عام هو عجز الإيرادات العمومية عن تغطية النفقات العمومية، وكلما زاد العجز واستمر كلما زاد الدين العام، ونلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الدين العام في فرنسا كان في تزايد مستمر، وكذا نسبة الدين العام منذ سنة 2001 إلى سنة 2005 بسبب ازدياد الحاجات التمويلية في ظل ازدياد العجز في الموازنة العامة، لتغطية نفقات الإصلاح، لكن خلال سنتي 2006 - 2007 تراجعت نسبة الدين العام من الناتج الداخلي الخام إلى 64.1% و64.2% على التوالي، رغم أن قيمة الدين العام ارتفعت إلى 1152.2 مليار دولار سنة 2006 و1211.6 مليار دولار سنة 2007 جراء تطبيق الاتجاهات الجديدة للقانون العضوي (LOLF) خاصة الانتقال إلى موازنة البرامج القائمة على أساس النتائج، مما أدى إلى النمو الجيد للناتج الداخلي الخام، غير أن نسبة الدين العام من الناتج الداخلي الخام عادت إلى الارتفاع ابتداء من سنة 2009 بسبب تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الفرنسي.¹

(3) تطور نسبة النفقات العمومية إلى الناتج الداخلي الخام في فرنسا:

يعتبر التحكم في النفقات العمومية من الاهتمامات الكبيرة للدول في ظل تنامي ظاهرة تزايد النفقات العمومية، ويمثل مؤشر النفقات العمومية بالنسبة للناتج الداخلي الخام أهم المؤشرات الدالة عن درجة التحكم في النفقات العمومية.

¹ الجوزي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص158-159.

الجدول رقم (2-5): تطور النفقات العمومية بالنسبة للنتاج الداخلي الخام في فرنسا 2001-2011

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النفقات العمومية من كنسبة ن د خ	59.5	54.2	53.3	53.6	53.4	52.7	52.3	52.7	56.2	56.6	56.7

المصدر: الجوزي فتيحة، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013/2014، ص160.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة النفقات العمومية إلى الناتج الداخلي الخام في فرنسا في تناقص، حيث انخفضت هذه النسبة من 59.5% سنة 2001 إلى 54.2% سنة 2002 لتستقر في حدود 53% لمدة ثلاث سنوات ابتداء من سنة 2003، غير أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام انخفضت إلى 52.7% سنة 2006، وهي سنة بداية التطبيق الفعلي لأول موازنة حسب القانون العضوي الجديد (LOLF)، خاصة التوجه نحو تطبيق موازنة البرامج القائمة على أساس النتائج، بعد ذلك استقرت نسبة النفقات العمومية إلى الناتج الداخلي الخام مرة أخرى في حدود 52% حتى سنة 2008 وبالتالي استطاعت فرنسا التحكم في نفقاتها، غير أنه ابتداء من سنة 2009 قفزت نسبة النفقات العمومية إلى الناتج الداخلي الخام إلى 56.2% نتيجة تأثر الاقتصاد الفرنسي بالأزمة المالية و الاقتصادية العالمية لسنة 2008¹.

4) تحليل تطور عناصر الموازنة العمومية خلال الفترة 2006-2012

لتحديد الأسباب التي أدت إلى عجز الموازنة العمومية لابد من تحليل معدل نمو النفقات الفعلية، ومعدل نمو الإيرادات العمومية الفعلية خلال الفترة، حيث يبين الجدول تطور نسبة النفقات العمومية والإيرادات العمومية، عجز الموازنة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2006-2012².

¹ الجوزي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص160.

² شتيح أكرم، بوحظو حكيم، تبي معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) كآلية لعصرنة نظام الموازنة العامة في الجزائر - عرض التجربة الفرنسية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 01، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2019، ص10.

الجدول رقم (2-6): نسبة عناصر الموازنة إلى الناتج الداخلي الخام في فرنسا خلال الفترة 2006-2012

الوحدة: مليار أورو

السنوات	النفقات العمومية	معدل نمو	ن ع/ن دخ	الإيرادات العمومية	معدل النمو	إع/ن دخ	رم/ن م إ
2006	272.8	- 7.3	14.8	230.4	- 9.0	12.6	- 2.2
2007	270.6	- 0.8	14.1	232.4	0.8	12.1	- 2.0
2008	278.2	2.8	14.2	221.2	- 3.2	11.3	- 2.9
2009	290.9	4.6	15.4	161.0	- 27.2	8.5	- 6.9
2010	322.7	10.9	16.7	171.9	6.8	8.9	- 7.8
2011	291.3	- 9.7	14.6	201.2	17.04	10.1	- 4.5
2012	299.5	2.8	14.7	211.4	5.07	10.4	- 4.3

المصدر: شتيح أكرم، بوجطو حكيم، تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) كآلية لعصرنة نظام الموازنة العامة في الجزائر - عرض التجربة الفرنسية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 01، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2019، ص10.

نلاحظ من خلال الجدول أن النفقات العمومية انخفضت خلال الفترة 2006-2012 من 294.3 مليار أورو سنة 2005 إلى 272.8 مليار أورو سنة 2006، ثم 270.6 مليار أورو سنة 2007 بمعدل نمو 7.3- 0.8 - على التوالي. لتعود بعد ذلك إلى الارتفاع حيث بلغت سنة 2010 مبلغ 322.7 مليار أورو بمعدل نمو 10.9% عن سنة 2010. أما خلال سنة 2011 انخفضت بمعدل 9.7 - عن سنة 2010 بمبلغ 291.3 مليار أورو، لترتفع بعد ذلك سنة 2012 بمعدل نمو 2.8% بمبلغ 299.5 مليار أورو...¹

أما الإيرادات العامة فقد شهدت انخفاضا كبيرا خلال الفترة 2006-2012، حيث بلغ حده الأقصى سنة 2007 ب 228.6 مليار أورو، وحده الأدنى 161 مليار أورو سنة 2009، وهذا ما تشير إليه معدلات النمو السنوات 2006، 2008، 2009 على التوالي: 9.0%، 3.2%، - 27.2% حيث يمكن توضيحه من خلال مقارنة متوسط مبلغ الإيرادات خلال الفترة 2000-2005 الذي بلغ 232.3 مليار في حين متوسط مبلغ الإيرادات خلال الفترة 2006-2012 بلغ 204 مليار فقط.

¹ شتيح أكرم، بوجطو حكيم، مرجع سبق ذكره، ص11.

نلاحظ أيضا الانخفاض المستمر لنسبة النفقات العمومية من الناتج خلال الفترة 2000-2012، حيث النسب الدنيا تحققت في سنوات 2006، 2007 و2008، وهذا نتيجة التحكم في النفقات العمومية من خلال عصرنة نظام الموازنة العمومية سنة 2006، وبالرغم من الأزمة المالية العالمية نهاية سنة 2008 التي كانت آثارها وخيمة إلا أن النسبة عادت إلى الانخفاض سنة 2011 بعدما ارتفعت سنة 2009 و2010 وقد بلغت على التوالي 15.4%، 16.7% من الناتج. كما يمكن ربط آثار الأزمة المالية بالتكشف في قيمة الإيرادات العمومية خلال سنة 2009 و2010، والتي بلغت نسبتها من الناتج على التوالي 8.5%، 8.9%، وهو ما كان سببا في ارتفاع عجز الموازنة خلال هذه الفترة، وقد سجل عجز الموازنة خلال الفترة 2001-2005 متوسط حسابي بنسبة 2.9% من الناتج، بينما تم تحقيق نسب دنيا بعد تطبيق موازنة عمومية مركزة على النتائج بينة 2006 و2007 على التوالي 2.2% و2.0%، وهذا نتيجة التطبيق الكلي للموازنة المركزة على النتائج وفقا لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ابتداء من موازنة 2006 ثم ارتفعت نسبة العجز إلى الناتج لتبلغ قيمة قصوى خلال سنة 2009 و2010 بنسبة 6.9%، 7.8% على التوالي نتيجة الأزمة المالية وانخفاض قيمة الإيرادات العمومية، إلا أن نسبة العجز إلى الناتج انخفضت إلى 4.5%، 4.3% خلال سنة 2011 وسنة 2012، حيث يمكن القول أن تطبيق موازنة النتائج بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام كان له أثر على الرصيد الموازي بالرغم من الأزمة المالية العالمية، وأن أداء الموازنة قد تحسن بإتباع هذه المقاربة مقارنة بسابقتها.

المطلب الثالث: الجوانب الإيجابية والسلبية للتجربة الفرنسية

لقد شكل هاجس التحكم في الإنفاق العمومي في فرنسا مصدر قلق مستمر للحكومات المتعاقبة، خاصة في ظل مقارنتها بباقي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تمكنت من تقليص نفقاتها العمومية، في هذا الإطار يعتبر قانون LOLF ثورة حقيقية في مجال تسيير المالية العمومية، ورافعة لإصلاح الدولة من خلال تركيزه على نقطتين مهمتين هما: تحديث وعصرنة التسيير العمومي بالاعتماد على آليات المناجمت العمومي الجديد، وتقوية وتعزيز دور البرلمان في مقارنة سعت لتحقيق الحكامة المالية العمومية، وإصلاح الدولة من خلال إصلاح تسيير المالية العمومية، والتحول لمنطق النتائج وتقييم الأداء، الهدف الرئيس لهذا المشروع هو تحقيق فعالية

الإنفاق العمومي فإلى أي مدى نجح هذا القانون في تحقيق ذلك؟¹

يرى Didier Migaud أحد الفاعلين الرئيسيين في صياغة مشروع القانون ومتابعة تنفيذه كرئيس للجنة المالية في الجمعية العامة ثم كرئيس لمجلس المحاسبة أن حصيلة تطبيق القانون تعتبر إيجابية، ولكن الممارسات أظهرت قصورا في جوانب تحتاج لتحسين مستمر:

أولا: الجوانب الإيجابية للتجربة الفرنسية

لقد أدى تطبيق القانون بداية من السنة المالية 2006 لحدوث تحولات عميقة في منهجية التسيير العمومي من خلال تبني مقارنة تعتمد على التوفيق بين الإبعاد المالية والاقتصادية والاجتماعية، وانتهاج أساليب مستوحاة من المناجمت العمومي الجديد، تركز على إدخال ثقافة الأداء والبحث عن النتائج والفعالية من خلال الاعتماد على مؤشرين لقياس الأداء، وتحليل وتقييم السياسات العامة لإرساء نظام عقلائي للتسيير العمومي والتسيير المالي بالخصوص.

(1) يجسد قانون LOLF محاولة للتوفيق والتعايش بين منطق إداري،

(2) سياسي متجذرا في ممارسات التسيير المالي العمومي ومنطق المناجمت المرتكز على الأهداف والأداء، ما يجعل

منه نموذجا فرنسيا للمناجمت المالي والميزانياتي، وهو في هذا يستجيب للسياق الخاص بفرنسا، إذ تشير التجارب لعدم نجاح عميلة الإصلاح في حال عدم مراعاتها لخصوصية السياق المراد تطبيقها فيه،

(3) تجسد هذا في الانتقال إلى ميزانية النتائج المعتمدة في تخصيص الاعتمادات حسب البرامج وليس بحسب أوجه

النفقات العمومية كما كانت سابقا، فالمقياس هو النتائج المتوقعة من البرنامج وليس طبيعة النفقة العمومية،

(4) من التأثيرات الإيجابية للقانون LOLF تركه النقاش مفتوحا حول نتائج الفعل العمومي فمن خلال تقرير

مجلس المحاسبة للسنوات الخمس الأخيرة يرى Didier Migaud أن القانون يعرف إدخال تعديلات خاصة

دستورية تعكس قدرته على التطور المستمر.²

ثانيا: الجوانب السلبية للتجربة الفرنسية

لقد حمل LOLF وقوانين البرمجة المالية العمومية تحسينات كبيرة في عملية الميزانية، وحقق نجاحات

ملموسة خاصة في مجال التحكم في الإنفاق العمومي تعكسها الإحصائيات المسجلة إل أن تبني المقاربة

المناجيريالية في تسيير المالية العمومية طرح عدة إشكاليات تمت إثارها منذ بداية تطبيق قانون LOLF، ويبقى

¹ أكحل محمد، القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية LOLF وحكاما الإنفاق العمومي في فرنسا، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، المجلد 06، العدد 01، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2021، صص 61-62.

² أكحل محمد، مرجع سبق ذكره، صص 63.

السعي إلى التوحيد المالي بتحقيق مزيد من الفعالية في تسيير الإنفاق العمومي يتطلب مراجعة أساليب حكامه المالية العمومية وهو ما تضمنه تقرير مجلس المحاسبة عن حالة وآفاق المالية العمومية لسنة 2017 تقرير حول تطور الاقتصاد الوطني والتوجهات المالية العمومية جويلية 2017.

يرى Didier Migaud أن الممارسات الميدانية والمعائنات التي قام بها مجلس المحاسبة أفضت لقناعته بتسجيل ثلاثة إخفاقات رئيسية وهي:

- (1) وجود عدم ثقة بين إدارة الميزانية والمسيرين، وحالة من الخوف المتبادل كما لو أن كلاهما ليرغب في إطلاع الآخر على حساباته،
- (2) عدم استغلال المعلومات من قبل البرلمان، والحكومة، وكذا التقارير الصادرة عن مجلس المحاسبة على أهميتها لاتخاذ القرار المالي الذي أصبح ممكنا وسهلا بفضل توفر المعلومات وآليات تقييم النتائج بكفاءة،
- (3) بقاء إجراءات وعملية الميزانية بعيدة عن روح قانون LOLF المرتكز على النتائج، فالممارسات مازالت تعكس الاهتمام بالأشكال المرتبطة بالإعلانات أكثر منها بالنتائج،
- (4) تحتاج عملية الميزانية لمراجعة تجعلها عملا توفيقيا بين البرلمان والحكومة يخصص وقتا أقل لمناقشة قانون المالية السنوي، وقتا أكبر لمناقشة قانون التسوية الذي يعد قانون "النتائج" القائم على الأداء والمؤشرات المبنية على إنتاج المعلومات التي على السلطات العمومية أن توليها اهتماما أكبر، كما يفرض قانون LOLF ثقافة يجب أن ينخرق فيها كل الفاعلين في التسيير العمومي من الوزارات إلى الميدان مروراً بالبرامج، وهو ما أثر على نمط تسيير المنظمات العمومية ودور المسيرين العموميين الذين وجدوا أنفسهم في وضعية متناقضة تقتضي ضرورة إدماجهم في ثقافة هذا النموذج¹.

المبحث الثالث: تجربة النرويج في مجال إصلاح نظام الموازنة العامة

تمثل التجربة النرويجية أحد الحوار الهامة التي يجب الوقوف عندها لاستخلاص العبر، خاصة من قبل الدول النفطية التي تواجه تدهورا في ميزان مدفوعاتها، وارتفاع عجزها المالي كلما سجل برميل النفط تراجعا ملموسا، فالنرويج أثبتت نجاحها في تحويل ثروتها النفطية الناضبة إلى أصول منتجة وفقا لما تقتضيه متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على العدالة بين الأجيال.

¹ أكحل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 64.

المطلب الأول: التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي

يوصف الاقتصاد النرويجي بأنه مثال للاقتصاد المختلط، إذ يتألف من مزيج من اقتصاد رأسمالي مزدهر يقوم على السوق وتشكل فيه مجموعة الشركات الرأسمالية إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد، في حين تسهل الحكومة عمل تلك الشركات من أجل تشجيع الاستثمار وتنشيط سوق العمل ومن ثم القضاء على البطالة، أما القطاعات الإستراتيجية فتسهم بها الدولة بحسب ما تتطلبه الحاجة الاقتصادية للبلد¹.

أولاً: الاقتصاد في النرويج

يوصف الاقتصاد النرويجي أيضاً بأنه اقتصاد شامل ومتنوع، يمتلك مقومات الصناعة والزراعة والتجارة وحرف متنوعة أسهم في نموه وتطوره جملة من العوامل أهمها امتلاك النرويج موارد طبيعية كبيرة ومتنوعة، وتأخذ صناعة النفط مركز الصدارة في النشاطات الاقتصادية من خلال مساهمتها الكبيرة في الناتج الوطني، والعائدات الكبيرة المتأتية منها بما يتيح ادخارها واستثمارها لمصلحة الأجيال القادمة.

ولقد تم اكتشاف النفط في النرويج عام 1969، ثم بدأ الإنتاج في عام 1971، وكان المبدأ الأساسي لاستغلال النفط في النرويج هو تحويل النفط بأنجع الوسائل إلى منافع مستديمة للمجتمع، من خلال القيام بعمليات التنقيب والإنتاج والبيع بدرجة عالية من الكفاءة، حيث اعتمدت النرويج في ذلك على مسارين، القيام بنفسها باستغلال النفط أو تحويل ذلك إلى شركات عن طريق منح امتياز الاستغلال، وهو المسار الذي اعتمدته في معظم عمليات الاستخراج غير أن السيطرة والإشراف يخضع للحكومة. تتميز الموازنة العامة النرويجية بمالية عامة قوية ورقابة فعالة.

وتعتبر تجربة النرويج في استخدام العوائد النفطية عن طريق الصندوق السيادي من أنجح التجارب في هذا المجال حسب خبراء صندوق النقد الدولي².

ثانياً: التنوع الاقتصادي في النرويج

بعد حفر أول بئر في الساحل القاري النرويجي في 1966، والذي كان بمثابة الحدث التاريخي للنرويج، حيث دخلت عصر النفط بعد أن كان اقتصادها يعتمد على صناعتي صيد الأسماك والتجارة البحرية، وبعد

¹ بللعماء أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 49.

² حاكمي بوحفص، بن عوالي خالدية، تجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية (دروس مستخلصة للجزائر)، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2019، ص 417.

الاكتشافات الكثيرة خلال السبعينات، ظهر تخوف كبير ومناقشات حادة حول جوانب حساسة متعلقة بكيفية إدارة عمليات النفط¹.

وقد حمل هذا التخوف الحكومة على صياغة وثيقة بعد 4 سنوات فقط من ازدهار الاكتشافات، فبتاريخ 15 فيفري 1997 صدر تقرير للبرلمان رقم 25 بحث فيه "صناعة النفط والمجتمع النرويجي"، وأوضح التقرير أن اكتشاف النفط قد يؤثر على الاقتصاد الوطني بطريقتين:

- (1) بطريقة مباشرة بالتأثير على الصناعة الوطنية، فعمليات النفط تتطلب كميات كبيرة من الموارد المالية والبشرية، وقد يؤدي هذا بدوره إلى إهمال قطاعات أخرى من الاقتصاد الوطني، التي قد لا تتحمل المنافسة، مما يؤدي في الأمد البعيد إلى اندثارها وزيادة الاعتماد على صناعة النفط،
- (2) بطريقة غير مباشرة عن طريق استعمال الإيراد الإضافي لأجل الاستهلاك المحلي.

فعلا مع بداية الثمانينات التي وصفت بالعهد الذهبي في تاريخ الصناعة النفطية النرويجية، زادت الاكتشافات، وتضاعفت الإيرادات النفطية خلال العامين 1980-1981، الأمر الذي أدى إلى زيادة حادة في الاستيراد الاستهلاكي، واستمر ارتفاع الرواتب والتضخم. هنا برز موضوع الفصل بين الاستهلاك المحلي وإيرادات النفط، واعترفت السلطات أن البلد أصبح يعتمد على عوائد النفط، لذلك فقد أصبح مكشوفاً لأخطار التذبذب في أسعار النفط وأي عامل آخر قد يؤثر في مستوى عوائد النفط، نتيجة لذلك تم تشكيل لجنة طارئة للنظر في الإجراءات التي تحمي البلد من التذبذب الغير متوقع في عوائد النفط وتحقق الاستقرار الاقتصادي².

أكدت اللجنة على ضرورة التخطيط الاستراتيجي لتحاشي المخاطر الاقتصادية والاجتماعية التي قد تحدث كنتيجة حتمية لتزايد الاعتماد على عوائد النفط. كما خلص التقرير إلى ضرورة التآني في منح الامتيازات وأحداث توازن بين نمو القطاع النفطي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، قررت الحكومة لإحداث هذا التوازن مساندة الشركات الوطنية على المشاركة بصورة فعالة في عمليات النفط.

فضلا عن توفر المعلومات والإحصائيات حول الاقتصاد النرويجي وقطاع النفط والغاز بها، فمديرية الموارد البترولية النرويجية تحوز وتنشر معلومات جيولوجية مفصلة حول الحقول المكتشفة المستغلة وغير المستغلة كما أن شركة Equinor (Statoil سابقا) تنشر نتائجها المالية بصفة دورية كما توفر معلومات حول أنشطتها عبر مختلف

¹ نوي نبيلة، دراسة قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على الاستقرار الاقتصادي في النرويج خلال الفترة 2003-2020، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2022، ص644.

² نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص644.

فروعها في العالم (باستثناء المعلومات التجارية السرية). كما أن المواقع الإلكترونية للحكومة النرويجية توفر قدرا لا بأس به من المعلومات والإحصائيات حول قطاع المحروقات النرويجي.¹

من خلال الإستراتيجية الجيدة للحكومة النرويجية في استخدام إيرادات النفط، أصبحت النرويج من الدول التي تتميز باقتصادها المتنوع، يتضح ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات ضبط الموازنة في الاقتصاد النرويجي للفترة (2004-2021)

يمكن تحليل ضبط الموازنة من خلال مؤشرات يستدل من خلالها على تحقيقه من عدمه كالآتي²:

أولاً: مؤشر صافي الموازنة العامة

صافي الموازنة العامة أما فائض أو عجز في الموازنة، فوجود الفائض جيد في الموازنة، أما في حالة وجود العجز فأقصى ما يمكن أن يصل إليه هو نسبة 03% من الناتج المحلي الإجمالي، إذ هي النسبة المسموح بها في الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء وفق ما نصت عليه اتفاقية "ماستريخت"، ومع هذه النسبة يوجد ضبط مالي لكنه ضعيف، وعند تجاوز نسبة 03% يعني ذلك عدم وجود ضبط مالي وعلى الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة العجز.

الجدول رقم (2-7): صافي الموازنة العمومية ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021) في

الاقتصاد النرويجي المبالغ بالأسعار الجارية والعملية المحلية (مليون كرونة)

السنة	النفقات العمومية	صافي الموازنة (فائض أو عجز)	نسبة صافي الموازنة/ الناتج المحلي الإجمالي (%)
2004	781,910	211,987	11.89
2005	817,568	310,823	15.62
2006	878,381	420,087	18.95
2007	945,889	430,334	18.31
2008	1,014,566	521,105	19.99
2009	1,079,866	291,135	11.99
2010	1,134,481	316,386	12.21

¹ صابة بوبكر، بن حسين ناجي، التنوع الاقتصادي في الجزائر وإمكانية الاستفادة من التجربة النرويجية، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، جامعة قسنطينة. 02 عبد الحميد مهري، الجزائر، 2021، ص 09.

² إيمان عدنان حسين الأسدي، أثر سياسة ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة - تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق (2004-2021)، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق، 2022، ص 46.

14.55	406,431	1,192,327	2011
14.71	435,923	1,247,675	2012
12.05	370,082	1,313,472	2013
10.27	322,601	1,393,477	2014
7.54	234,641	1,475,917	2015
5.75	178,024	1,530,817	2016
6.83	224,995	1,603,267	2017
9.66	343,292	1,669,185	2018
8.58	305,676	1,752,895	2019
- 0.56	- 19,245	1,894,082	2020
10.80	447,592	1,931,883	2021

المصدر: إيمان عدنان حسين الأسدي، أثر سياسة ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة – تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق (2004-2021)، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق، 2022، ص 46-47.

ثانياً: مؤشر النفقات العمومية إلى الإيرادات العامة

في هذا المؤشر تم دمج قاعدة النفقات العمومية مع قاعدة الإيرادات العمومية، ليتم تفسير الضبط المالي من زاوية هل التوليفة المثلى متحققة بين النفقات العمومية والإيرادات العمومية ضمن الموازنة العمومية بحيث تغطي الإيرادات العمومية كامل النفقات العامة¹.

الجدول رقم (2-8): نسبة النفقات العمومية إلى الإيرادات العمومية للمدة (2004-2021) في

الاقتصاد النرويحي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون كرونة)

السنة	نسبة النفقات العمومية/ الإيرادات العمومية (%)
2004	79
2005	72
2006	68
2007	69
2008	66

¹ إيمان عدنان حسين الأسدي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

79	2009
78	2010
75	2011
74	2012
78	2013
81	2014
86	2015
90	2016
88	2017
83	2018
85	2019
101	2020
81	2021

المصدر: إيمان عدنان حسين الأسدي، أثر سياسة ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة - تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق (2004-2021)، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق، 2022، ص 48.

من خلال الجدول يلاحظ أن الضبط المالي متحققاً على طول السلسلة الزمنية وذلك لتغطية الإيرادات العمومية كامل النفقات العمومية مع تحقق فائض مالي بنسب معينة، ماعدا سنة 2020 فلم تتحقق التغطية بنسبة 100% نتيجة جائحة كورونا، لذلك كانت أعلى نسبة نفقات عمومية إلى إيرادات عمومية متحققة سنة 2020 والبالغة 101%، أما أدنى نسبة تحققت خلال السلسلة الزمنية كانت سنة 2008 وهي 66%.

ثالثاً: مؤشر الدين العام

استخدم مؤشر الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لبيان تحقق الضبط المالي من عدمه، وان نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بحسب اتفاقية "ماستريخت" يجب أن لا تتجاوز 30%، وقد تختلف هذه النسبة من بلد لآخر تبعاً للسياسات التي تفرها وتتبعها البلدان.

¹ إيمان عدنان حسين الأسدي، مرجع سبق ذكره، ص 48-49.

الجدول رقم (2-9): نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021) في الاقتصاد

النرويجي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون كرونة)

السنة	الدين العام	نسبة الدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي (%)
2004	897,965	50.4
2005	942,861	47.4
2006	1,291,422	58.3
2007	1,318,073	56.1
2008	1,428,067	54.8
2009	1,186,002	48.8
2010	1,275,835	49.2
2011	969,634	34.7
2012	1,063,351	35.9
2013	1,119,827	36.5
2014	1,090,490	34.7
2015	1,251,354	40.2
2016	1,371,166	44.3
2017	1,471,873	44.7
2018	1,611,368	45.3
2019	1,667,839	46.8
2020	1,822,726	53.4
2021	2,091,289	50.5
	المعدل	46.2

المصدر: إيمان عدنان حسين الأسدي، أثر سياسة ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة - تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق (2004-2021)، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق، 2022، ص 49. يبين الجدول نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021)، إذ يلاحظ أن النرويج لم تتجاوز النسبة المقررة وفق ما نصت عليه اتفاقية "ماستريخت" وهي نسبة 60% خلال السلسلة الزمنية، فكانت أعلى نسبة متحققة سنة 2006 هي 58.3%، أما أدنى نسبة فكانت 34.7% سنتي (2011-2014)، أما المعدل لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي فكان 46.2%، يتبين مما سبق أن الضبط

المالي متحقق عند مؤشر الدين العام، أما الغاية من إتباع سياسة الدين العام على الرغم من تحقق فائض لأغلب سنوات السلسلة الزمنية ماعدا 2020 التي حققت عجزا ماليا نتيجة لمتطلبات جائحة كورونا، بالوقت نفسه حتى لو كانت مسجلة لعجز مالي وبمجموعة من السنوات تبقى أنها دولة لديها حيز مالي متمثل بأكبر صندوق سيادي في العالم إذ تستطيع اللجوء إليه وقت الحاجة، مبدئيا وجود الدين العام أساسا قد يكون محصلة لسنوات ماضية لم يتم تصفيته فيتم إدراجه بالسنوات اللاحقة، أما فيما يخص الغاية من لجوء النرويج لإصدار دين عام على سحب مبلغ من الصندوق فقد يكون لانخفاض تكلفة الاقتراض مقارنة بالعوائد التي يحققها الصندوق، أو قد يكون لوجود مساحة تسمح بالاقتراض، كذلك للحفاظ على حق الأجيال القادم من الصندوق¹.

المطلب الثالث: عوامل نجاح وفشل التجربة النرويجية

هناك عدة عوامل ساعدت على نجاح النموذج النرويجي نذكر منها²:

- (1) التركيز منذ البداية على ضرورة السيطرة الوطنية على كلا القرارات التي تمس اتجاه وزخم عمليات النفط،
- (2) توفر إدارة حكومية عادلة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة ليس فقط في قطاع النفط، وإنما جميع السلطات الحكومية بصورة،
- (3) التمسك بمبدأ التنوع بين الشركات العاملة للاستفادة من تجاربها وخبراتها المختلفة،
- (4) الاستفادة من المنافسة البناءة بين الشركات لغرض تحسين شروط العقود من جهة، ولتحسين الكفاءة في عمليات التشغيل من الجهة الأخرى،
- (5) تمهيد الطريق للمساهمة الوطنية من قبل القطاعين الحكومي والأهلي في عمليات النفط إما مباشرة من خلال امتلاك أسهم في امتيازات النفط أو بصورة غير مباشرة عن طريق تجهيز الخدمات والمعدات لعمليات النفط،
- (6) التزام السلطات الحكومية منذ البداية بضرورة التمسك بتوازن معقول بين دور الشركات الوطنية من جهة ودور الشركات الدولية من الجهة الأخرى،
- (7) النجاح في خلق تعاون بناء بين شركات النفط والسلطات الحكومية،
- (8) التركيز على تحقيق أعلى نسبة ممكنة لاستخلاص النفط من المكامن، والنجاح في مضاعفة نسبة الاستخراج من 25% إلى أكثر من 45%،

¹ الأُسدي إيمان عدنان حسين، مرجع سبق ذكره، ص50.

² بن ناصر أمال، أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي مأزق نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات - الاقتصاد النرويجي نموذجا -، مداخلة بعنوان: التدابير والإجراءات الواجب على السلطات الحكومية اتخاذها، وعرض نماذج التحول الريعي إلى الاقتصاد المتنوع، جامعة 08 ماي 45، قلمة، الجزائر، 25 أفريل 2017، ص13.

(9) التركيز على حماية البيئة والسلامة في كل عمليات النفط.

ثانياً: مشاكل صاحبة ارتفاع الإيرادات النفطية في النرويج

تجربة النرويج لم تمر بدون مشاكل صاحبت ارتفاع الإيرادات النفطية، من ضمنها¹:

(1) ارتفاع تكلفة العامل النرويجي مقارنة بغيره من الأوروبيين، مما يزيد من تكلفة المواد المصنعة، وبالتالي قد يقلل

تنافسية الصادرات النرويجية، فقد ارتفعت التكلفة من حوالي 30 يورو سنة 2000 إلى 54 يورو سنة

2014 في الوقت الذي انخفضت فيه تكلفة العامل في السويد، وألمانيا،

(2) ارتفاع نسبة تاركي الدراسة بسبب مغريات ارتفاع الراتب،

(3) ارتفاع نسبة أخذ الإجازات مقارنة ببقية دول أوروبا، مما يسبب قلقاً لدى الحكومة من أن ذلك قد يؤدي

لانخفاض إنتاجية العامل التي استطاعوا المحافظة عليها طول السنوات السابقة،

(4) ارتفاع نسبة المهاجرين للنرويج من الدول القريبة خاصة من السويد التي بدأت الصحف تطلق عليها

لقب "تركيا النرويج"، زادت الهجرة بسبب ارتفاع الرواتب في النرويج، وأدت تلك الهجرة للضغط على سوق

العقارات بالارتفاع، وخاصة في المناطق المنتجة للنفط، كما تسبب الهجرة ضغطاً سكانياً على النرويج حيث

عدد السكان 5 ملايين نسمة فقط،

(5) ظهور مطالبات سياسية بتخفيض نسبة الضرائب المفروضة على الشعب النرويجي خاصة في ظل ارتفاع

الإيرادات النفطية.

¹ بن ناصر أمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما تقدم في الفصل الثاني تبين أن مختلف الاتجاهات الحديثة في الموازنة العمومية للدولة تمثل منهج علمي لاتخاذ القرارات يمكن من قياس التكلفة والعائد للاستخدامات البديلة للموارد الاقتصادية، وتشجيع استخدام تلك المعلومات بصفة مستمرة ومنتظمة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات وتدبير الأموال في الجهاز الإداري للدولة.

حيث قامت العديد من الدول بتحديث نظامها الموازني من خلال اقتناع السلطات العليا فيها بضرورة تطبيق اتجاه من الاتجاهات الحديثة الذي يناسب ظروفها وخصوصيتها ويؤدي إلى الربط بين المدخلات والمخرجات، ويساعد على تحسين اتخاذ القرارات وإعطاء معلومات أفضل على مدى ملائمة الخدمات الحكومية لحاجات المجتمع، حيث عملت التجارب الدولية على تحديث وعصرنة أنظمة الموازنة العمومية بما يتماشى والأساليب الحديثة لنظم الإدارة العمومية، ويضمن حسن تسيير المال العام، وتحقيق النتائج المسطرة التي تترجم في قوائم وتقارير مالية تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للدولة ومستوى أداء القطاع الحكومي.

من خلال التجارب الدولية لإصلاح الموازنة العمومية، سعت الجزائر كسائر الدول للاستفادة من هذه التجارب لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تطبيق القانون العضوي رقم 18-15 وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال اتجاهات الدولة الجزائرية لإصلاح الموازنة العمومية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث

اتجاهات الدولة الجزائرية لإصلاح الموازنة

العمومية لتحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد

في إطار توطيد التكامل بين النظري والتطبيقي، باعتبار أن التنسيق بين المعلومات يعد من الأولويات، سيتم القيام في هذا الفصل بدراسة تطبيقية على اتجاهات الدولة الجزائرية لإصلاح الموازنة العمومية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فالجزائر على غرار الدول ونتيجة للعيوب الكثيرة التي تشوب نظامها الميزاني تولت مشروعاً مهماً لتحديثه بغية الالتحاق بالاتجاهات الدولية الحديثة لتسيير الميزانيات العامة محاولة للتخلص من العيوب والنقائص التي يسجلها النظام الحالي، فقد تبنت وزارة المالية منذ سنوات التسعينات، جملة من مشاريع الإصلاح من بينها تطوير المنظومة التشريعية القانونية التي تحكم الميزانية والمالية العمومية للاستجابة لهذه المتطلبات والتقييد بالمعايير الدولية المعمول بها، حيث صدر في هذا الإطار القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، والذي يعمل على تقديم إضافة جديدة في تسيير المالية العمومية في الجزائر من خلال البحث عن الفعالية والنتائج، وإلى تحسين تقديم قوانين المالية للحصول على مقروئية أفضل، وتعزيز شفافية المعلومات والأرقام الخاصة بالميزانية، وتقوية الرقابة البرلمانية وإدماج عناصر المرونة في التسيير المالي، وبالتالي تحقيق شفافية أكبر في العمليات المالية، وزيادة فعالية تسيير المؤسسات العمومية الإدارية، باعتبارها المرفق العمومي الذي يلبي الحاجات العامة للأفراد.

ولفهم اتجاهات الدولة الجزائرية لإصلاح الموازنة العمومية لتحقيق التنمية الاقتصادية تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث جاءت كما يلي:

- المبحث الأول: مبادئ الموازنة العمومية في الجزائر
- المبحث الثاني: مرتكزات الإصلاح الاقتصادي للموازنة العمومية
- المبحث الثالث: موازنة البرامج والأداء كأسلوب يستحدث لعصرنة الموازنة العمومية في ظل القانون

العضوي (18-15)

المبحث الأول: مبادئ الموازنة العمومية في الجزائر

تتطلب عمليات تنظيم شؤون الميزانية العمومية خلال تحضيرها احترام بعض القواعد والضوابط من أجل ضمان السير السليم للميزانية العمومية، تتلخص أهم هذه القواعد في أربعة مبادئ أساسية: مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، ومبدأ العمومية ومبدأ التوازن.

المطلب الأول: مبدأ سنوية الموازنة

من خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى مبدأ واستثناءات سنوية الموازنة.

أولاً: تعريف مبدأ سنوية الموازنة

ينص هذا المبدأ على أن تكون المدة التي توضع لها الميزانية العمومية سنة وبأن تكون موافقة السلطة عليها سنويا أيضا ويعود اختيار هذه المدة سنة لاعتبارات مالية وإدارية وسياسية وحسب المادة 3 من القانون 84-17 فإن قانون المالية يقر ويرخص للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية، بمحمل موارد الدولة وأعبائها، وكذلك المادة 3 من القانون 21-90 فإن الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها¹.

يظهر لنا مبدأ السنوية من خلال تعريف الموازنة العمومية للدولة في الجزائر فالموازنة هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية والبيان الذي من خلاله ترخص وتقدر الإيرادات والنفقات السنوية للدولة، ومنه نلاحظ أن التحديد الدوري لترخيص الموازنة يتوافق مع السنة، فالنفقات المرخص بها في قانون المالية لا تكون صالحة إلا لسنة واحدة، فالسنة المالية في الجزائر تبدأ في الفاتح جانفي من كل سنة وتنتهي في 31/12 من كل سنة، بحيث أن الموازنة سنوية في إعدادها شاملة في محتواها ومضمونها لأنها تترجم الجزء السنوي من برنامج التنمية للدولة، وفيما يتعلق بالإيرادات العمومية فتجد قاعدة السنوية تطبيقا دقيقا فيكون الترخيص بتحصيل الضرائب والرسوم سنويا.

أما فيما يخص النفقات العمومية يجب أن تبرر الإعتمادات اللازمة لتغطية نفقات التسيير في كل سنة وفي مجموعها، ولا يمكن تحويل الإعتمادات المفتوحة لسنة مالية معينة للسنة المالية التالية، وهو ما يعني أنه لا يتم التحديد الآلي لإعتمادات التسيير وبالتالي فإن تغطية النفقات الأكثر استقرارا ورصيدا لا ينبغي أن تؤجل إلى الموازنة العمومية للسنة المقبلة².

¹ مسعودي علي، أهمية الحوكمة في الميزانية العامة للدولة - حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019، ص84.

² دردوري حسين، لقيطي الأخضر، الموازنة العامة في التشريع الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 07، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص643.

ويحدد هذا المبدأ المدة التي توضع لأجلها الموازنة وتنفذ خلالها، وأن تكون هذه المدة المحددة الآتية سنة واحدة، أي أن تحضر السلطة التنفيذية الموازنة لمدة سنة واحدة وأن تقرها السلطة التشريعية لمدة سنة واحدة، وأن تكون الأرقام التقديرية الواردة في الموازنة قابلة للتنفيذ خلال السنة المعينة. فحسب قانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية في مادته رقم 03 يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، بمجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي¹.

ثانياً: استثناءات مبدأ السنوية

تتمثل استثناءات مبدأ السنوية فيما يلي:

(1) ترحيل الاعتمادات:

تجيز هذه التقنية إمكانية إعادة تجديد صلاحية الاعتمادات المالية التي لم تستهلك للسنوات الماضية، غير أن هذه الإمكانية تختلف باختلاف وتصنيف الاعتمادات، فبالنسبة لاعتمادات التجهيز تتم بطريقة آلية من أجل إتمام تنفيذ المشاريع والتي غالباً مدة إنجازها تفوق السنة، أما فيما يخص اعتمادات التسيير فهي تحتاج إلى رخصة تشريعية غير أن هذه التقنية قليلة الاستعمال، وفي الجزائر لم تعد متاحة إلا بالنسبة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري².

وهي متعلقة بنفقات التجهيز بحيث يمكن أن تستعمل التخصيصات المالية لمدة تفوق السنة لأنها مرتبطة بمشاريع الاستثمار الطويلة الأجل والتي تفوق السنة³.

(2) الموازنة الإثني عشرة:

تحضر لمدة شهر واحد أي لجزء من اثني عشر جزءاً (12/1) من السنة، ويؤخذ بمثل هذه الموازنة في حالة تأخر مصادقة السلطة التشريعية على قانون المالية في موعده المحدد مما لا يسمح بتطبيق أحكامه عند بداية السنة المالية فإنه يواصل مؤقتاً تنفيذ إيرادات ونفقات الميزانية العمومية للدولة حسب الشروط المقررة في المادة 69 من القانون 84-17 وهي كالتالي⁴:

■ بالنسبة للإيرادات طبقاً للشروط والنسب وكيفيات التحصيل المعمول بها تطبيقاً لقانون المالية السابق،

¹ لغمرية لعجال، دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، ص453.

² مسعودي علي، مرجع سبق ذكره، ص85.

³ دردوري حسين، لقليطي الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص643.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو 1984، ص1048.

- بالنسبة لنفقات التسيير في حدود 1/12 من مبلغ الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى السنة المالية للميزانية السابقة، وذلك شهريا ولمدة 3 أشهر،
- بالنسبة لاعتمادات الاستثمار وفي حدود ربع الحصة المالية المخصصة لكل قطاع ولكل مسير، كما تنتج عن توزيع - إعمادات الدفع المتعلق بالمخطط السنوي للسنة المالية السابقة.

(3) عمليات برامج التجهيز العمومي:

تقوم الحكومات إلى جانب تنفيذ المشاريع العادية الصغيرة، التي تنتهي مع نهاية السنة، بتنفيذ مشاريع إنمائية كبيرة يحتاج تنفيذها إلى أكثر من سنة، هذه العمليات استثناء المبدأ سنوية الميزانية العامة، وعليه يصبح أمر تقسيمها إلى أشطر تتلاءم والتقيد الصارم بمبدأ السنوية غير منطقي.¹

لذلك ميز النظام المالي الميزانياتي الجزائري بين رخص البرامج Autorisation de programme وتعرف اختصارا بـ AP، وإعمادات الدفع Credit de Paiement وتعرف اختصارا بـ CP، حيث تسجل نفقات التجهيز العمومية ونفقات الاستثمار والنفقات بالرأس المال في الميزانية العمومية للدولة على شكل رخص برامج وتنفذ باعتماد الدفع هذا حسب المادة 6 من القانون 84-17 حيث²:

- تمثل رخص البرامج (AP) الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للأمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة، وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغائها،
- وتمثل اعتمادات الدفع (CP) التخصيصات السنوية التي يمكن الأمر بصرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطبقة.

(4) قوانين المالية التكميلية:

هي قوانين تنهج نفس مسار قانون المالية وتأتي هذه القوانين لتكمل أو تعدل أو تنشئ أو تلغي بندا أو أثر من بنود قانون المالية، وهي تعتبر من استثناءات مبدأ السنوية لأنها تكون لمدة أقل من سنة فهي تبدأ بعد بداية السنة المالية وتنتهي مع نهايتها.

¹ مسعودي علي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو 1984، ص 1040.

المطلب الثاني: مبدأ وحدة الموازنة

بعد التعرف على مبدأ السنوية سيتم التعرف في هذا المطلب على تعريف مبدأ وحدة الميزانية وأهم استثناءاتها.

أولاً: تعريف مبدأ وحدة الموازنة

يقضي مبدأ وحدة الموازنة أن توضع نفقات الدولة وإيراداتها في صك واحد أو وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها، فلا يوجد في الدولة الواحدة سوى موازنة واحدة تتضمن جميع إيراداتها ونفقاتها مهما كانت مصادرها أو أوجه نفقاتها ومهما تعددت هيئاتها ومؤسساتها¹.

ويعني هذا المبدأ أن يتم إدراج كل عناصر الموازنة في بيان واحد أي أن تخصص موازنة واحدة تكون ملمة بجميع النفقات والإيرادات وذلك مهما كانت طبيعتها، بحيث يقوم البرلمان بالتصويت عليها مرة واحدة وبصورة عامة، فالنفقات العمومية والإيرادات العمومية المدرجة في وثيقة واحدة تمكن من تبسيط التعرف على الوضعية المالية للدولة وتسهل الدور الرقابي على موازنة الدولة، وفي الجزائر أدخلت بعض التعديلات لقاعدة الوحدة وظهرت بعض الاستثناءات على هذه القاعدة ومن أهم التعديلات التي أدخلت على قاعدة الموازنة هي إدراج الميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة بالخرينة².

ينص مبدأ الوحدة بأن تدرج جميع إيرادات الدولة، ونفقاتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من المراقبة بفعالية على الميزانية وعلى أعمال السلطة التنفيذية.

ثانياً: استثناءات مبدأ الوحدة

تتمثل استثناءات مبدأ الوحدة فيما يلي:

(1) الميزانية الملحقة:

حسب المادة 44 من القانون 84-17 يكون موضوع الميزانيات الملحقة العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يضيف عليها القانون الشخصية الاعتبارية، والتي يهدف نشاطها أساساً إلى إنتاج بعض المواد أو تأدية بعض الخدمات المدفوعة الثمن.

(2) الميزانيات المستقلة:

هي الميزانيات الخاصة بالمؤسسات العامة التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، حيث يكون لهذه المرافق ميزانية خاصة بها منفصلة عن ميزانية الدولة.

¹ لعمرية لعجال، مرجع سبق ذكره، ص 453.

² دردوري حسين، لقليطي الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 644.

3) الحسابات الخاصة للخزينة العمومية:

ويقصد بهذه الحسابات الإطار الذي يسجل دخول أموال إلى خزينة الدولة بمناسبة بعض العمليات الخاصة التي تقوم بها، ولا تعتبر إيرادات عمومية مثل كفالة الضمان التي يدفعها المتعاملون المتعاقدون مع الدولة ضمناً لقيامهم بما هو مطلوب منهم وترد هذه الضمانات بعد التسليم النهائي ويسجل خروج أموال منها ولا تعتبر نفقات عمومية مثل القروض التي تمنح للبعض والتي يجب ردها إلى الخزينة في السنة ذاتها. وفي الجزائر حسب المادة 48 من القانون 84-17 تفتح هذه الحسابات إلا بموجب قانون المالية وهي عبارة عن ستة (06) حسابات وهي¹:

- الحسابات التجارية،
- حسابات التخصيص الخاص،
- حسابات التسيقات،
- حسابات القروض،
- حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية.

المطلب الثالث: مبدأ الشمولية ومبدأ توازن الموازنة

بعد التطرق إلى مبدأ سنوية الموازنة ووحدة الموازنة، من خلال هذا المطلب سيتم تناول مبدأين هما مبدأ الشمولية ومبدأ توازن الموازنة.

أولاً: مبدأ الشمولية أو العمومية

يعني هذا المبدأ أن تظهر كافة تقديرات النفقات وكافة تقديرات الإيرادات في وثيقة الموازنة دون أي مقاصة بينهما، ويعتبر هذا المبدأ مكمل لمبدأ وحدة الموازنة، ويقوم هذا المبدأ على قاعدتين رئيسيتين وهما²:

1) قاعدة عدم تخصيص الإيراد:

قاعدة عدم تخصيص الإيرادات أو ما يسمى بمبدأ الشيوخ تعني هذه القاعدة ألا يخصص إيراد معين من الإيرادات العمومية للاتفاق منه على وجه معين من أوجه النفقات، وهذا ما نصت عليه المادة 08 من القانون 84-17 لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة، وتستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية للدولة بلا تمييز³، والحكمة من إقرار هذا المبدأ هي أن تخصيص إيرادات معينة لتمويل مصروفات معينة، إما أن يدعو إلى

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو 1984، ص 1045.

² دردوري حسين، لقليطي الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 646.

³ القانون 84/17، الصادر بتاريخ 07/07/1984، الملحق بقوانين المالية، المادة 08.

الإسراف في حالة زيادة الإيرادات العمومية، وإما إلى عدم تقديم الخدمات العامة على وجه مرض في حالة انخفاض حصيلة الإيرادات المخصصة¹.

غير أنه يمكن أن ينص قانون المالية صراحة على تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات وتكتسي هذه العمليات حسب الحالات الأشكال التالية:

- الميزانيات الملحق،
- الحسابات الخاصة للخزينة،
- أو الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الموازنة العامة والتي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الإعتمادات.

(2) قاعدة تخصيص الاعتمادات:

تعني هذه القاعدة أن اعتماد السلطة التشريعية للنفقات لا يجوز أن يكون إجماليا، بل يجب أن يخص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام، فلا يجوز أن يكون إعداد واعتماد النفقات كـمبلغ إجمالي، ويترك للحكومة أمر توزيعه على أوجه الإنفاق المختلفة².

(3) قاعدة المنتج الخام:

تعني هذه القاعدة إلزامية تسجيل النفقات والإيرادات بمبلغها الخام أي بمبلغها الكاملة وهو ما يمنع مقاصة الإيرادات والنفقات.

ومنه نلاحظ أن أساس هذه القاعدة هو التسجيل المنفصل لنفقات الدولة وإيراداتها في موازنة الدولة وذلك بدون إجراء أية مقاصة بينهما، بحيث لا يمكن أن تستخدم بعض الإيرادات لتغطية بعض النفقات العمومية، لكي لا يتم الخروج عن قاعدة شمول الموازنة³.

ثانيا: مبدأ توازن الموازنة

مبدأ توازن الموازنة هو تساوي إيرادات الدولة مع نفقاتها أو بتعبير أدق: هو تساوي الإيرادات العمومية من (الضرائب والرسوم وإيرادات أملاك الدولة) مع النفقات العمومية (الجارية والاستثمارية) دون وجود العجز أو الفائض بما يؤدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة⁴.

¹ ديلمي هاجيرة، الميزانية العامة في ميزان الحوكمة الجيدة، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 05، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2017، ص167.

² المرجع نفسه، ص167.

³ دردوري حسين، لقليطي الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص647.

⁴ لعمرية لعجال، مرجع سبق ذكره، ص453.

وتعني قاعدة توازن الموازنة العمومية للدولة، ألا تزيد النفقات العمومية على الإيرادات والعكس، ففي الجزائر يأخذ مبدأ توازن الموازنة طابعا خاصا فحتى سنة 1965 فان جميع النفقات العامة تظهر في الموازنة العمومية حيث بدأت تظهر بعض الإختلالات منذ بداية الجزائر بتطبيقها لمخططات التنمية فخلال المخطط الثلاثي (1967/1969) عرفت الخزينة مشاكل في التمويل ومع تزايد الإنفاق العام ظهرت مشكلة التوازن في الموازنة العمومية للدولة فقامت الحكومة من أجل حل هذه المشكلة بإدخال ما يعرف بالموارد المؤقتة ضمن مكونات الموازنة (التسبيقات والقروض)، وهو الأمر الذي أدى للتخفيف من ثقل النفقات على الخزينة العمومية والتقليص من عجز الموازنة العمومية للدولة، ولكن بعد سنة 1971 شرعت الجزائر بالعديد من الإصلاحات وذلك من أجل تسهيل عملية التمويل لمختلف المخططات، فالجزائر منذ هذه الفترة أصبحت تستند إلى ما يعرف بالعجز المؤقت أو المقصود أو المنظم من أجل زيادة الطلب والتوسع في المشاريع الاستثمارية ومحاولة تحقيق مناصب عمل والوصول لتحقيق التوازن الاقتصادي، ومنه أصبحت الجزائر لا تركز على مبدأ التوازن في الموازنة لكي تتمكن من الوصول لتحقيق أهدافها الاقتصادية، ولكن ذلك لا يعني التماذي في خلق عجز في الموازنة¹.

ينص مبدأ التوازن على ضرورة تساوي جملة تقديرات الإيرادات العمومية مع جملة تقديرات النفقات العمومية، وهذا تجنباً لحدوث عجز أو فائض.

وهنا يجب التمييز بين التوازن المالي والتوازن الاقتصادي يعني توازن الميزانية تحقيق التوازن الحسابي أو المالي بين جانبي الميزانية العمومية وتجنب العجز أو الفائض، أما التوازن الاقتصادي أو الاجتماعي فيحدث تلقائياً، وقد ظل التقليديون متمسكون بهذه القاعدة، وذلك بسبب نظرهم لدور الدولة القائمة على عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي وأن تتبع سياسة مالية محايدة ورافضون بشدة لحالة الفائض في الموازنة إذ يفسرونه بالتعسف في فرض الضرائب، وحالة العجز الذي يروونه سبباً في زيادة حجم القروض وتحميل الأجيال القادمة أعباء إضافية أو تمويله عن طريق الإصدار النقدي الذي قد يؤدي إلى التضخم. ولكن ذلك لا يتناسب مع وظائف الدولة الحديثة كدولة منتجة، وما تسعى إليه من تحقيق عمالة كاملة ورفع مستوى الإنتاج وزيادة الدخل الوطني، وأخيراً تحقيق التوازن الاقتصادي العام، فالميزانية تعتبر أحد أدوات السياسة الاقتصادية والمالية تستخدمها الدولة لإحداث أمور مرغوبة وتجنب أمور غير مرغوبة، ومنه فإن توازن الميزانية قد يعطي نتائج مرضية كما قد يعطي نتائج غير مرضية، وهذا حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة. وعليه لم يعد مبدأ التوازن مطلوباً في الميزانية إذ يتم التخلي عنه من أجل الوصول إلى التوازن الاقتصادي².

¹ دردوري حسين، لقليطي الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 647-648.

² مسعودي علي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

ظهر تأكيد المشرع الجزائري على مبدأ التوازن من خلال المادة (121) من الدستور التي نصت على ما يلي: " لا يقبل اقتراح أي قانون مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية أو زيادة النفقات العمومية، إلا إذا كان مرفوقا بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها¹.

المبحث الثاني: مرتكزات الإصلاح الاقتصادي للموازنة العمومية

بعد التطرق في المبحث الأول إلى أهم مبادئ الموازنة العمومية سيتم التعرف في هذا المبحث إلى مرتكزات الإصلاح الاقتصادي للموازنة العمومية المتمثلة في المرتكزات المبنية على النفقات العمومية، والمرتكزات المبنية على الإيرادات العمومية.

المطلب الأول: المرتكزات المبنية على النفقات العمومية

من خلال هذا المطلب سيتم تناول تطور النفقات العمومية ودورها في الاقتصاد وإصلاح الإنفاق العمومي في الجزائر توجهه نحو التنمية الاقتصادية.

أولاً: تطور النفقات العمومية ودورها في الاقتصاد

لقد مرت المالية العامة في الجزائر بثلاث مراحل أساسية " مرحلة الاقتصاد الاشتراكي، المرحلة الانتقالية التي من خلال تم التوجه نحو اقتصاد السوق، ومرحلة الانتعاش الاقتصادي مع مطلع سنوات 2000 التي اصطلح عليها "فترة الوفورات المالية"، في مطلع الستينيات كانت لا تزال الهيمنة الفرنسية على الثروات والاقتصاد الوطني فكانت تشكل نسبة النفقات العمومية 17.04% إلى الناتج الداخلي الخام بمبلغ 2.237 مليار دج، كما أن هناك أهمية كبيرة لنفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز التي سجلت نسبا ضعيفة جدا تتراوح بين 16.23% سنة 1963 و 20% سنة 1967، وسيتم في هذا الجزء بالقيام بتحليل تطور إجمالي النفقات العامة بشقيها التسيير والتجهيز².

¹ مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين القانون الأساسي 17/84 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، الجزائر، 2016، ص330.

² بن عيسى إلهام، تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2000-2020 -، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 13، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2023، ص162.

الجدول رقم (3-1): تطور النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

الوحدة (مليار دج)

السنة	إجمالي النفقات	نفقات التسيير	النسبة	نفقات التجهيز	النسبة	نسبة التغيير
2000	1178.1	838.9	71.21	339.2	28.79	/
2001	1321	798.6	60.45	522.4	39.55	12.13
2002	1150.6	975.6	84.79	175	15.21	- 12.90
2003	1766.2	1138.1	64.44	628.1	35.56	53.50
2004	1891.8	1251.1	66.13	640.7	33.87	7.11
2005	2052	1245.1	60.68	806.9	39.32	8.47
2006	2453	1437.9	58.62	1015.1	41.38	19.54
2007	3108.5	1673.9	53.85	1434.6	46.15	26.72
2008	4191	2217.7	52.92	1973.3	47.08	34.82
2009	4246.3	2300	54.16	1946.3	45.84	1.32
2010	4466.9	2659	59.53	1807.9	40.47	5.20
2011	5853.6	3879.2	66.27	1974.4	33.73	31.04
2012	7058.1	4782.6	67.76	2275.5	32.24	20.58
2013	6024.1	4131.5	68.58	1892.6	31.42	- 14.65
2014	6995.7	4494.3	64.24	2501.4	35.76	16.13
2015	7656.3	4617	60.30	3039.3	39.70	9.44
2016	7297.5	4585.6	62.84	2711.9	37.16	- 4.69
2017	7282.6	4677.2	64.39	2605.4	35.61	1.26
2018	7732.1	4813.7	60.16	2918.4	39.84	4.56
2019	7741.3	4895.2	63.23	2846.10	36.77	0.19
2020	6902.9	5009.3	72.57	1893.60	27.43	- 10.83
2021	7436.1	5479.7	73.69	1956.40	26.31	7.72
2022	9660	7573.7	78.40	2086.30	21.60	29.91

المصدر: بن عيسى إلهام، تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2000-2020، مجلة الجزائرية

للمالية العامة، المجلد 13، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2023، ص163.

مع بداية سنوات 2000 عرفت سياسة الإنفاق العام ارتفاعا غير مسبوق¹ مرحلة الانتعاش الاقتصادي" وخاصة في نفقات التجهيز العمومي¹، حيث انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية بفضل ارتفاع في أسعار المحروقات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من سنة 2001-2004 الذي خصص له غلاف مالي 7.2 مليار دولار، البرنامج التكميلي لدعم النمو من سنة 2005-2009 خصص له حوالي 114 مليار دولار، البرنامج الخماسي 2010-2014 لتوطيد النمو فقد حظي البرنامج بمبلغ 286 مليار دولار، ويدل على وجود تباين واضح بين التخطيط الموازني والأهداف المنتظر تحقيقها، كما يدل أيضا على التسرع في إطلاق المشاريع دون أن تبلغ مستوى النضج المطلوب من حيث الدراسات الأولية والأساسية لجدوى وتكاليف تلك المشاريع، يؤكد عدم فعالية وسائل وآليات التنفيذ المعمول بها في إطار النظام الموازني الحالي².

2015-2019 برنامج توطيد النمو 280 مليار دولار"، حيث بلغت معدل نمو 22.56% و28.57% من الناتج الداخلي، والملاحظ من الجدول أن الزيادة كانت بنسب كبيرة في نفقات التجهيز العمومي التي انتقلت من 339,2 مليار دج سنة 2000 إلى 2086,3 مليار دج سنة 2022 نظرا للتوسع في برامج الاستثمار العمومي أما نفقات التسيير فقد ارتفعت من 8389 مليار دج إلى 75737 مليار دج نفس الشيء تم ملاحظته خلال الفترة على مستوى رصيد الميزانية الذي سجل فيما موجبة بعدما كان ساليا في فترات سابقة هذه النتائج الإيجابية راجعة إلى انتعاش في أسعار المحروقات التي وصلت إلى 27,6\$ للبرميل خلال سنة 2000، وتعد سنة 2004 السنة الرابعة على التوالي خلال المرحلة الأولى التي عرفت فيها المالية العامة نموا تزامن مع الارتفاع المتواصل في أسعار المحروقات إلى 36,05\$ ارتفعت النفقات العمومية بمعدل 55.54% لفترة (2000-2004) منتقلة من 1178,12 مليار دج إلى سنة 1832,5 مليار دج، أما نفقات التسيير عرفت معدل نمو 44,5% ويفسر ذلك إلى زيادة قوة التحويلات الجارية إلى 557,7 مليار دج ونفقات المستخدمين 382.1 مليار دج بالنسبة لنفقات التجهيز ارتفعت بنسبة + 84% ما يعادل أربعة أضعاف، يعود إلى تطبيق برنامج عدم الإنعاش الاقتصادي خاصة برامج التنمية الريفية والفلاحية وإعادة بناء الهياكل والمنشآت المتضررة من زلزال 2003، خلال الفترة (2001-2005) ارتفعت النفقات العمومية بنسبة 68% فارتفعت من 1321 مليار دج إلى 1985.9 مليار دج منها 54% في نفقات التسيير التي ارتفعت من 963,6 مليار دج إلى 1291,9 مليار دج ومعدل نمو 4.6% في نفقات التجهيز منتقلة من 357,4 مليار دج 694 مليار دج

¹ بن عيسى إلهام، مرجع سبق ذكره، ص163.

² شبايكي مليكة حفيظ، مغني نادية، موازنة البرامج والأداء كمدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 09، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016، ص403.

الفصل الثالث اتجاهات الدولة الجزائرية لإصلاح الموازنة العمومية لتحقيق التنمية الاقتصادية

يترجم هذا الارتفاع في نفقات التجهيز العمومي إلى الطلاق برنامج التكميلي لدعم النمو الذي يتكون من سبعة محاور أساسية بالإضافة إلى إعادة بناء ما تم تدميره زلزال 2003.

وخلال الفترة (2005-2010) سجلت نسبة نمو 119,9% ويفسر هذا الارتفاع إلى زيادة النفقات الجارية بـ 58,5% و 41,5% في نفقات الاستثمار أما خلال السنتين الأخيرتين 2009-2010 عرفت انخفاض بنسبة 1,4% و 6% على التوالي أما خلال الفترة ككل (2005-2010) سجلت ارتفاعا يفوق 1267%، مقارنة بالناتج الداخلي انتقلت التسيير 22,3 إلى 22,9%، مقابل انخفاض في نفقات التجهيز من 19,4% إلى 15,2% سنة 2010، هذا التراجع المسجل من 1946,3 مليار دج سنة 2009 إلى 1829 مليار دج راجع إلى انخفاض في نفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية بنسبة 29,6%، نفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية في قطاع الفلاحة والري بنسبة 31,2%، تراجع نفقات التريبة والتكوين -10,7% ونفقات البنى التحتية الاجتماعية والثقافية -20%، أما الارتفاع المسجل في نفقات التسيير التي انتقلت من 2300 مليار دج إلى 2683,8 مليار دج أي بمعدل نمو 16,7% يعود إلى الارتفاع في نفقات المستخدمين +32,7% والتحويلات الجارية +11,4%، ومعاشات المجاهدين +17,2%.

في سنة 2015 ارتفعت النفقات العمومية من 6995,7 مليار دج إلى 7656,3 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 9,4% كانت نسبة مساهمة نفقات التجهيز منها أكثر من 81%، مقارنة بالناتج الداخلي ارتفعت إلى 46,1% وهي أكثر من سنة 2014 بلغت 40,6%، إلا أن نفقات التسيير عرفت معدل ارتفاع ضعيف +2,7% منتقلة من 4494,3 مليار دج إلى 4617 مليار دج، وهذا ناجم عن انخفاض في مبلغ التحويلات بـ 68,2- مليار دج، على عكس ذلك نفقات التجهيز سجلت معدل نمو 215% مقارنة بسنة 2014 و 18% نسبة إلى الناتج الداخلي بمبلغ 3039,3 مليار دج أساسا في ارتفاع نفقات البنية الاقتصادية والإدارية بمبلغ 214,2 مليار دج قطاع السكن 187,4 مليار دج نفقات قطاع المناجم والطاقة 114 مليار دج محتلة آخر المراتب بمعدل نمو 2,69%، وفي مقدمتها مخصصات قطاع السكن بنسبة تفوق 20%².

وفي سنة 2017 ارتفعت النفقات الإجمالية بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 01,3% بعدما تراجعت بنسبة -4,7% سنة 2016 حيث قدر مبلغها 7389,3 مليار دج مقابل 7297,5 مليار دج سنة 2016 مقارنة بالناتج الداخلي تراجعت نسبتها إلى 39,1% بعدما سجلت 41,9 سنة 2016، هذه الزيادة كانت في نفقات التسيير التي ارتفعت من 4585,6 مليار دج إلى 4757,8 مليار دج بنسبة 3,8% في حين تسجيل

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي النقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2010، جويلية 2011، صص 80-83.

² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي النقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2015، نوفمبر 2016، صص 81-83.

الفصل الثالث اتجاهات الدولة الجزائرية لإصلاح الموازنة العمومية لتحقيق التنمية الاقتصادية

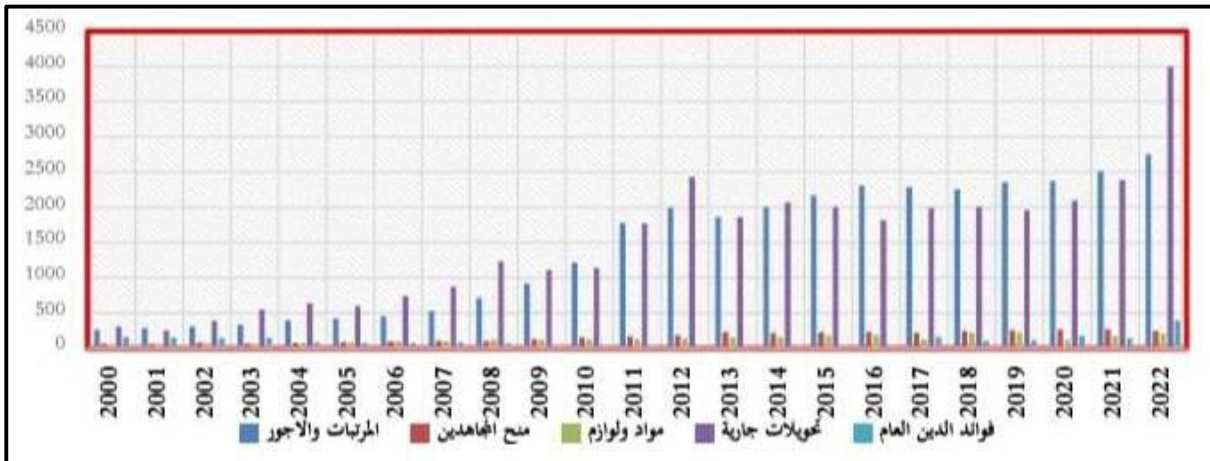
تراجع في نفقات التجهيز بنسبة 03% الذي يعد للمرة الثانية بعد 2016 التي سجلت معدل تراجع - 30,21%، يعود هذا إلى الانخفاض في نفقات التجهيز باستثناء مخصصات قطاع السكن وبند النفقات الأخرى¹.

الارتفاع المسجل في نفقات التسيير لسنة 2019 والمقدر ب + 246,91 مليار دج بسبب ارتفاع معاشات المجاهدين وأجور المستخدمين بينما تم تسجيل تراجع في فوائد الدين العام، أما الانخفاض المسجل في نفقات التجهيز العمومي نظرا لتراجع الغلاف المالي المخصص لقطاعي الري والزراعة -25.2 مليار دج، التربية والتكوين - 40,1 مليار دج، السكن - 78,47 مليار دج².

تراجعت إجمالي النفقات العمومية بنسبة -10.8% سنة 2020 نظرا لتراجع نفقات رأس المال بنسبة -33,5% أما النفقات الجارية ارتفعت بنسبة +2,3% زيادة عن ارتفاع معاشات المجاهدين والمستخدمين شهدت فوائد الدين العام ارتفاعا هي الأخرى بنسبة +50.7%.

خلال الفترة (2020-2022) بقيت مستقرة سجلت ارتفاعا بنسبة +29,9% سنة 2022 نظرا لارتفاع نفقات التسيير بنسبة 38.2 نتيجة للزيادة في مبلغ التحويلات بنسبة +67% حيث تمثل نسبة 41.4% من إجمالي النفقات بمبلغ 3995,4 مليار دج، كذلك فوائد الدين العام ارتفعت بمبلغ +246.2 مليار دج ارتفاع يقارب 03 أضعاف منتقلة من 143.9 مليار دج إلى 390.1 مليار دج³.

الشكل رقم (3-1): هيكل نفقات التسيير للفترة 2000-2022



المصدر: بن عيسى إهام، تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2000-2020، - المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 13، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2023، ص165.

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي النقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2017، جويلية 2018، صص 63-65.

² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي النقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2019، ديسمبر 2020، صص 71-73.

³ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي النقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2022، سبتمبر 2023، صص 99.

ثانياً: إصلاح الإنفاق العمومي في الجزائر توجهه نحو التنمية الاقتصادية

إن الآثار الاقتصادية المباشرة التي تترتب على النفقات العمومية هي تلك المرتبطة بتحقيق الهدف الأصلي من النفقة العمومية والمتمثل بإشباع الحاجات الضرورية للأفراد والتي تسمح لهم بممارسة أعمالهم ونشاطهم باستمرار وأمان، وللنفقات العامة عدة آثار يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

(1) أثر النفقات العمومية على قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار:

تؤثر النفقات العمومية على قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار وذلك كما يلي:

■ آثار النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل:

لا شك أن قدرة الأفراد على تتوقف أساساً على كمية السلع والخدمات التي يستهلكونها، وعلى هذا فإن النفقات العمومية تزيد في قدراتهم على العمل وبالعكس يحصل إذا انخفضت النفقات العمومية. وعلى هذا فإن ما تنفقه الدولة على المرافق العامة التقليدية (الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء وغير التقليدية) التعليم، الصحة والتأمين الاجتماعي ضد المرضى والعجز والشيخوخة والبطالة، والإعانات الاجتماعية) يزيد في قدرة الأفراد على العمل لأن هذه النفقات تزيد كفاءة الأفراد الذهنية والجسمانية وتؤمنهم ضد مخاطر المستقبل.

■ آثار النفقات العامة على قدرة الأفراد على الادخار: إذا كانت النفقات العمومية تزيد من قدرة الأفراد

على العمل، فإن زيادة هذه القدرة تؤدي إلى زيادة الجهد المبذول من قبلهم مما يزيد دخول الأفراد ويزيد بالتالي الجزء المخصص للادخار من هذه الدخول، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن النفقات العمومية تزيد دخول المستفيدين منها بصورة مباشرة (حصول الأفراد على هذه النفقات بصورة مباشرة كرواتب أو أجور أو إعانات) أو بصورة غير مباشرة كخدمات (كالصحة والتعليم) مما يعني توفير جزء من دخولهم النقدية. وهذا كله يزيد من إمكانيات الأفراد على الادخار.

(2) أثر النفقات العمومية على الاستهلاك الوطني:

ويكون التأثير في عدة جوانب تتحللها أمثلة من أهمها:²

عندما تقوم الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية مثل الدفاع والأمن والتعليم وكذلك سلع استهلاكية في شكل ملابس ومستلزمات وأدوية فإنها تزيد الاستهلاك الوطني.

¹ ذياب عبد الرحمان، ترشيد الإنفاق العام ودوره في معالجة عجز الموازنة العامة - دراسة مقارنة -، مذكرة ماستر، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2019، صص 45-46.

² ذياب عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 47.

3) أثر النفقات العمومية على توزيع الدخل:

يؤثر الإنفاق العام على توزيع الدخل من خلال تأثيره على هيكل توزيع الدخل، هذا الهيكل الذي يشير إلى الكيفية التي يوزع بها بين الفئات الاجتماعية المختلفة، فيما يسمى بتوزيع الدخل الشخصي، وكذلك الكيفية التي يوزع بها الدخل الوطني بين عناصر الإنتاج من رأس مال وعمل وأرصدة وتنظيم، فيما يسمى بالتوزيع الوظيفي للدخل.

ومعنى ذلك فإن الإنفاق العمومي يؤثر على هيكل توزيع الدخل الوطني في مرحلتين: الأولى مرحلة التوزيع الأولى للدخل أي توزيع الدخل أو الناتج بين الذين أسهموا في القيام به أي بين عناصر الإنتاج، ومرحلة التوزيع النهائي فيما يسمى بمرحلة إعادة التوزيع والتي تشهد إدخال تعديلات على التوزيع الأولى بمعنى توزيع الناتج أو الدخل بين أفراد المجتمع بصفتهم مستهلكين.

المطلب الثاني: المرتكزات المبنية على الإيرادات العمومية

بعد التعرف على المرتكزات المبنية على النفقات العمومية، سيتم في هذا المطلب التعرف على المرتكزات المبنية على الإيرادات العمومية والمتمثلة في:

أولاً: تطور الإيرادات العمومية ودورها في الاقتصاد

تتميز الإيرادات العمومية في الجزائر بميزة خاصة، تتمثل في أن جزءا كبيرا من هذه الإيرادات يأتي عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة لتأتي بعد ذلك الإيرادات العادية التي تتكون من الإيرادات الجبائية خارج المحروقات والإيرادات غير الجبائية.¹

تعد الحصيلة الضريبية من بين مؤشرات قياس فعالية أي نظام ضريبي ويشترط في ذلك ألا تتعارض وفرتها مع مبدأ العدالة الضريبية بما يسمح بتحصيل الموارد المالية الكافية لتجسيد السياسات العمومية للدولة في مختلف المجالات، ويعتمد النظام الضريبي في الجزائر على إيرادات عادية متمثلة في الضرائب المباشرة مشتملة على الرسوم وحقوق الطابع والتسجيل، الضرائب على الدخل وعلى الأرباح إيرادات أملاك الدولة.....، والضرائب غير المباشرة متمثلة في الضرائب على للإنفاق كالرسم على القيمة المضافة الحقوق الجمركية والمورد الثاني هي الجباية

¹ برياش عنتر، بوحلايس محمد خليل، قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة: 1990-2017، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 02، الجزائر، 2018، صص 56-57.

الفصل الثالث اتجاهات الدولة الجزائرية لإصلاح الموازنة العمومية لتحقيق التنمية الاقتصادية

البتروولية التي تعد الممول الأساسي لميزانية الدولة بالإضافة إلى الهبات. في هذا الجزء سيتم تحليل الإحصائيات المتعلقة إيرادات الميزانية في الجزائر¹.

الجدول رقم (3-2): تطور إيرادات الميزانية للفترة 2000-2022

الوحدة: (10)⁹ دج

السنة	الجبابة العادية	نسبة التغير	الجبابة البترولية	نسبة الجبابة البترولية	الجبابة غير البترولية	نسبة الجبابة غير البترولية
2000	1578.1	/	1213.2	76.88	364.9	23.12
2001	1505.5	- 4.6	1001.4	66.52	504.1	33.48
2002	1603.2	6.49	1007.9	62.87	595.3	37.13
2003	1966.6	22.67	1350	68.65	616.6	31.35
2004	2229.7	13.38	1570.7	70.44	659	29.56
2005	3082.6	38.25	2352.7	76.32	729.9	23.68
2006	3639.8	18.08	2799	76.9	840.8	23.1
2007	3687.8	1.32	2796.8	75.84	891	24.16
2008	5190.5	40.75	4088.6	78.77	1101.9	21.23
2009	3676	- 29.18	2412.7	65.63	1263.3	34.37
2010	4392.9	19.5	2905	66.13	1487.9	33.87
2011	5790.1	31.81	3979.7	68.73	1810.4	31.27
2012	6339.3	9.49	4184.3	66.01	2155	33.99
2013	5957.5	- 6.02	3678.1	61.74	2279.4	38.26
2014	5338.4	- 3.68	3388.4	59.05	2350	40.95
2015	5103.1	- 11.07	2373.5	46.51	2729.6	53.49
2016	5110.1	0.14	1781.1	34.85	3329	65.15
2017	6182.8	20.99	2372.5	38.37	3810.3	61.63
2018	6826.90	10.42	2887.1	42.29	3939.7	57.71
2019	6601.6	- 3.30	2668.5	40.42	3933.1	59.58

¹ بن عيسى إهام، تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2000-2020، - المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 13، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2023، ص166.

الفصل الثالث اتجاهات الدولة الجزائرية لإصلاح الموازنة العمومية لتحقيق التنمية الاقتصادية

65.94	3719.4	34.07	1921.6	- 14.55	5640.9	2020
60.35	3981.9	39.55	2609.2	16.96	6597.5	2021
40.24	3809.6	59.76	5657.7	43.50	9467.3	2022

المصدر: بن عيسى إلهام، تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2000-2020، -، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 13، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2023، صص 166-167.

عرفت الإيرادات العمومية ارتفاعا بداية من سنة 2000 بمعدل نمو 66,03% حيث ارتفعت من 950,50 مليار دج سنة 1999 إلى 1578,16 نتيجة لتحسن في أسعار المحروقات بلغت 27.6\$¹، كما بلغت الجباية البترولية 720 مليار دج سنة 2000 بنسبة مساهمته 76.88% من إجمالي الجباية تراجعت خلال سنة 2001 بشكل طفيف بسبب إحداث سبتمبر 2001 حين تهاوى سعر البرميل إلى ما دون 25\$ عرفت الجباية أكبر حصيلة مالية لها سنوات 2003 بسبب حرب العراق مع الولايات المتحدة ولبنان مع إسرائيل وخلال 2005 و 2008 بفضل ارتفاع العوائد البترولية بلغ متوسط مساهمتها 72,58% وخلال فترة (2018-2000) بلغت ذروتها سنة 2008 بقيمة 5190,5 مليار دج و 47% نسبة إلى الناتج الداخلي أما الجباية البترولية عرفت معدل نمو +46,19 و بمبلغ 4088.6 وبنسبة مساهمة 78,77%، أما الإيرادات خارج المحروقات 21,23% التي تبقى نسبة ضعيفة لا تغطي حتى ربع النفقات العمومية، أهمها الإيرادات الضريبية نسبتها 87.6% بمبلغ 8954 مليار دج نتيجة لارتفاع الضرائب المحصلة من الدخل وعلى السلع والخدمات بنسبة 79.6% حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2008، ومن جهة أخرى تم تسجيل ارتفاع في الموارد غير الضريبية بنسبة 08,8% بعدما سجل تراجعا - 2.8% سنة 2007، وفي هذا الصدد كانت النسبة المتوسطة للضرائب على الدخل 20.57% وهذا راجع إلى التعديلات التي عرضها نظام الأجور الناتج عنه زيادات في ضريبة الدخل الإجمالي فئة الأجور والمرتبات، بالدرجة التي عرفت معدل يفوق 78% تضمنت هذه التعديلات على²:

- الزيادة في الحد الأدنى لعدم الإخضاع الضريبي من 60000 دج إلى 120000 دج.
- التخفيض في المعدل الهامشي الأعلى من 40% إلى 35%.
- التخفيض من عدد الأقساط الضريبية من خمسة إلى ثلاثة.

¹ بن عيسى إلهام، مرجع سبق ذكره، ص 167.

² وهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 12، العدد 12، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، صص 139-144.

وفي سنة 2009 تراجعت الإيرادات العمومية بنسبة 29,18 - انحدرت من 5190,5 مليار دج سنة 2008 إلى 2412,7 مليار دج ومعها الإيرادات البترولية بـ -40,99% انتقلت من 4088,6 مليار دج إلى 2412,7 مليار دج بسبب الأزمة العالمية لسنة 2008 التي أدت إلى تراجع أسعار المحروقات أواخر سنة 2008، والجباية العادية ارتفعت بنسبة 14,65 انتقلت من 1101,9 مليار دج إلى 1263,3 مليار دج نسبتها إلى الجباية العامة 34,3%، كما بلغت الإيرادات الضريبية نسبة 90,9% من الإيرادات خارج المحروقات مقابل 87,6 سنة 2008 عرفت نمواً +18,6% بلغت 1144,5 مليار دج يرجع ذلك إلى ارتفاع في الضرائب على الدخل وعلى السلع والخدمات التي مثلت 82,1%، ما ميز سنة 2009 هو تراجع في الحقوق الجمركية والإيرادات غير الجبائية - 15,9% انتقلت من 136,4 مليار دج إلى 114,9 مليار دج، وبداية من سنة 2010 إلى غاية 2012 بدأت السوق النفطية تعرف انتعاشاً في الأسعار مما أدى إلى ارتفاع في الجباية العامة بمتوسط نمو خلال 3 سنوات 33,04% حيث انتقلت من 3676 مليار دج إلى 6339,3 مليار دج تضاعفت قراب مرتين (1,72)، رافقتها الجباية البترولية منتقلة من 2412,7 مليار دج إلى 4184,3 مليار دج بمعدل نمو 73,43% وبمعدل نمو في المتوسط 20,85¹%.

ومنذ سنة 2013 بدأت الجباية العامة في التراجع ومعها الجباية البترولية إلى غاية سنة 2016 انخفضت من 6339,3 مليار دج إلى 5110,1 مليار دج أما الجباية البترولية انتقلت من 4184,3 مليار دج إلى 1781,1 مليار دج، وهذا نتيجة تراجع أسعار النفط وكان الانحدار قويا مع نهاية سنة 2014 بدأت الأسعار تنخفض ابتداء من سبتمبر 2014 من 96 دولار للبرميل إلى 59,5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة أي بانخفاض نسبته 16,1% لتواصل الانخفاض في سنة 2015 بصورة فضيعة ليعرف الاقتصاد العالمي بوادر أزمة نقطية جديدة حيث وصل متوسط أسعار سلة الأوبك في جانفي 2015 إلى 44,4 دولار للبرميل لتسجل انخفاضا نسبته 60,3% مقارنة بجانفي 2014، خلال هذه الفترة تم تسجيل ارتفاع في الإيرادات خارج المحروقات التي ارتفعت من 2155 مليار دج إلى 3329 واستطاعت تخفيف من حدة التراجع الذي سببته العوائد النفطية خاصة بعدما تم إتباع سياسة مالية حذرة من خلال التحكم في النفقات العمومية، وارتفعت نسبة مساهمتها في الإيرادات العمومية من 34% سنة 2012 إلى 65,15% سنة 2016، الارتفاع المسجل سنتي 2017-2018 ويرجع ذلك لارتفاع كل من الجباية البترولية والإيرادات العادية (الجبائية) نتيجة لارتفاع حصيلة

¹ بن عيسى إلهام، مرجع سبق ذكره، ص 168.

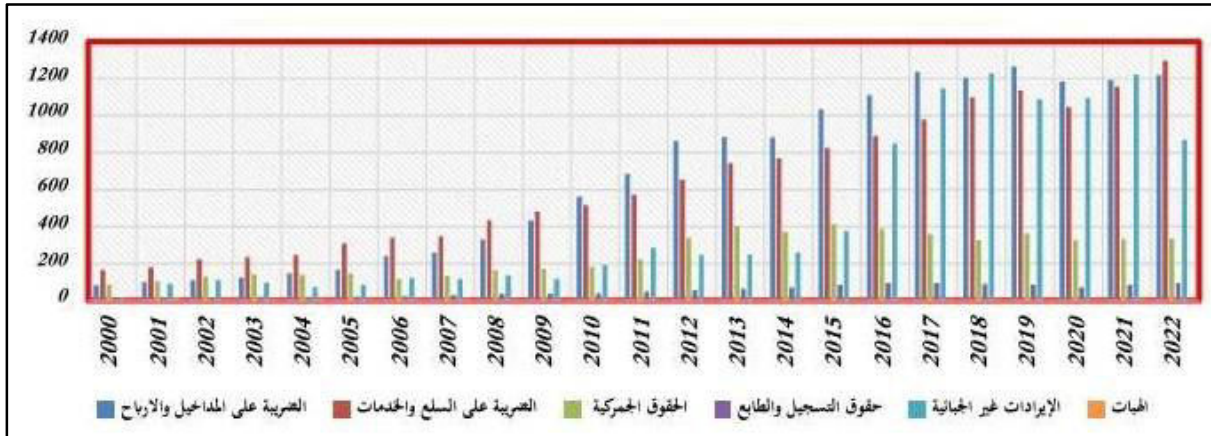
الفصل الثالث اتجاهات الدولة الجزائرية لإصلاح الموازنة العمومية لتحقيق التنمية الاقتصادية

الضرائب على الدخل الإجمالي بسبب تحسن الأجور وكذلك ارتفاع الضريبة عمى أرباح الشركات بسبب زيادة حجم الاستثمارات.¹

بالإضافة إلى الإيرادات غير الجبائية الناتجة عن أرباح بنك الجزائر بزيادة 80 مليار دج الانخفاض المسجل سنة 2019 بقيمة - 225,30 مليار دج أي بنسبة -3.30% وهذا نتيجة لتراجع حاصل الجباية البترولية بمبلغ - 213.7 مليار دج، نفس الشيء تم تسجيل انخفاض في الإيرادات العمومية - 960,70 مليار دج بنسبة - 14.55% نتيجة لتراجع في الجباية البترولية وغير البترولية معا باستثناء الضرائب على المداخيل بالنسبة للضرائب المباشرة والحقوق الحمروكية على الواردات بالنسبة للضرائب غير المباشرة، أما سنتي 2021-2022 عرفنا ارتفاعا في إجمالي الإيرادات العمومية الذي من كل مكوناتها البترولية وخارج البترولية خاصة سنة 2022 أين وصل معدل النمو إلى + 43,50% حيث ارتفعت الجباية البترولية 06.9%، بما يسمح تمويل 53.5% من إجمالي نفقات الميزانية.

والملاحظ أن حجم حصيلة الجباية العادية تتناسب طردا مع حجم الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن مساهمة الجباية العادية في الناتج المحلي الإجمالي أقل مقارنة بمساهمة حصيلة الجباية البترولية، وذلك راجع للتهرب والغش الضريبي، وكذلك الإعفاءات والامتيازات المقدمة للعديد من القطاعات.²

الشكل رقم (3-2): تطور الإيرادات العمومية خارج المحروقات للفترة 2000-2022



المصدر: بن عيسى إلهام، تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2000-2020 -، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 13، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2023، ص 169.

¹ بن شرشار عزالدين، تقييم سياسة الإيرادات العامة في الجزائر ودورها في توطيد النمو الاقتصادي - دراسة تحليلية قياسية للفترة (2010-2020)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد 01، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2021، ص 49.

² بن شرشار عزالدين، مرجع سبق ذكره، ص 54.

ثانيا: إصلاح الإيرادات (الإصلاح الضريبي والجبائي)

(1) الإصلاح الضريبي:

- لقد سعى الإصلاح الضريبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن إجمالها فيما يلي:¹
- تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات، الناجم عن تعدد الضرائب من جهة وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى،
 - خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات، لكون هذه الأخيرة مهيمنا عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق البترولية تتمتع بعدم الاستقرار،
 - إعادة توزيع المداحيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي من عوامل التحكم في التضخم، بالنظر إلى تكون عاملا معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك،
 - المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية للبلاد، إدراكا من السلطات بأن هناك حالة من عدم التوازن الجهوي، وتباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات البلاد،
 - تحسين شفافية النظام الضريبي الجزائري بتبسيط إجراءاته، ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه، بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية.
- ويمكن القول عموما أن الهدف الرئيسي للإصلاح الضريبي هو تحسين مستوى مردودية الجباية العادية وإحلالها محل الجباية البترولية.

(2) الإصلاح الجبائي:

يتطلب الإصلاح الجبائي في الجزائر ما يلي:²

- دعم الطاقة الضريبية:
- من خلال القيام بإصلاحات ضريبية جديدة من أجل تقريب الطاقة الضريبية الفعلية من الطاقة الضريبية الممكنة، ومعالجة مختلف العقبات التي يعاني منها النظام الجبائي الجزائري.
- إدارة جبائية فعالة: وذلك من خلال:
- ✓ تبسيط الإجراءات في علاقة المكلف بالإدارة الضريبية، والاستعاضة عن التعقيد وتعديل التشريع متى لزم الأمر،

¹ برياش عنتر، بوحلايس محمد خليل، مرجع سبق ذكره، ص 48-49.

² بيرش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 161-162.

✓ إحداث محاكم داخل وضمن النظام القضائي مختصة بالقضايا الضريبية بين المواطنين والدولة.

■ مكافحة الفساد الجبائي:

إن مكافحة الفساد الجبائي على مستوى الإدارة الجبائية يعد أولوية لخلق شرعية للنظام الجبائي، فالفساد يقوض الوعي الضريبي والإيرادات الضريبية.

■ ترشيد الإنفاق العمومي: ويكون ذلك باتباع ضوابط ومتطلبات ترشيده.

■ خصوصية المؤسسات العمومية: حيث أن تحويل الملكية سيدعم خزينة الدولة.

■ اعتماد إستراتيجية صناعية: حيث أن اعتماد إستراتيجية صناعية يؤدي إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية دون زيادة في الضرائب ولا أنواعها، وذلك من خلال إيجاد قواعد ضريبية جديدة تسمح بزيادة الحصيلة الجبائية للدولة بهدف التقليل من الاعتماد على الجباية البترولية وتجنب الآثار السلبية للصدمات البترولية¹.

المطلب الثالث: المرتكزات المبنية على الأعوان المكلفون على تنفيذ الميزانية

على إثر مشروع مراجعة القانون 21/90 وفقا لمتطلبات الإصلاح المبرجة فقد صدر القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي بتاريخ 21 جوان 2023، ويهدف هذا القانون حسب المادة الأولى منه إلى تحديد قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي على الميزانيات والعمليات المالية²:

■ للدولة،

■ للجماعات المحلية،

■ للمؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات العمومية للصحة للأشخاص المعنوية الأخرى المكلفة بتنفيذ كل أو جزء من برنامج الدولة في مفهوم القانون العضوي رقم 15/18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم.

ولقد تضمنت أحكام نص القانون 17/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية الجديد مجموعة من المستجدات والتي تأتي في سياق إصلاح المحاسبة العمومية باعتبارها واحدة من أهم ركائز إصلاح المالية العمومية.

من أجل إنشاء نظام متكامل يسمح بتحقيق أهداف الإصلاح الموازني والحاسبي فإن هذا الأمر يتطلب اعتماد مهام جديدة للمكلفين بنظام المحاسبة العمومية:

¹ بيرش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص163.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 01، العدد 42، 25 جوان 2023.

أولاً: الأمر بالصرف

(1) المفهوم الحديث للأمر بالصرف:

يعتبر أمراً بالصرف بموجب المادة 04 من القانون 07/23 كل شخص معين أو منتخب أو مكلف مخول بتنفيذ العمليات الميزانية والمالية والممتلكات للأشخاص المعنوية المحددة وفق القانون.¹ والآمرون بالصرف مسؤولون عن العمليات الخاصة ب:

- تسيير الاعتمادات،
- تفويض الاعتمادات.

(2) المحاسبة التي يمسكها الأمر بالصرف:

يمسك الآمرون بالصرف محاسبة تحليل التكاليف التي تقوم على أساس معطيات المحاسبة العامة.² وتهدف محاسبة تحليل التكاليف إلى قياس تكاليف مختلف الأنشطة الملتزم بها في إطار البرامج بغية تقييم نجاعتها.³

(3) المسؤوليات الجديدة للأمر بالصرف ومهامه:

حسب المادة 04 من القانون 23/07 فإن الأمر بالصرف يكلف ب:⁴

- إثبات الحقوق والالتزامات،
- تصفية الإيرادات وإصدار أوامر الإيرادات المتعلقة بها،
- ضمان الالتزام والتصفية والأمر بالصرف أو إصدار حوالات الدفع في حدود الاعتمادات المفتوحة أو المفوضة باستثناء الاعتمادات التقييمية،
- إصدار أوامر الحركة التي تمس الممتلكات والمواد الخاصة بالدولة والهيئات العمومية الأخرى المذكورة في المادة الأولى ضمن القانون 07/23،
- كما يضمن الأمر بالصرف برحمة الاعتمادات المالية وتوفيرها وتوزيعها.

وضمن فصل المسؤولية وفي المادة 110 من القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي فقد تم تحديد مسؤولية الأمرين بالصرف كما يلي: "بغض النظر عن الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكم

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 04، العدد 42، 25 جوان 2023.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 93، العدد 42، 25 جوان 2023.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 92، العدد 42، 25 جوان 2023.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 04، العدد 42، 25 جوان 2023.

استعمال وتسيير المال العام والوسائل المادية يتحمل الآمرون بالصرف والآمرون بالصرف المكلفون ومفوضوهم ومستخلفوهم المسؤولية شخصياً عن الأخطاء والمخالفات التي من شأنها أن تلحق ضرراً بالخزينة العمومية أو ببيئة عمومية ويعاقب على هذه الأخطاء والمخالفات وفقاً للقوانين والتنظيمات سارية المفعول¹.

ثانياً: المحاسب العمومي

جاءت المهام الجديدة للمحاسب العمومي بغرض تدعيم المساءلة والرقابة على المال العام وتحقيق للخدمات التي تقوم بها الخزينة العمومية.

(1) المهام الجديدة للمحاسب العمومي وفقاً للقانون 07/23:

بالمقارنة مع قانون المحاسبة العمومية 21/90 فقد أبقى القانون 07/23 نفس المهام للمحاسب العمومي فيما أضاف لها البعض الآخر وقد جاء ضمن المادة 24:²

(2) إجراءات وكيفية مسك المحاسبة العمومية من طرف المحاسب العمومي وفقاً للقانون 07/23:

تم تحديد الإجراءات الحديثة المتعلقة بالمحاسبة العمومية فيما يلي:

- تمسك المحاسبة العمومية من خلال نظام معلومات مدمج يسمح بالتكفل بمجموع العمليات المنفذة من قبل المراكز المحاسبية³،
- يجب مسك المحاسبة العمومية بواسطة رقمية تراعى فيها شروط حفظ البيانات وتعريفها وتأمينها ومصداقيتها واسترجاعها⁴،
- يمكن إعداد وإرسال وحفظ المستندات والوثائق الثبوتية بشكل رقمي ضمن الشروط المنصوص عليها بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية⁵،
- يثبت الآمرون بالصرف الحقوق والالتزامات ويقومون بجرد الممتلكات ويعدون ويرسلون إلى المحاسبين العموميين الوثائق اللازمة لمسك المحاسبة العامة،
- تستند المحاسبة العامة على عناصر الجرد التي يمسكها أعوان يعينهم الأمر بالصرف،

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 110، العدد 42، 25 جوان 2023.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 24، العدد 42، 25 جوان 2023.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 81، العدد 42، 25 جوان 2023.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 82، العدد 42، 25 جوان 2023.

⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 83، العدد 42، 25 جوان 2023.

■ تمسك المحاسبة العمومية وفق مبدأ القيد المزدوج حصريا من قبل المحاسبين العموميين على أساس مخطط محاسبي¹،

■ يمكن للمحاسبين العموميين أن يطلبوا من الأمرين بالصرف أي وثيقة أو معلومة ضرورية لممارسة مهامهم².

(3) مسؤولية المحاسبين العموميين:

ضمن فصل المسؤولية في القانون 07/23 فقد تم في المادة 112 تحديد مسؤولية المحاسب العمومي كما يلي:

" المحاسبون العموميون ومفوضوهم والأعوان الموضوعون تحت سلطتهم والوكلاء الماليون مسؤولون شخصيا وماليا عن العجز الحاصل في الصندوق يعاقب على هذه الأخطاء والمخالفات عبر إصدار قرارات تصفية باقي الحساب من طرف مجلس المحاسبة أو قرارات تصفية باقي الحساب صادرة عن الوزير المكلف بالمالية لا يوقف الطعن المقدم من قبل المدنين عملية التحصيل المحاسبون العموميون ومفوضوهم والأعوان الموضوعون تحت سلطتهم مسؤولون شخصيا عن الأخطاء والمخالفات التي تشكل خرقاً بيناً للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكم استعمال وتسيير المال العام التي من شأنها أن تلحق ضررا بالخزينة العمومية أو ببيئة عمومية.

ثالثا: المراقب الميزانياتي

(1) المفهوم الحديث للمراقب المالي:

ورد ضمن النصوص الصادرة حول الإصلاح الميزانياتي، وضمن القانون 23/07 استحداث تسمية المراقب المالي بالمراقب الميزانياتي³.

فيما تم تحديد أشكال الرقابة الميزانياتية كما يلي: " تمارس الرقابة الميزانياتية تحت سلطة الوزير المكلف بالميزانية من طرف مراقب ميزانياتي يساعد المراقبين الميزانياتيين مراقبين ميزانياتيين مساعدين"⁴.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 89، العدد 42، 25 جوان 2023.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 90، العدد 42، 25 جوان 2023.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 103، العدد 42، 25 جوان 2023.

⁴ وزارة المالية، التعليم رقم 9658 حول كفاءات ممارسة الرقابة الميزانياتية بعنوان نفقات ميزانية الدولة، المديرية العامة للميزانية، 15 ديسمبر 2022، ص 02.

(2) المحاسبة التي يمسكها المراقب الميزانياتي:

يمسك المراقب الميزانياتي¹:

■ محاسبة خاصة بالالتزامات بالنفقات: تمسك محاسبة الالتزامات طبقا للمدونات الميزانياتية الجاري العمل بها من خلال تطبيقات الإعلام الآلي أو بطاقات محاسبية تضعها المصالح المختصة للوزير المكلف بالميزانية تهدف محاسبة الالتزامات بالنفقات إلى تحديد في أي وقت مبلغ:

- رخص الالتزام المفتوحة أو المصادق عليها،
- رخص الالتزام المراجعة،
- رخص الالتزام المستهلكة،
- مشاريع الالتزامات المسحوبة،
- الأرصدة المتوفرة لرخص الالتزام.

ويجب أن تستعرض محاسبة الالتزامات جميع النفقات الخاضعة سواء للرقابة السابقة أو للرقابة اللاحقة بالنسبة للنفقات الخاضعة للرقابة اللاحقة، فإن الأمر بالصرف ملزم بوضع تحت تصرف المراقب المالي كل المعلومات والبيانات المتعلقة بها:

- محاسبة خاصة بمناصب الشغل المالية،
- سجلات تدوين التأشير والرفض والآراء.

(3) الدور الجديد للمراقب الميزانياتي:

ضمن الإصلاحات التي شملها النظام المحاسبي والتي أطرت صورة ودور جديد للمراقب الميزانياتي تمثلت أهم محاورها فيما يلي:

- الدور الإعلامي: يكون الدور الإعلامي للمراقب الميزانياتي كما يلي²:
- يرسل المراقب الميزانياتي عند انتهاء كل ثلاثي من السنة وضعيات إلى الوزير المكلف بالميزانية يعلمه من خلالها بحجم الالتزامات بالنفقات ومناصب الشغل المالية،

¹ وزارة المالية، التعليم رقم 9658 حول كفايات ممارسة الرقابة الميزانياتية بعنوان نفقات ميزانية الدولة، المديرية العامة للميزانية، 15 ديسمبر 2022، ص08.

² وزارة المالية، التعليم رقم 9658 حول كفايات ممارسة الرقابة الميزانياتية بعنوان نفقات ميزانية الدولة، المديرية العامة للميزانية، 15 ديسمبر 2022، ص08.

- عند نهاية كل سنة مالية يرسل المراقب الميزانياتي إلى الوزير المكلف بالميزانية تقريرا مفصلا حول نشاطه وتقريراً آخر حول تنفيذ الميزانية يستعرض فيه الصعوبات التي تواجهه، وكل الاقتراحات التي من شأنها تحسين ظروف تنفيذ النفقات العمومية،
- ترسل نسخة من التقرير المعد حول تنفيذ الميزانية إلى الأمر بالصرف المعني،
- في هذا الإطار وبناء على التقرير السنوي للنشاطات الذي يعده المراقب الميزانياتي تقوم المصالح المختصة للوزارة المكلفة بالميزانية بإعداد تقرير ملخص شامل يرسل إلى الوزير الأول وإلى رئيس مجلس المحاسبة.
- **الدور الاستشاري:** يقدم المراقب الميزانياتي بمبادرة منه أو يطلب من الأمر بالصرف نصائح في المجال المالي لاسيما في إطار¹:
- إعداد مختلف وثائق برمجة الاعتمادات،
- اختيار الإجراءات المناسبة فيما يخص الصفقات العمومية والإجراءات المكيفة،
- حركات الاعتمادات التي يقوم بها الأمر بالصرف،
- إعداد تقارير النشاط والمردودية فيما يخص المؤسسات العمومية وعروض حال التنفيذ.

المبحث الثالث: موازنة البرامج والأداء كأسلوب يستحدث لعصرنة الموازنة العمومية في ظل القانون العضوي (15- 18)

سعت الجزائر إلى بذل المزيد من الجهد للاستجابة لمتطلبات التسيير السليم للأموال والموارد العامة، وذلك من خلال إصدار القانون العضوي الجديد رقم 15- 18 المتعلق بقوانين المالية، وبقى الانتقال لتحسيد إطار موازناي يمنح الأولوية لتحقيق الأهداف، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أسباب التحرك نحو القانون العضوي (15- 18)، مقارنة بين القانون 84 والقانون (15- 18) في إعداد الموازنة العمومية والنتائج والأهداف في القانون (15- 18).

¹ وزارة المالية، التعليم رقم 9658 حول كفاءات ممارسة الرقابة الميزانية بعنوان نفقات ميزانية الدولة، المديرية العامة للميزانية، 15 ديسمبر 2022، ص09.

المطلب الأول: أسباب التحرك نحو القانون العضوي (18-15)

يعود الأداء السيئ للنظام الميزانية الحالي في المجال الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر إلى مجموعة من النقائص والتي يمكن حصرها في النقاط التالية¹:

(1) إن القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية لم يمنح للبرلمان سلطة حقيقية وصلاحيات واسعة في مجال مناقشة وإقرار الميزانية، خاصة فيما يتعلق بحرية الولوج إلى البيانات المالية والمحاسبية لميزانية الدولة،

(2) عدم تماشي مدونة ميزانية التسيير مع مدونة ميزانية التجهيز حيث نجد أن تقدم مدونة نفقات التسيير توزع الاعتمادات المالية حسب الدوائر الوزارية في حين مدونة التجهيز والاستثمار تقسمها إلى شكل قطاعات مما يصعب على متصفح الميزانية وقانون المالية عملية فهمها واستيعابها،

(3) إن التقنين الحالي للميزانية العامة للدولة يركز على منطق توفير الوسائل في تسيير الأموال العمومية دون الاهتمام بالنتائج والأهداف المرجوة، كما لا يوضح النتائج التي يمكن تحقيقها، وبالتالي استحالة قياس مدى أداء الأجهزة الحكومية،

(4) صعوبة الولوج والإطلاع على الوثائق المالية والميزانية بالنسبة لمستعمليها وللمهتمين بها في هذا المجال (الباحثين، المجتمع المدني ... إلخ) فبالنظر إلى الميثاق المنقح للممارسات السليمة في مجال الشفافية المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي والتي تعتبر وسائل الإعلام بمثابة الأداة الفعالة للولوج والحصول على المعلومات المتعلقة بميزانية الدولة إلا أن الواقع ينفي ذلك كون أن التقارير التي تعدها أغلب الهيئات العمومية المكلفة بالرقابة تحتفظ بها دون نشرها، فهذا نجد فقط نواب البرلمان والسلطة التنفيذية من لهم الحق في الإطلاع عليها، حيث اعتبرها البعض من أسرار الدولة التي لا ينبغي أن تتاح للجمهور ولا يتم نشرها خوفا من المساءلة والمحاسبة²،

(5) نقص الشفافية في الوثائق المالية والمحاسبية وبشكل خاص المبالغ الظاهرة في التكاليف المشتركة في الجدول من قانون المالية والتي توجد في سطر واحد في حين أنها تتضمن على أكثر من سطر واحد الأمر الذي يفسح المجال لطرح عدة تساؤلات، وعلى سبيل المثال المسألة المتعلقة بإخفاء أبواب الخزانات، إذ نجد أنه يتم تقديم من خلاله للدوائر الوزارية والمؤسسات موارد إضافية معتبرة، في حين أن الواقع يعكس ذلك طالما أن المبالغ وحجم الاحتياطي المخصص للمصاريف الاستثنائية قليل جدا مقارنة بالمبلغ الإجمالي المخصص، وتجدر

¹ صابة أمين، بن موسى كمال، دراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد رقم 18-15 وأهميته في تحسين أداء القطاع العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 01، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2020، ص ص 264-265.

² سليمان نسرين، إصلاح الميزانية وتحديث تسيير القطاع العام، مذكرة ماجستير، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 46.

الإشارة هنا إلى أن مبالغ الاحتياطي تخصص عادة لإجراء تعديلات إبان السنة بينما الاعتمادات التي تتضمنها الأعباء المشتركة فهي ترتبط أساسا بالدين العمومي والمساهمة المالية المقدمة لصالح المؤسسات المالية الدولية والجهوية ونفقات المؤسسات العمومية،

(6) انعدام روح المسؤولية لدى المسيرين، إذ أن النظام المالي الحالي لا يحمل الأمرين بالصرف المسؤولية، كما لا يقهر الأهداف المحددة مسبقا التي يتعين ليهم بلوغها خلال السنة المالية، أي أن الاعتمادات المالية تخضع في استهلاكها لقواعد وشروط قانونية بحتة ومنه نجد المسيرين غير مسؤولين عن كفاءة وفعالية تسيير المصالح الحكومية التي تدخل مجال اختصاصاتهم، بالإضافة إلى ذلك عدم تسطير الأهداف مسبقا وتحديدها بدقة، وبالتالي لا يمكن من محاسبتهم¹،

(7) التصنيف الحالي للميزانية جعل تكلفة الأنشطة والخدمات الحكومية التي تمارسها الدولة أمر صعب للغاية،²

(8) عدم شفافية تقديم حسابات التخصيص الخاص، وبالرغم أن المادة 68 من قانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم نصت على أنه " يرفق قانون الموازنة للسنة بقائمة الحسابات الخاصة للخزينة تبين مبلغ الإيرادات والنفقات والمكشوفات المقررة لهذه الحسابات " إلا أن الواقع يبين بخلاف ذلك، إذ لم تقهر أية معلومات ومعطيات كافية حول الحسابات الخاصة للخزينة باستثناء مبالغ الأغلفة المالية المخصصة من قبل الميزانية العمومية للدولة لحسابات التخصيص رغم إصرار البرلمان بغرفتيه على ضرورة إدراج جدول الإيرادات والنفقات التقديرية لكل حساب في مقترحات الميزانية، ضف إلى ذلك فإن صلاحيات الهيئة التشريعية في مراقبة حسابات التخصيص الخاص جد محدودة، إذ تنتهي من عملها الرقابي مباشرة بعد التصويت والإقرار على قانون المالية،

(9) غياب تسيير ميزانياتي قائم على النتائج والأداء، فالرقابة على تنفيذ النفقات في الموازنة التقليدية قائمة على مدى استهلاك كل الاعتمادات المخصصة وعلى المؤشر المالي والفيزيائي وتطهير المدونة، بغض النظر عن ما تم تحقيقه من إنجازات وأهداف وبغض النظر عن مستوى الأداء، حيث أصبح الشغل الشاغل للمسؤول في الدولة الذي له صفة الأمر بالصرف توضيح ما تم استهلاكه وما تبقى من الاعتمادات، والمراقب المالي يراقب مدى تطابق النفقة مع مختلف اللوائح والقوانين دون معرفة مستوى الأداء، وهو ما أثر سلبا على تخصيص الموارد المالية وضعف الكفاءة الاقتصادية، بل أصبح عدم استهلاك كل الاعتمادات مرادفا لسوء التسيير،

¹ مفتاح فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص78.

² صابة أمين، بن موسى كمال، مرجع سبق ذكره، ص266.

وأصبحنا نسجل تأخر فادح للمشاريع ينجم عنه إعادة تقييم بفارق ضخم ورهيب يثقل عاتق الميزانية، وهذا كله راجع إلى عدم مراقبة الأداء حسب الأهداف المسطرة للنفقة¹.

كل هذه النقائص والاختلالات جعلت الجزائر تتبنى ما يسمى بمشروع عصرنة الميزانية من خلال اعتماد القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 في مكان القانون 84-17، والذي كرس لفلسفة جديدة سمحت بالانتقال من التسيير القائم على الموارد واستهلاكها إلى تسيير قائم على الأهداف والأداء، وتبعاً لذلك فقد مست الاعتمادات المالية المفتوحة بموجب قانون المالية العديد من التعديلات.

المطلب الثاني: مقارنة بين القانون 84 والقانون (18-15) في إعداد الموازنة العمومية

عادة ما تتولى الحكومة إعداد وتحضير الميزانية العمومية، بحيث تعد أقدر من البرلمان في تقدير النفقات العمومية والإيرادات العمومية، بفضل مختلف الأجهزة والإطارات والموارد البشرية المؤهلة التي تتوفر عليها والتي تستطيع أن تمدّها بالإحصاءات والمعطيات والبيانات الدقيقة لإعداد الميزانية العمومية حسب المقدرة المالية للاقتصاد الوطني والأولويات الاجتماعية، على نحو ملائم للظروف الاقتصادية والمالية لكل دولة، وبذلك تسند عملية إعداد الميزانية العمومية إلى وزير المالية الذي يكون مصحوباً أثناء تقدمه للبرلمان بالوثائق الملحقة، التي تهدف إلى تحديد روح ومضمون مشروع الميزانية العمومية وتعطي الرؤية الواضحة عن التوازنات الاقتصادية والمالية للدولة، الذي يقدم في شكل مشروع قانون المالية².

خلافًا لما كان معمولاً به في ظل القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، كما يستلزم عليها أيضاً تقديم وعرض في شكل تقرير أهم أهدافها الإستراتيجية على مستوى البرلمان، وذلك لتقدير فعالية تمويل السياسات العمومية واعتماد قانون المالية بدقة وأكثر إماماً. (القانون العضوي لقوانين المالية يكرس مبدأ التسيير القائم على النتائج، 2018) والذي يمكن توضيحه أكثر من خلال الجدول التالي³:

¹ بن لحسن الهواري، منصورى مراد، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: التوجه نحو مقاربة البرامج، الأهداف والأداء في تخصيص الاعتمادات المالية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد 02، جامعة وهران 02، الجزائر، 2022، ص ص 34-35.

² عليان مالك، إعداد الميزانية العمومية في ظل القانون العضوي 18-15 يتعلق بقوانين المالية، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 03، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021، ص ص 67-68.

³ صابرة أمين، بن موسى كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 274-275.

الجدول رقم (3-3): يمثل مقارنة بين دورة الميزانية في القانون 17/84 والقانون العضوي لقوانين المالية

رقم 15/18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018

دورة الميزانية	مراحل الإعداد الميزانية وفق القانون 17/84	مراحل الإعداد الميزانية وفق القانون العضوي لقوانين المالية
مرحلة إعداد الميزانية	إعداد وتحضير الميزانية يتم وفق منظور سنوي	إعداد وتحضير الميزانية يتم وفق منظور متعدد السنوات
مرحلة التصويت على الميزانية على مستوى البرلمان	هيكلية الميزانية مقسمة على أساس طبيعة النفقة	الميزانية في إطار القانون العضوي مقسمة إلى برامج وبرامج فرعية وأنشطة
مرحلة التصويت على الميزانية على مستوى البرلمان	التصويت الحالي على قانون المالية والميزانية يتم حسب الأبواب والمواد	أصبح التصويت على قانون المالية والميزانية يتم على أساس البرامج
مرحلة الرقابة على الميزانية	مدونة الميزانية منفصلة (التسيير والتجهيز)	مدونة الميزانية موحدة (التسيير والتجهيز)
مرحلة الرقابة على الميزانية	الرقابة الممارسة حاليا هي الرقابة الحسابية	الرقابة على الأداء

المصدر: صابة أمين، بن موسى كمال، دراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد رقم 18-15 وأهميته في تحسين أداء القطاع العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 01، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2020، ص275.

يمكن مقارنة بين هيكلية الميزانية في قانوني الميزانية لسنة 1984 و2018 من خلال الجدول الموضح¹:

الجدول (3-4): مقارنة بين هيكلية الميزانية في قانوني الميزانية لسنة 1984 و2018

القانون 17-84	القانون العضوي 15-18	هيكلية الميزانية
الفصل بين ميزانية: التسيير: الجدول (ب) من قانون المالية التجهيز: الجدول (ج) من قانون المالية	دمج ميزانتي التسيير والتجهيز ضمن ميزانية واحدة مخصصة لكل حقيبة وزارية من خلال البرنامج.	هيكلية الميزانية
نفقات التسيير: مقسمة 04 أبواب: ■ أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات؛	تم اعتماد ميزانية واحدة سميت بالبرنامج، تقسم النفقات فيها حسب: ■ النشاط: البرنامج وتقسيماته.	تقسيم النفقات

¹ حاج جاب الله أمال، الإطار القانوني لقوانين المالية: دراسة تحليلية للقانون العضوي 15-18، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021، ص111.

<ul style="list-style-type: none"> ■ الوظائف للدولة الكبرى: تعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة. ■ الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها: توزيع الاعتمادات على الوزارات والمؤسسات العمومية. ■ الطبيعة الاقتصادية للنفقات: أبواب النفقات وتقسيماتها كما يلي: <ul style="list-style-type: none"> — نفقات المستخدمين؛ — نفقات تسيير المصالح؛ — نفقات الاستثمار؛ — نفقات التحويل؛ — أعباء الدين العمومي؛ — نفقات العمليات المالية؛ — النفقات غير المتوقعة. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ تخصيصات السلطات العمومية؛ ■ النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛ ■ التدخلات العمومية. ■ نفقات التجهيز: مقسمة 03 أبواب: <ul style="list-style-type: none"> ■ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛ ■ إعانات الاستثمار الممنوحة من الدولة؛ ■ النفقات الأخرى بالرأسمال.
--	--

المصدر: حاج جاب الله أمال، الإطار القانوني لقوانين المالية: دراسة تحليلية للقانون العضوي 15-18، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021، ص 111.

الجدول (3-5): أوجه الاختلاف ما بين القانون رقم 84-17 والقانون العضوي الجديد رقم 18-15

القانون رقم 18-15	قانون رقم 84-17 المعدل والمتمم	مضمون قانون المالية
<p>المادة 04: يكتسي طابع قانون المالية</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ قانون المالية للسنة، ■ قوانين المالية التصحيحية، ■ القانون المتضمن تسوية الميزانية. <p>المادة 05:</p> <p>يتم تأطير ميزانياتي متوسط المدى، كل سنة من طرف الحكومة، ويحدد للسنة المقبلة والسنتين الموالتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة عند الاقتضاء.</p>	<p>المادة 02: يكتسي طابع قانون المالية</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ قانون المالية وقوانين المالية التكميلية والمعدلة. ■ قانون ضبط الميزانية. <p>المادة 03:</p> <p>يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذا النفقات بالرأسمال.</p>	

<p>المادة 16: لم ينص عليه، حيث يبقى العمل بأحكام المادة 16 من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم.</p>	<p>المادة 16: تسقط بالتقادم وتسدد نهائيا لفائدة المؤسسات العمومية المعنية، كل الديون المستحقة للغير من طرف الدولة أو الولاية أو البلدية أو مؤسسة عمومية مستفيدة من إعانات ميزانية التسيير، عندما لم تدفع هذه الديون قانونا في آجال أربع سنوات إبتداء من اليوم الأول للسنة المالية، التي أصبحت فيها مستحقة. وذلك ما لم تنص أحكام قانون المالية صراحة على خلاف ذلك.</p>	<p>التقادم الرباعي</p>
<p>المادة 23: تفتح الإعتمادات المالية بموجب قوانين المالية لتغطية أعباء ميزانية الدولة، وتخصص الإعتمادات المالية حسب البرنامج.</p> <p>المادة 75: يرفق مشروع قانون المالية للسنة بما يأتي: وثائق مجمعة في ثلاثة أحجام</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ مشروع ميزانية الدولة. ■ تقرير عن الأولويات والتخطيط الذي يعبه الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المكلف بتسيير محفظة البرامج. ■ التوزيع الإقليمي لميزانية الدولة حسب كل برنامج والمتمحورة حول النتائج، وتكتسي الميزانية حسب البرنامج طابعا سنويا و متعدد السنوات. 	<p>المادة 20: توضع الإعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير وكذا المتصرفين العموميين الذين لهم مسؤولية تنفيذ برامج التجهيزات الممولة بالمساهمات النهائية وكذا المستفيدين فيما يخص النفقات بالرأسمال.</p> <p>تخصص هذه الإعتمادات وتوزع حسب الحالات، على الفصول أو القطاعات التي تتضمن النفقات حسب طبيعتها أو أغراض استعمالها، وفقا لمدونات تحدد عن طريق التنظيم.</p>	<p>الإعتمادات</p>
<p>المادة 28: تجمع أعباء الدولة حسب التصنيفات التالية:</p>	<p>المادة 23: تشتمل الأعباء الدائمة للدولة على ما يلي:</p>	<p>تصنيف أعباء</p>

<ul style="list-style-type: none"> ■ النشاط (البرامج وتقسيماته). ■ الطبيعة الاقتصادية للنفقات. ■ الوظائف الكبرى للدولة . ■ الهيئات الإدارية. <p>المادة 29: الأعباء حسب الطبيعة الاقتصادية:</p> <p>تتضمن أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية، الأبواب الآتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ نفقات المستخدمين. ■ نفقات تسيير المصالح. ■ نفقات الاستثمار. ■ نفقات التحويل. ■ أعباء الدين العمومي. ■ نفقات العمليات المالية. ■ النفقات الغير متوقعة. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ نفقات تسيير. ■ نفقات الاستثمار. ■ القروض والتسبيقات. <p>المادة 24: نفقات التسيير هي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات. ■ تخصيصات السلطات العمومية. ■ النفقات الخاصة بوسائل المصالح. ■ التدخلات العمومية. 	<p>الميزانية</p>
<p>المادة 31:</p> <p>تكون الإعتمادات المالية حصرية (limitatifs) أو تقييمية (évaluatifs)</p>	<p>المادة 26:</p> <p>تكون الإعتمادات إما تقييمية évaluatifs أو وقتية (provisionnels) أو حصرية (limitatifs)</p>	<p>طبيعة الإعتمادات</p>
<p>المادة 33:</p> <p>يمكن إجراء نقل أو تحويل في الإعتمادات المالية خلال السنة المالية الجارية لتعديل التوزيع الأولي لإعتمادات البرنامج.</p>	<p>المادة 34:</p> <p>لا يجوز القيام بالنسبة إلى ميزانية التسيير، بأي اقتطاع من الفصول التي تتضمن النفقات المخصصة للمستخدمين إلى فصول تتضمن أنواع أخرى من النفقات.</p>	<p>حركة الإعتمادات</p>
<p>المادة 38:</p> <p>يمكن أن ينص قانون المالية صراحة على تخصيص</p>	<p>المادة 08:</p> <p>لا يمكن تخصيص أي إيرادات لتغطية</p>	<p>تخصيص الإيرادات</p>

<p>إيرادات لتغطية بعض النفقات المتعلقة بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ الإجراءات الخاصة ضمن الميزانية للدولة التي تحكم الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الإعتمادات المالية. ■ الحسابات الخاصة للخزينة. 	<p>نفقة خاصة، تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز.</p>	
<p>المادة 73: يحتوي قانون المالية على 4 أجزاء:</p> <p>الجزء الأول: يحتوي على الأحكام المتعلقة بالترخيص السنوي لتحصيل الموارد العمومية وتخصيصها، وكذا مبلغ الموارد المتوقعة من طرف الدولة التي من شأنها أن تسمح بتغطية العمليات الميزانية و المالية للدولة.</p> <p>الجزء الثاني: يحدد ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ بالنسبة للميزانية العامة، حسب كل وزارة، ومؤسسة عمومية، مبلغ رخص الالتزام وإعتمادات الدفع. ■ مبلغ إعتمادات الدفع و عند الاقتضاء رخص الالتزام لكل حساب من حسابات التخصيص الخاص. ■ سقف المكشوف المطبق على الحسابات التجارية. <p>الجزء الثالث: ويتضمن ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ رخصة منح ضمانات الدولة وتحديد نظامها. ■ رخصة التكفل بديون الغير وتحديد نظامها. ■ الأحكام المتعلقة بوعاء ونسبة وكيفيات تحصيل الإخضاعات مهما كانت طبيعتها. و يجب ألا تؤثر هذه الأحكام على التوازن الميزانياتي المعروف في المادة 03 من هذا القانون. ■ كل حكم يتعلق بالمحاسبة العمومية وتنفيذ ورقابة الإيرادات والنفقات العمومية. 	<p>المادة 67: يحتوي قانون المالية على جزئين:</p> <p>الجزء الأول: يحتوي على الأحكام المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية.</p> <p>الجزء الثاني: يحتوي على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ المبلغ الإجمالي للإعتمادات المطبقة بصدد الميزانية العامة للدولة والموزعة حسب طبيعة النفقات المخصصة للتسيير، وعلى كل قطاع بالنسبة للتجهيزات العمومية. ■ المبلغ الإجمالي للنفقات بالرأسمال. ■ الترخيصات الإجمالية للإيرادات والنفقات بعد كل ميزانية ملحقه. ■ الإجراءات ذات الطابع التشريعي المطبقة على الحسابات الخاصة للخزينة. <p>الأحكام المختلفة المطبقة على العمليات المالية للدولة.</p> <p>المادة 68: يرفق قانون المالية ب:</p> <p>(1) تقرير تفسيري للتوازن الاقتصادي والمالي والنتائج المحصل عليها وآفاق المستقبل.</p>	<p>وثائق الميزانية</p>

<p>الجزء الرابع: و يتضمن الجداول الآتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ الجدول " أ " ويتعلق بالإيرادات مقسمة إلى إيراد بإيراد. ■ الجدول " ب " ويتعلق بالإعتمادات المفتوحة للسنة والموزعة حسب كل وزارة أو مؤسسة عمومية وحسب البرامج وحسب التخصيص، ويبين رخص الالتزام وإعتمادات الدفع المفتوحة. ■ الجدول " ج " ويبين قائمة الحسابات الخاصة للخزينة ومحتواها، حسب كل صنف. ■ الجدول " د " ويبين التوازنات الميزانية والمالية والاقتصادية. ■ الجدول " هـ " ويبين قائمة الضرائب والإخضاعات الأخرى وحوصلها، المخصصة للدولة وللجماعات الإقليمية وكذا تلك المخصصة بطريقة غير مباشرة لهذه الأخيرة عن طريق الهيئات المشار إليها في المادة 13 من هذا القانون. ■ الجدول " و " ويتعلق بالرسوم شبه الجبائية. ■ الجدول " ز " ويتعلق بالاقتطاعات الإجبارية غير الجبائية الموجهة لتمويل هيئات الضمان الاجتماعي. ■ الجدول " ح " ويبين تقديرات النفقات الجبائية. <p>المادة 75 و 76: يرفق قانون المالية ب:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ تقرير عن الوضعية والآفاق الاقتصادية. ■ ملاحق تفسيرية. ■ وثائق مجمعة. 	<p>(2) ملحقات تفسيرية تبين:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ التقييمات حسب كل صنف من أصناف الضرائب. ■ توزيع نفقات التسيير لمصالح الدولة حسب كل فصل. ■ توزيع النفقات ذات الطابع النهائي للمخطط السنوي بكل قطاع. ■ قائمة الحسابات الخاصة للخزينة. ■ القائمة الكاملة للرسوم شبه الجبائية. <p>(3) مشروع القانون المتضمن ضبط الميزانية للسنة المالية.</p>
--	---

المصدر: من الموقع الإلكتروني: مقارنة -ماين 84-17 و 18-15، <https://lang.univ-eloued.dz>، تم الإطلاع

عليه يوم: 2024/05/10، على الساعة: 13:15.

من خلال الجدول يتبين أن القانون 84-17 والقانون 18-15 هما قانونان أساسيان يتعلقان بإدارة المالية العامة في الجزائر، ولكن هناك اختلافات جوهرية بينهما من حيث ما يلي:

(1) الهدف والمحتوى:

- القانون 84-17: وضع في الثمانينيات وكان يركز بشكل رئيسي على تنظيم الميزانية العمومية والإجراءات المالية الحكومية في ظل اقتصاد موجه، لم يكن يحتوي على العديد من الآليات الحديثة للشفافية والمساءلة.
- القانون 18-15: تم تبنيه في عام 2018 بهدف تحديث النظام المالي وجعله أكثر توافقاً مع معايير الحوكمة الحديثة، يركز على تعزيز الشفافية، المساءلة، والتشاركية في إدارة المال العام، يشمل ذلك تقديم تقارير مفصلة حول الأداء المالي والإجراءات المتبعة، وتحسين الرقابة المالية على جميع مستويات الإدارة العامة.

(2) الشفافية والمساءلة:

- القانون 84-17: كان محدوداً في توفير المعلومات المتعلقة بالمالية العامة للعموم والجهات الرقابية، مما جعل المساءلة محدودة.
- القانون 18-15: يركز بشدة على تعزيز الشفافية من خلال نشر المعلومات المالية والإجراءات الحكومية على نطاق واسع، يشمل أيضاً آليات لتعزيز المساءلة من خلال إشراك مختلف الأطراف المعنية ومتابعة تنفيذ السياسات المالية.

(3) الهيكليّة والإصلاحات:

- القانون 84-17: اتسم بهيكليّة بيروقراطية تقليدية، مع تركيز أقل على الكفاءة والأداء.
- القانون 18-15: يمثل إصلاحاً هيكلياً شاملاً يهدف إلى تحسين كفاءة إدارة المالية العامة، يتضمن وضع خطط متوسطة وطويلة الأجل وإدخال ممارسات حوكمة حديثة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة وتحقيق الأهداف التنموية.

(4) التطبيق والتنفيذ:

- القانون 84-17: واجه تحديات في التطبيق الفعال بسبب عدم ملاءمته للمتغيرات الاقتصادية.
- القانون 18-15: بالرغم من التحديات الموجودة، يسعى إلى تحسين تطبيق الإصلاحات المالية من خلال إشراك جهات رقابية متعددة وتحسين آليات التنفيذ والمتابعة، مما يساعد في تحقيق لمزيد من القبول والدعم من قبل المسؤولين والجمهور.

عامة يمكن القول أن القانون 18-15 يعتبر مشروع تحديث النظام الميزاني في الجزائر، وجاء لسد الثغرات التي كانت موجودة في القانون 84-17 من خلال تبني معايير حديثة للحوكمة المالية العامة، مما يعكس توجه نحو تحسين إدارة الموارد المالية في الجزائر بشكل أكثر شفافية وفعالية، ويعتبر خطوة مهمة في سبيل تحقيق الكفاءة في تسيير المال العام، لأن هذا الإصلاح يؤدي إلى الانتقال من التسيير القائم وفق الوسائل إلى التسيير القائم وفق النتائج، ذلك من خلال تخصيص النفقات العمومية في برامج ومهام واضحة وذات أهداف معينة وقياس مدى تحقق هذه الأهداف باستعمال مؤشرات الأداء، وهذا ما يمكن من المتابعة الجيدة والدائمة للأهداف.

المطلب الثالث: النتائج والأهداف المنتظرة من القانون (18-15)

يعتبر قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية والمؤرخ في 1984/07/07 بمثابة النص الذي يحدد إطار ومحتوى قوانين المالية الجزائرية (القانون المتعلق بقوانين المالية 1984)¹، لذلك وصف بأنه قانون مرجعي أو قانون إطار، فهو النص الشامل الذي وضع حد للممارسات التشريعية والتنظيمية المتفرقة كونه حدد الكيفية الإدارية والتشريعية لتحضير مشروع قانون المالية، ويعتبر هذا القانون قانون إطار وليس قانون عضوي لأنه في سنة 1984، لم يكن هناك مجلس دستوري ولا مجلس الأمة، حيث يشترط لتكيف أي نص قانوني بأنه قانون عضوي شرط مصادقة المجلس الشعبي الوطني بالأغلبية ومصادقة مجلس الأمة ب 3/4 وإبداء رأي المجلس الدستوري فيه، فلم تتوفر شروط التكيف².

إن الهدف الرئيسي من عصنة نظام الميزانية في الجزائر هو دفع عجلة التنمية إلى الأمام وتحقيق الرفاهية والازدهار في المجتمع وخلق جو من الطمأنينة والأمان والرخاء الاقتصادي، لأن التنمية عملية حضارية شاملة ترتكز على قدرات ذاتية راسخة ومتطورة تتمثل في قدرة اقتصادية دافعة ومتعاظمة وقدرة اجتماعية متفاعلة ومشاركة، وقدرة إدارية كفؤة، وقدرة سياسية واعية وموجهة،

¹ حدادي عبد الغني، بن زيدي عبد اللطيف، أهمية الإصلاح المالي في الاقتصاد الجزائري على مالية الدولة - قراءة مالية للقانون رقم 18-15، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2019، ص ص 46-47.

² حدادي عبد الغني، بن زيدي عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 51.

حيث يمكن ذكر أهم أهداف اعتماد القانون العضوي رقم 18-15 الجديد فيما يلي¹:

- (1) يعيد هذا القانون وضع مناقشة الميزانية في صميم المناقشة البرلمانية،
- (2) يهدف المشرع بتبنيه للقانون العضوي 18-15 بالإضافة إلى تغيير طرق عرض وتقديم مشروع قانون المالية، وتكريس مبدأ الصدق إلى تعزيز صلاحيات البرلمان في المجال الميزانياتي وتحريره من هيمنة السلطة التنفيذية واحتكارها له²،
- (3) يقترح هذا القانون تعديل مفهوم المقرر بتغييره إلى ما يتجاوز مقرا قانونيا (الامتثال للقواعد والإجراءات)، نحو مقرر اقتصادي (تحديد السياسات العمومية وفعاليتها)،
- (4) يكرس هذا القانون مبادئ الحرية ومسؤولية المسيرين في صميم سير المؤسسات والإدارات العمومية،
- (5) اعتماد مبدأ الحكامة في تسيير المالية العمومية،
- (6) تقييد حرية المبادرة لتحويل الإعتمادات بشروط صارمة،
- (7) يهدف هذا القانون العضوي إلى تقليص الصناديق الخاصة، والتي هي محل انتقاد من قبل المؤسسات المالية العالمية، لأنها أصبحت مصدر للفساد في الكثير من القطاعات والتي تعاني من سوء التسيير،
- (8) تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل عمليات الاستثمار، من خلال تسهيلات حكومية لفتح رأسمال المؤسسات الحكومية الصغيرة والمتوسطة أما مستثمري القطاع الخاص،
- (9) حرص المشرع في القانون العضوي الجديد على مواكبة التطورات الحاصلة في مجال تسيير المالية العمومية على المستوى العالمي، والمركزة على الترويج لمبدأ التسيير المتمحور حول النتائج الذي يكون موضوع التقييم، وسعى لتكريس هذا التوجه في مرحلة تنفيذ قانون المالية عبر محاولة تجسيد الرخصة البرلمانية وإلزام الحكومة باحترامها³،

¹ خيثر خالد خطاب مختار، إصلاح الميزانية العامة للدولة وآثاره على تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2020، ص62.

² أكحل محمد، مستجدات تحضير ومناقشة المصادقة على مشروع قانون المالية للسنة في ظل القانون العضوي 18-15، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 06، العدد 02، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2021، ص122.

³ أكحل محمد، مختاري مصطفى، مستجدات تنفيذ ورقابة قانون المالية في ظل القانون العضوي 15/18، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 06، العدد 04، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2021، ص493.

(10) تكريس المحاور الكبرى للإصلاح الميزاني من خلال دعم التوازن الهيكلي، مقارنة متعدد السنوات لإيرادات ونفقات الدولة، إصلاح متمركز حول أكثر مرونة وليونة للمسيرين والتوجيه نحو مراقبة الأداء، وضع مدونات الميزانية، وتحسين مضمون وتقليم مشاريع قوانين المالية،¹

(11) يهدف القانون العضوي الجزائري الجديد إلى تحقيق العديد من الأهداف الإستراتيجية، وتجسيد الميزات الخاصة بالحكومة الرشيدة، وتحديث الميزانية.²

إن هذا القانون العضوي مشروعاً طموحاً وخطوة لإصلاح المنظومة المالي فهو يمثل الدستور المالي للدولة، إن الهدف منه هو تعريف إطار تسيير مالية الدولة الذي يحكم إعداد قوانين المالية وكذا مضمونها وكيفية تقديمها والمصادقة عليها من قبل البرلمان، كما يحدد مبادئ وقواعد المالية العمومية وحسابات الدولة وكذا تنفيذ قوانين المالية ومراقبة تنفيذها.³

¹ حيرش فايذة، طرشي محمد، موازنة البرامج والأداء كأسلوب لعصرنة الموازنة العامة للدولة بالجزائر في ظل القانون العضوي 18-15، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2020، ص133.

² توفوتي رضوان، براق محمد، دراسة تحليلية للقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية في الجزائر، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 11، العدد 01، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2023، ص901.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 53، الصادرة بتاريخ 02 سبتمبر 2018، ص09.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تقدم في الفصلين السابقين والفصل الثالث تبين أن الموازنة العمومية تعد من أهم الآليات التي تستخدمها الحكومة في تحقيق الأهداف التنموية باعتبارها مرآة عاكسة لأهم التوجهات الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة من قبل الدولة والتي تهدف في نهاية المطاف إلى حسن تدبير الشأن العام وترشيد النفقات، ونظرا لأهميتها فقد باتت من الضروري تطوير وعصرنة الموازنة العمومية في الجزائر من خلال الانتقال من الرقابة المستندية إلى الرقابة على الأداء القائمة على النتائج وتحقيق الأهداف المسطرة في تخصيص وتقسيم الاعتمادات المالية تماشيا مع متطلبات الإفصاح المالي والمحاسبي الموصى به من قبل المنظمات والهيئات الدولية، وتجسيدا لهذا الانتقال فقد سعت الجزائر إلى تبني سلسلة من الإصلاحات الجذرية من خلال تهيئة المنظومة القانونية، المالية والمحاسبية لتسيير المالية العمومية، من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى مبادئ الموازنة العمومية في الجزائر، ومركزات الإصلاح الاقتصادي للموازنة العمومية، وتوضيح الانتقال من التسيير التقليدي لتسيير الميزانية العمومية إلى التسيير الحديث القائم على البرامج والأداء والنتائج والذي تجلّى فعلا في صدور عدة قوانين ومراسيم تشريعية على رأسها القانون العضوي رقم 18-15 الصادر في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية الذي عوض القانون العضوي القديم 84-17.

الخاتمة

تعتبر الموازنة العمومية حجر الأساس في تحقيق الأهداف المخططة في حياة المجتمع، فمن خلالها تسعى الدولة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال الرشادة في الإنفاق وزيادة الإيرادات، كما تعتبر مؤشر لتوجه الدولة وفلسفة النظام السياسي الحاكم، كما أن الموازنة العمومية للدولة لم تعد مجرد أداة لإدارة العلاقة بين الموارد المتاحة للدولة والحاجات المتزايد كمؤشر في الوقت ذاته لقياس حجم التطور الديمقراطي بقدر ما أصبحت عملية متكاملة يمكن توظيفها كأداة للمجتمع، من خلال ما يجعل أنظمة الموازنة العمومية أكثر استجابة لاحتياجاته، وبالتالي جعل هذه الأنظمة أكثر شفافية، وأكثر قابلية لمشاركة جميع الأطراف، لذلك أصبحت الكثير من الدول تعمل على إصلاح الموازنة العمومية.

وبما أن إدارة الموازنة العمومية في الجزائر تعتبر الحلقة المركزية في عملية التنمية كان ولا بد من إعادة النظر وتطوير الكثير مما هو متعلق بها، وبالأخص ما يتعلق بإدارتها وتسيير مواردها، ولأهمية الموازنة العمومية سعت العديد من الدول لإصلاحات عديدة ومن بينها الجزائر وذلك من خلال القانون العضوي 18-15.

وقد جاء القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 ليلغي القانون 84-17 الساري المفعول والذي أصبح لا يستجيب للمتطلبات الذي تفرضها المتغيرات والتطورات التي عرفتها الجزائر في المجال المالي والاقتصادي، حيث أدرج هذا القانون العضوي آليات جديدة لتسيير المالية العمومية تتمحور على مبدأ التسيير المتعدد السنوات للميزانية، وكذا على تقييم النتائج بدلا من تقييم تسيير الوسائل المعمول به حاليا، حيث يرمي القانون العضوي إلى إصلاح تسيير المالية العمومية من خلال تكريس مبدأ فعالية التسيير وكذا تحسين تقديم قوانين المالية للحصول على مقروئية أفضل وتعزيز شفافية معلومات الميزانية تقوية الرقابة البرلمانية وإدماج عناصر المرونة في التسيير المالي.

1) اختبار صحة فرضيات الدراسة:

للتوصل للإجابة على السؤال الرئيسي للإشكالية المتمثل في:

ما هي أهم الاتجاهات الحديثة في إصلاح الموازنة العمومية لتحقيق التنمية الاقتصادية؟

تم القيام باختبار صحة ثلاثة فرضيات تمثل الأجوبة الأولية للأسئلة الفرعية التي يمثل مجموع الإجابات عليها الرد

على سؤال الإشكالية العامة لهذه الدراسة والمتمثل في:

- بالنسبة للفرضية الأولى:

تعتبر الموازنة العمومية وسيلة لتحقيق العمالة الكاملة، وتفعيل القوى الاقتصادية العاطلة، وتساهم في زيادة الدخل الوطني ورفع مستويات المعيشة، لذا أصبح من أهم الأهداف الرئيسية للموازنة العامة هو السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. (وهذا ما تم التحقق من صحة الفرضية في الفصل الأول).

- بالنسبة للفرضية الثانية:

استفادة الجزائر من مختلف التجارب الدولية الرائدة في إصلاح الموازنة العمومية، أصبحت تستخدم الاتجاهات الحديثة في الموازنة العمومية، ويمكن للجزائر الاستفادة بشكل كبير من التجارب من خلال إنشاء صندوق سيادي قوي اعتماد سياسات مالية حذرة، تعزيز الشفافية والمساءلة، تنوع الاقتصاد، والاستثمار في التعليم والتدريب، والعمل على خلق بدائل تنموية لتجاوز اقتصاد التبعية للمحروقات لتحقيق أهداف السياسة المالية بكفاءة، هذه الخطوات يمكن أن تساعد الجزائر على تحقيق استقرار اقتصادي وتنمية مستدامة على المدى الطويل. (وهذا ما تم التحقق من صحة الفرضية في الفصل الثاني).

- بالنسبة للفرضية الثالثة:

الهدف البارز الذي أدرجه القانون العضوي 15-18 من خلال إلغاء قانون 84-17 هو تفعيل إدارة قائمة على النتائج بدلا من إدارة وسائل، وعليه سيتم منح حرية أكبر للمسيرين مع إلزامية تقديم حصيلة ونتائج تسييرهم ومستوى الفعالية المتوصل إليه، وعليه تم تكريس مبدأ جديد في تسيير المال مبني على اعتماد إصلاح قائم على مساءلة (مسؤولية) المسيرين ومراقبة الأداء (تقييم الأداء)، وبالتالي تحسين شفافية المالية العامة، زيادة كفاءة إدارة الأموال العامة، وتعزيز الرقابة والمساءلة. (وهذا ما تم التحقق من صحة الفرضية في الفصل الثالث).

(2) نتائج الدراسة النظرية:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج النظرية وهي النتائج العامة التي التوصل إليها من خلال الجانب النظري ويمكن حصرها فيما يلي:

- تعد الموازنة العمومية إحدى أدوات السياسة المالية التي تساعد الحكومة على تنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية،
- تعتبر الموازنة العمومية أداة تستخدمها الدول والحكومات لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن تحول مفهوم الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخللة الراحية،

- أهم الأساليب العلمية المستحدثة في إعداد الموازنة العمومية والمتمثلة في موازنة الأداء والبرامج، موازنة التخطيط والبرمجة ثم التوجه نحو موازنة البرامج القائمة على أساس النتائج،
- موازنة البرامج والأداء معا، فهي نظام مترابط يجمع بين الموازنتين حيث يقوم بتبويب الموازنة إلى وظائف وبرامج وأنشطة لتحقيق الأهداف التي تتبناها الحكومة،
- موازنة التخطيط والبرمجة أداة للتخطيط، ووسيلة لاتخاذ القرار التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف معينة، أو لتعديل تلك الأهداف،
- إن التغيير من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء يتطلب تغيرا موازيا في نظام الإدارة العامة بما أن الموازنة ستعتمد على الإدارة من أجل النتائج والتي تنطلق من التركيز على النتائج وتحقيق مراقبة المدخلات المركزية،
- النمو الاقتصادي لأية دولة يتمثل في التقدم الفني والتكنولوجي، فضلا عن التركيز على معدل النمو السكاني والادخار والمخزون من رأس المال، والذي يمكن أن يجلب المزيد من التكنولوجيا،
- الاستقرار الاقتصادي على أنه الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق استقرار في مستويات الأسعار والوصول إلى معدلات تضخم وبطالة منخفضة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات،

(3) نتائج الدراسة التطبيقية:

- من خلال الدراسة التي تم القيام بها لهذا الموضوع، والتعمق فيها واستنادا للمعطيات السابقة للدراسة، وبالتركيز على الجانب التطبيقي تم التوصل إلى النتائج التطبيقية التالية:
- اعتمدت دول مجلس التعاون منهج تقليدي في إعداد الموازنة العمومية الذي يستند إلى تقسيم الميزانية إلى بنود ومن ثم تقدير التخصيصات المالية اللازمة لهذه البنود لفترة سنوية قادمة لتحقيق الرقابة المالية والقانونية على الوحدات الإدارية،
 - أدى تطبيق القانون الفرنسي LOLF حدوث تحولات عميقة في منهجية التسيير العمومي من خلال تبني مقارنة تعتمد على التوفيق بين الأبعاد المالية والاقتصادية والاجتماعية، وانتهاج أساليب مستوحاة من المناجمت العمومي الجديد، تركز على إدخال ثقافة الأداء والبحث عن النتائج والفعالية من خلال الاعتماد على مؤشرين لقياس الأداء، وتحليل وتقييم السياسات العامة لإرساء نظام عقلاني للتسيير العمومي والتسيير المالي بالخصوص،
 - تعتبر تجربة النرويج في استخدام العوائد النفطية عن طريق الصندوق السيادي من أنجح التجارب في هذا المجال حسب خبراء صندوق النقد الدولي، حيث اعتمدت على مسارين القيام بنفسها باستغلال النفط أو تحويل ذلك إلى شركات عن طريق منح امتياز الاستغلال، وهو المسار الذي اعتمدته في معظم عمليات الاستخراج غير أن السيطرة والإشراف يخضع للحكومة، حيث تتميز الموازنة العمومية النرويجية بمالية عامة قوية ورقابة فعالة،

- مبادئ الموازنة العمومية على أربعة مبادئ أساسية: مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، ومبدأ العمومية ومبدأ التوازن،
- مبدأ سنوية الموازنة هذا المبدأ على أن تكون المدة التي توضع لها الميزانية العمومية سنة وبأن تكون موافقة السلطة عليها سنويا،
- يقتضي مبدأ وحدة الموازنة أن توضع نفقات الدولة وإيراداتها في صك واحد أو وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها،
- مبدأ الشمولية أو العمومية يعني هذا المبدأ أن تظهر كافة تقديرات النفقات وكافة تقديرات الإيرادات في وثيقة الموازنة دون أي مقاصة بينهما،
- مبدأ توازن الموازنة هو تساوي إيرادات الدولة مع نفقاتها،
- مرت المالية العامة في الجزائر بثلاث مراحل أساسية مرحلة الاقتصاد الاشتراكي، المرحلة الانتقالية التي من خلال تم التوجه نحو اقتصاد السوق، ومرحلة الانتعاش الاقتصادي،
- إن الآثار الاقتصادية المباشرة التي تترتب على النفقات العمومية هي تلك المرتبطة بتحقيق الهدف الأصلي من النفقة العامة والمتمثل بإشباع الحاجات الضرورية للأفراد والتي تسمح لهم بممارسة أعمالهم ونشاطهم باستمرار وأمان،
- الإيرادات العادية هي التي تتكون من الإيرادات الجبائية خارج المحروقات والإيرادات غير الجبائية،
- تضمنت أحكام نص القانون 17/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية الجديد مجموعة من المستجدات والتي تأتي في سياق إصلاح المحاسبة العمومية باعتبارها واحدة من أهم ركائز إصلاح المالية العمومية،
- المرتكزات المبنية على الأعوان المكلفون على تنفيذ الميزانية هو الأمر بالصرف، المحاسب العمومي والمراقب الميزانياتي،
- إن القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية لم يمنح للبرلمان سلطة حقيقية وصلاحيات واسعة في مجال مناقشة وإقرار الميزانية، خاصة فيما يتعلق بحرية الولوج إلى البيانات المالية والمحاسبية لميزانية الدولة،
- اعتماد القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 في مكان القانون 84-17، والذي كرس لفلسفة جديدة سمحت بالانتقال من التسيير القائم على الموارد واستهلاكها إلى تسيير قائم على الأهداف والأداء،
- يعد قانون 18-15 خطوة مهمة نحو إصلاح المالية العامة في الجزائر، يهدف إلى تحقيق شفافية أكبر، وكفاءة محسنة في إدارة الأموال العامة، وتعزيز الرقابة والمساءلة. نجح هذا القانون يعتمد على التغلب على التحديات المرتبطة بتنفيذه وضمان الدعم المستمر من كافة الأطراف المعنية.

4) اقتراحات وتوصيات الدراسة:

على ضوء النتائج المتحصل عليها من الدراسة، ويمكن تقديم جملة من المقترحات والتوصيات نذكر منها الآتي:

- العمل على توفير شفافية أكثر في كل ما يتعلق بإجراءات تخطيط الموازنة العمومية للدولة، وعمليات إعدادها وتحضيرها وتنفيذها والرقابة عليها،
- استخدام أساس الاستحقاق في النظام المحاسبي الحكومي، واعتماد المعايير المحاسبية المناسبة من خلال الاستفادة من معايير المحاسبة الدولية، بعد إجراء دراسة لها لتقدير ما يمكن تطبيقه ويتفق مع خصوصية البيئة المحاسبية الجزائرية،
- العمل على استقطاب الكفاءات والمهارات وتكوينها لتنفيذ ومتابعة برنامج الإصلاح على اعتبار أن العنصر البشري أهم عنصر في الإدارة، لذلك لا بد من مدها بمختلف الوسائل والإمكانيات لتحقيق الجودة والكفاءة في الأداء،
- العمل على تطوير إدارة المالية للاستفادة من التجارب الدولية الناجحة،
- ضرورة توفر إرادة سياسية لنجاح التحول إلى تطبيق أي اتجاه من الاتجاهات الحديثة للموازنة العمومية للدولة، وذلك من خلال اقتناع السلطتين التشريعية والتنفيذية بأهمية التحول من جهة، وتطوير وتكييف التشريعات القائمة الخاصة بالموازنة العامة بما يتلاءم مع هذا النوع من الموازنات من جهة ثانية،
- ينبغي أن يكون أي عمل لتحديث النظام الموازني في الجزائر جزئياً وليس دفعة واحدة، أي أن يكون على مراحل، حيث يمكن البدء بموازنة بعض الأقسام والوزارات بصورة تدريجية للاستفادة من تجارب التطبيق واكتساب الخبرة وتراكمها، ومعالجة العيوب التي تظهر أثناء التطبيق وتجاوزها، ذلك أن منطق الكل أو اللاشيء وانتظار الظروف حتى تنهياً لتطبيق التحديث بشكل كامل دفعة واحدة، قد يؤدي إلى تفويت الفرص وعدم التحديث أصلاً،
- يجب التحول من موازنة البنود إلى تطبيق الاتجاهات الحديثة في مجال الموازنة العمومية في الجزائر، بما يخدم أغراض التخطيط ويضمن صياغة الأهداف العامة للسياسة المالية وتحديد الأهداف الفرعية،
- لتطبيق الاتجاهات الحديثة في الموازنة العمومية للدولة واستثمار التجارب الدولية في هذا المجال بما ينسجم مع تفرضه التحديات السياسية المالية في الجزائر يجب توفير البيئة المحاسبية والإدارية المناسبة للتحديث،
- العمل على التحول من نظام موازنة مبنية على المدخلات إلى موازنة مبنية على المخرجات، وما يتبعه من التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق.

(5) أفاق الدراسة:

- على ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، وباعتبار موضوع الموازنة العمومية ذو أبعاد مختلفة يمكن تناوله من جوانب عديدة، تم اقتراح بعض المواضيع التي نراها جديدة بأن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى مستقبلية، وهي:
- دراسة مقارنة بين موازنة البنود وموازنة البرامج القائمة على أساس النتائج،
 - دور إصلاح نظام الموازنة العمومية في الحد من الفساد المالي،
 - دراسة تطوير النظام المحاسبي من خلال القانون 07-23،

- دراسة دور الموازنة العمومية في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري.

وفي الختام نأمل أن نكون قد وفقنا في معالجة موضوع الدراسة بالشكل الذي يحقق الاستفادة منه، بطبيعة الحال ربما يكون هنا بعض الهفوات والقصور، ما كان صواب فمن الله وما كان خطأ فمن أنفسنا، وفي الأخير نتمنى التوفيق والسداد في هذا العمل المتواضع.

قائمة

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ: الكتب

1. خليف عيسى، هيكل الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، ط01، الأردن، 2011.
2. طاقة محمد، العزاوي هدى، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، ط01، عمان، الأردن، 2007.
3. طلق عوض الله السواط، الإدارة العامة: المفاهيم، الوظائف، الأنشطة، دار حافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2021.

أ:المجلات والدوريات العلمية

1. أكحل محمد، القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية LOLF وحكامة الإنفاق العمومي في فرنسا، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، المجلد 06، العدد 01، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2021.
2. أكحل محمد، مختاري مصطفى، مستجدات تنفيذ ورقابة قانون المالية في ظل القانون العضوي 15/18، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 06، العدد 04، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2021.
3. أكحل محمد، مستجدات تحضير ومناقشة والمصادقة على مشروع قانون المالية للسنة في ظل القانون العضوي 15- 18، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 06، العدد 02، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2021.
4. برياش عنتر، بوحلايس محمد خليل، قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة: 1990- 2017، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 02، الجزائر، 2018.
5. بعوني ليلي، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970- 2010)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017.
6. بن بريح ياسين، آليات الرقابة على الميزانية العامة، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، جامعة البليدة 02، لونيسى علي، البليدة، الجزائر، 2016.
7. بن شرشار عزالدين، تقييم سياسة الإيرادات العامة في الجزائر ودورها في توطيد النمو الاقتصادي – دراسة تحليلية قياسية للفترة (2010- 2020)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد 01، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، الجزائر، 2021.

8. بن عيسى إلهام، تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2000-2020 -، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 13، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2023.
9. بن عيسى إلهام، تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2000-2020 -، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 13، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2023.
10. بن لحسن الهواري، منصور مراد، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: التوجه نحو مقارنة البرامج، الأهداف والأداء وتخصيص الاعتمادات المالية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد 02، جامعة وهران 02، الجزائر، 2022.
11. بن لحسن الهواري، منصور مراد، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: التوجه نحو مقارنة البرامج، الأهداف والأداء في تخصيص الاعتمادات المالية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد 02، جامعة وهران 02، الجزائر، 2022.
12. بوفوارمسثيل، دليل الموازنة المفتوحة 2006، المجموعة الأوروبية لأبحاث المالية العامة، جامعة باريس الأولى، بانثيون السوربون، باريس، فرنسا، 2008.
13. توفوتي رضوان، براق محمد، دراسة تحليلية للقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية في الجزائر، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 11، العدد 01، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2023.
14. حاج جاب الله أمال، الإطار القانوني لقوانين المالية: دراسة تحليلية للقانون العضوي 15-18، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021.
15. حاكمي بوحفص، بن عوالي خالدية، تجربة الترويج في مجال استخدام العوائد النفطية (دروس مستخلصة للجزائر)، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2019.
16. حدادي عبد الغني، بن زبيدي عبد اللطيف، أهمية الإصلاح المالي في الاقتصاد الجزائري على مالية الدولة – قراءة مالية للقانون رقم 18-15، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2019.
17. الحسيني كريمة محمد، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 01، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2018.

18. حوراء إحسان خليل، إمكانية تطوير موازنة البرامج والأداء في الوحدات الإدارية الحكومية وفقا لإطار مقترح، العدد 04، الكلية التقنية الإدارية، جامعة الفرات الأوسط التقنية، العراق، 2019.
19. حيرش فايزة، طرشي محمد، موازنة البرامج والأداء كأسلوب لعصرنة الموازنة العامة للدولة بالجزائر في ظل القانون العضوي 18-15، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2020.
20. حيرش فايزة، طرشي محمد، موازنة البرامج والأداء كأسلوب لعصرنة الموازنة العامة للدولة بالجزائر في ظل القانون العضوي 18-15، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2020.
21. الخشالي منجد وآخرون، تحولات السياسة المالية لدول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة الصدمات السعرية للنفط، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.
22. دردوري حسين، لقليطي الأخضر، الموازنة العامة في التشريع الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 07، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.
23. ديلمي هاجيرة، الميزانية العامة في ميزان الحوكمة الجيدة، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 05، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2017.
24. زاويح محمد أمين، باي قادة، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو في المنطقة العربية، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2022.
25. ساويح جبور علي، يخلف صفية، إسهام التنوع الاقتصادي في تحقيق توازن الموازنة العامة بالجزائر، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2019.
26. شبايكي مليكة حفيظ، مغني نادية، موازنة البرامج كمدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 09، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016.
27. شبايكي مليكة حفيظ، مغني نادية، موازنة البرامج والأداء كمدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 09، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016.
28. شتيح أكرم، بوجطو حكيم، تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) كآلية لعصرنة نظام الموازنة العامة في الجزائر - عرض التجربة الفرنسية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 01، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2019.

29. الشراح رمضان، أداء الاقتصادات الخليجية في ظل توجهات السياستين المالية والنقدية مع الإشارة إلى دور الجهاز المصرفي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، كلية الدراسات التجارية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الجزائر، 2002.
30. ششوي حسنى، حيدوشي عاشور، تأثير السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة: 1970- 2017 -، المجلد 17، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2020.
31. صابة أمين، بن موسى كمال، دراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد رقم 18- 15 وأهميته في تحسين أداء القطاع العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 01، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2020.
32. صابة بوبكر، بن حسين ناجي، التنوع الاقتصادي في الجزائر وإمكانية الاستفادة من التجربة النرويجية، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، جامعة قسنطينة. 02 عبد الحميد مهري، الجزائر، 2021.
33. صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثالث، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021.
34. عبدوس إيمان، بن بلقاسم سفيان، الاتجاهات الحديثة لأنظمة المحاسبة العمومية كالية لدعم الإبلاغ المالي الحكومي - دراسة مقارنة -، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 03، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019.
35. عطية عزالدين، بيرش أحمد، أساليب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2020.
36. عليان مالك، إعداد الميزانية العمومية في ظل القانون العضوي 18- 15 يتعلق بقوانين المالية، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 03، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021.
37. عميرة محمد سعد، اقتصاديات دولة الإمارات العربية المتحدة - الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية -، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002.
38. الفسفوس فؤاد سليمان، جبر رائد جميل، تقييم آليات تطبيق موازنة البرامج والأداء في الأردن: دراسة تطبيقية على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الأردن، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018.

39. كروش صلاح الدين، أثر أدوات السياسة المالية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 01، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، 2022.
40. لباز الأمين، مرتكزات تطوير النظام الموازي كمدخل لدعم هيكل تمويل التنمية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية -، العدد 02/22، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2015.
41. لعمرية لعجال، دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019.
42. لعمرية لعجال، دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019.
43. محمد بوقمبر وآخرون، ملخص دراسة صندوق النقد الدولي تعديل السياسات المالية في الدول المصدرة للنفط، إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية، وزارة المالية، منظمة حكومية عصرية أكثر احترافية، الدور الأرضي، 2016.
44. محمود جاسم عباس، النمو الاقتصادي - المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (1970 - 2008)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 27، بغداد، 2011.
45. مداحي عثمان، دور الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 24، المدرسة الوطنية للمناجنت، القليعة، الجزائر، 2020.
46. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ملامح الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2016.
47. المشهراوي زاهر حسني، درويش سالم سليمان، الآثار الاقتصادية لاستخدام أسلوب موازنة التخطيط والبرمجة في إعداد الموازنة العامة في فلسطين، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 48، العدد 01، جامعة التجارة، عين شمس، فلسطين، 2017.
48. مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين القانون الأساسي 17/84 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، الجزائر، 2016، ص 330.

49. موزاوي عبد القادر، الاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي وتأثيره على السياسات المالية والنقدية، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018.
50. ناجي ساري فارس، أثر التنوع الاقتصادي في تطوير الاقتصاد الإماراتي (2011-2015)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 11، العدد 03، جامعة بابل، 2019.
51. النجار عبد الهادي علي، دور السياسة المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة إلى دولة الكويت، مجلة جامعة المنصورة، المجلد 05، العدد 04، الكويت، 1981.
52. نور شدهان عداي، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في ضوء مرتكزات الإصلاح الاقتصادي بالعراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 17، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2023.
53. نوي نبيلة، دراسة قياسية لأثر التنوع الاقتصادي على الاستقرار الاقتصادي في النرويج خلال الفترة 2003-2020، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2022.
54. الهاشمي حسام أحمد علي، علاقة أسلوب إعداد وتنفيذ الموازنة في المحافظة على المال العام، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 22، جامعة البصرة، العراق، 2012.
55. ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 12، العدد 12، جامعة سطيف، الجزائر، 2012.
56. يجياوي عبد الحفيظ وآخرون، سياسة الميزانية العامة وآليات تجسيد البرامج التنموية في الجزائر - دراسة للفترة 2001-2021 -، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021.

III: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

1. الأسدي إيمان عدنان حسين، أثر سياسة ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة - تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق (2004-2021)، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق، 2022.
2. أوكيل حميدة، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016/2015.

3. بللعا أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018/2017.
4. بيرش أحمد، الاتجاهات الحديثة في الموازنة العامة وتحديات السياسة المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019.
5. الجبوري مهدي مهر غيلان، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والنتائج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1988 - 2009، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2011.
6. الجوزي فتيحة، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014/2013.
7. خيثر خالد حطاب مختار، إصلاح الميزانية العامة للدولة وآثاره على تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2020.
8. دودي لحسن، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة -دراسة مقارنة (الجزائر - تونس) -، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013.
9. ذياب عبد الرحمان، ترشيد الإنفاق العام ودوره في معالجة عجز الموازنة العامة - دراسة مقارنة -، مذكرة ماستر، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2019.
10. سليمان نسرين، إصلاح الميزانية وتحديث تسيير القطاع العام، مذكرة ماجستير، تلمسان، الجزائر، 2012.
11. قرومي حميد، الموازنة العامة لبيت المال - دراسة مقارنة مع الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي -، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الخروبة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008.
12. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012.
13. كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

14. مسعودي علي، أهمية الحوكمة في الميزانية العامة للدولة – حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.
15. مصطفى شبرة احمد، أهمية إصلاح النظام الموازي في ترشيد الإنفاق العام للجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2022/2021.
16. معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990- 2006، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

IV: المؤتمرات والملتقيات العلمية

1. بن ناصر أمال، أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي مأزق نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات - الاقتصاد النرويبي نموذجاً -، مداخلة بعنوان: التدابير والإجراءات الواجب على السلطات الحكومية اتخاذها، وعرض نماذج التحول الربيعي إلى الاقتصاد المتنوع، جامعة 08 ماي 45، قلمة، الجزائر، 25 أبريل 2017.
2. رزيق كمال وآخرون، أسلوب نظام الميزانية القائمة على النتائج من أجل تطوير أداء القطاع الخليلالحكومي، الملتقى الدولي لتسيير الجماعات المحلية – الواقع والتحديات -، دراسة تجارب بعض الدول، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 17-18 ماي 2010.

V: مواقع الإنترنت الرسمية

1. أبلاغ يونس، الإصلاح الموازي رؤية مقارنة، من الموقع الإلكتروني: <http://www.marocdroit.com/photo/art/default/5726815-8538127.jpg>، تم الإطلاع عليه يوم: 2024/03/30، على الساعة: 21:00.

VI: القوانين والأنظمة والمراسيم

1. المادة 03 من القانون 90-21 المؤرخ في 15/08/1990، المتعلق بالحاسبة العمومية، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 35 لسنة 1990.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو 1984.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو 1984.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو 1984.
5. القانون 17/84، الصادر بتاريخ 07/07/1984، المتعلق بقوانين المالية، المادة 08.
6. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي النقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2010، جويلية 2011.

7. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي النقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2015، نوفمبر 2016.
8. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي النقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2017، جويلية 2018.
9. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي النقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2019، ديسمبر 2020.
10. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي النقدي في الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2022، سبتمبر 2023.
11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 01، العدد 42، 25 جوان 2023.
12. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 04، العدد 42، 25 جوان 2023.
13. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 93، العدد 42، 25 جوان 2023.
14. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 92، العدد 42، 25 جوان 2023.
15. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 04، العدد 42، 25 جوان 2023.
16. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 110، العدد 42، 25 جوان 2023.
17. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 24، العدد 42، 25 جوان 2023.
18. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 81، العدد 42، 25 جوان 2023.
19. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 82، العدد 42، 25 جوان 2023.
20. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 83، العدد 42، 25 جوان 2023.

- 21.** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون **07/23** المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 89، العدد 42، 25 جوان 2023.
- 22.** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون **07/23** المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 90، العدد 42، 25 جوان 2023.
- 23.** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون **07/23** المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المادة 103، العدد 42، 25 جوان 2023.
- 24.** وزارة المالية، التعليم رقم 9658 حول كفاءات ممارسة الرقابة الميزانية بعنوان نفقات ميزانية الدولة، المديرية العامة للميزانية، 15 ديسمبر 2022.
- 25.** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 53، الصادرة بتاريخ 02 سبتمبر 2018.

ثانيا - المراجع باللغة الفرنسية:

1. Loi Organique N°2001-962, JORE, 02 aout 2001.
2. Ordonnance N° 59-02 du janvier 1959 portant loi organique relative aux lois de finances, JORF du 03 janvier 1959.